الباب الثالث : العرب والعالم

(١)

أيهما أخطر على العالم العربي

إيران أم إسرائيل

لوحظ أن بعض التعليقات العربية على الأزمة النووية الإيرانية أنها تحذر من مخاطر الطموحات النووية الإيرانية على العالم العربي وخاصة منطقة الخليج ، فيما عمدت تعليقات أخرى إلى المقارنة بين الخطر الإيراني والخطر الإسرائيلي، وخلصت صراحة إلى أن إسرائيل لا تمثل خطورة على العالم العربي بسلاحها النووي، بينما إيران هي الأخطر، وحجتها في ذلك هي نفس الحجة الأمريكية، وهي أن إسرائيل نظام يتسم بالرصانة، ولا يمكن أن يستخدم هذه الأسلحة، بينما نظام إيران الإسلامي متطرف ويمكن أن يهدد المنطقة بهذه الأسلحة.

ويلاحظ أن المقارنة بين إيران وإسرائيل في هذا السياق تفترض أن إيران تحوز أسلحة نووية مثل إسرائيل، وهو أمر نفته إيران وقررته الوكالة الدولية ومراكز الأبحاث النووية العالمية. وإذا كان بعض الذين يرون إيران أخطر من إسرائيل خلال الأزمة النووية يتخذون هذا الموقف انسجاما مع الموقف الأمريكي، فإن بعض الكتابات الثقافية العربية قد جعلت إيران مساوية لإسرائيل في خطرها على المنطقة العربية، وكان ذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية، وهو خطر أكدته بغداد حينذاك حتى تجند العالم العربي ضد إيران، خاصة وأن بغداد كانت ترى أنها رأس الحربة العربية والدولية لمهاجمة إيران. وكان هذا الخط يرضي واشنطن وتشجع عليه، لأنه يؤدي إلى تخفيف الكراهية العربية لإسرائيل وتوزيع الكراهية على إيران أيضا. وبعد غزو العراق للكويت إلتزمت واشنطن خطا مدروسا يقضي بالقول بأن الأمن القومي العربي لم يمنع غزو العراق للكويت بل إن هذا الغزو قد تم باسم العروبة، مما يعني أن العروبة أصبحت خطرا على الدول العربية نفسها، كما كانت بالأمس خطرا على الدول المجاورة عندما قام صدام حسين بحجة حماية البوابة الشرقية للعالم العربي بغزو إيران. ثم تقدم هذا الخط خطوة أخرى وهي أن الخطر ليس إسرائيل، وإنما يكمن الخطر في العراق وإيران ولذلك فإن احتواء

واشنطن لكليهما ضمن سياسة الاحتواء المزدوج هو خير ضمان للدفاع عن دول الخليج. ومؤدى هذا الخط أن الأمن القومي العربي القائم على قدرة العالم العربي على ضمان أمن أعضائه، وأن هذا الأمن يعتبر إسرائيل هي المهدد له، قد انتهى، كما أنه لم يعد هناك أمن عربي، وإنما لكل دولة أمنها ومهددات مختلفة لأمنها بحيث أصبحت واشنطن هي الحامي لدول الخليج ضد إيران والعراق. وخلال الأزمة النووية الأمريكية الإيرانية ألمح المعلقون إلى أن الخطر الإيراني يتطلب باستمرار الوجود والالتزام الأمريكي بحماية دول الخليج ومواردها النفطية على أساس أن واشنطن وإسرائيل ودول الخليج في خندق واحد، فلم تعد إسرائيل هي العدو إلا في سجلات الماضي العربي، وهذه الفرضية هي التي تشجع واشنطن وإسرائيل الآن على الفصل بين القضية الفلسطينية من ناحية، وبين العلاقات العربية الإسرائيلية وفك الارتباط بينهما، بحيث لكل اعتباراته ودواعيه. يضيف المعلقون المتأمركون أن إيران أخطر من الولايات المتحدة لأن إيران جزء من المنطقة بينما القوات الأمريكية سوف ترحل إن آجلا أو عاجلا.

في ضوء ما تقدم تبدو القضية بأبعادها جزءا من الحوار في العالم العربي، ولذلك فمن المهم مناقشة هذه القضية بطريقة موضوعية.

لعل النظر إلى مصدر الخطر على العالم العربي يرتبط بمدى تأثر المصالح الأمنية والسياسية العربية بمصدر هذا الخطر. فمن الناحية التاريخية كانت إسرائيل هي المهدد الأكبر ليس فقط للمصالح العربية وإنما للوجود العربي، وذلك نظرا لأنها كيان زرع على حساب شعب فلسطين ولا يزال يتمدد حتى يبتلع كالتنين أرض فلسطين. ثم إن إسرائيل ومشروعها الصهيوني تسعى إلى فرض الهيمنة السياسية والاستراتيجية على المنطقة العربية بالقوه العسكرية وبالاستعانة بالولايات المتحدة لتفكيك الروابط بين الدول العربية واختراقها، فضلا عن سعي إسرائيل إلى تعويق المصالح المشتركة العربية الأمريكية وسائر العلاقات العربية الدولية. يكفي أن الصراع العربي الإسرائيلي صار محور حياة العالم العربي وعلاقاته الخارجية منذ قيام إسرائيل وأحدثت طريقة التعامل مع إسرائيل داخل العالم العربي انقساما حادا كلف مصر والعالم العربي معا عشر سنوات من القطيعة، بينما تزدهر إسرائيل. خلاصة القول أننا لا نوافق على أن الصراع بين العرب وإسرائيل هو

صراع ديني وليس صراعا حضاريا، ولكنه صراع بين قوم يعيشون في ديارهم وكائن سياسي استعماري طرأ عليهم تتناقض طبيعته مع حياة العالم العربي وثبت أنه لا يريد أن يقنع بمعظم فلسطين، وتسبب الصراع معه في زيادة ملايين من العرب والفلسطينين ضحايا الصراعات المسلحة غير المتكافئة والابادة الإسرائيلية المنظمة للشعب الفلسطيني حتى تخلص لإسرائيل بقية أرض فلسطين. كذلك أصبحت إسرائيل بحكم طبيعتها شريكا للولايات المتحدة في تمزيق العالم العربي وبدأت بالعراق وتثير الأزمات مع سوريا وداخل لبنان وليست بعيدة عن الحرب الأهلية في العراق وربما في أوطان عربية أخرى قادمة، يساعدها في ذلك أوضاع التدهور السياسي وانعدام الديمقراطية وعجز النظم العربية عن إدارة المجتمعات واحتواء أبنائها فتلعب إسرائيل على هذه المتناقضات العربية.

يترتب على ما تقدم أن إسرائيل بحكم مشروعها الصهيوني المتوجه إلى المنطقة العربية، هي المهدد الدائم للوجود العربي وأن أي تسوية معها لن تكون دائمة وكل تراجع عربي أمامها بدعوى الواقعية يتلوه تراجع أكبر حتى نهاية المشروع الصهيوني، وهو تجسيد للصراع بين هجمة توسعية استيطانية استعمارية خارجية وبين العالم العربي بذرائع دينية وتاريخية ساذجة.

أما إيران فهي جزء من تاريخ المنطقة في العصور القديمة والحديثة وهي جزء من المنطقة بثقافتها واندماجها وطموحاتها وصراعاتها، وليس كيانا وافدا على المنطقة كما أنها قوة إقليمية وإن أفقدتها ظروف الجغرافيا السياسية المحيطة بها ممارسة دور سواء في آسيا أو في الخليج والمنطقة العربية. ولا شك أن إيران تتمتع بنزعة قومية جارفة وسبب ذلك تاريخها كقوة عظمى في عصور ما قبل الإسلام ، أو بسبب مكانتها في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة وراثة بريطانيا في الخليج وضد الاتحاد السوفيتي طوال الحرب الباردة حتى قيام الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩. على الجانب الأخر، عندما ظهرت القومية العربية كحركة تحررية لكل المنطقة العربية حصل احتكاك وعداء بين القوميتين خاصة عندما وصلت القومية العربية إلى سواحل الخليج العربي، حيث قامت السياسات الناصرية على أساس أن طهران قبل الثورة كانت حليفا للغرب وهي استمرار للوجود الغربي وأن الأقليات الإيرانية في الخليج تهدد الخليج وتهدد عروبته. وبينما خبت الروح القومية بعد ١٩٦٧ ثم بعد الغزو العراقي للكويت، توثبت الروح القومية الإيرانية

في عهد الشاه ثم توهجت بشكل أكبر بعد الثورة الإسلامية، وزاد التوهج خلال حصار العالم كله لإيران أثناء الصراع المسلح مع العراق، ولا يزال هذا الشعور يزداد ثقة وتوهجا بظهور طموحات إيران النووية، وكذلك كلما تجدد الحديث عن حصار إيران وضرب منشآتها النووية. فما هي المخاطر التي تمثلها إيران على العالم العربي قبل تحولها إلى دولة نووية، ثم بعد تحولها إلى هذا المستوى سواء بشكل مستقل عن مقارنتها بإسرائيل أو بالمقارنة بإسرائيل.

لم يسبق أن استخدمت الثورة الإيرانية بعد الثورة ضد المنطقة العربية، وليس عليها من مأخذ سوى موقفها المتعنت من الجزر العربية الثلاث في الخليج واصرارها على ضمها ورفض أي طريق للتسوية السلمية للنزاع حولها. ويرى البعض أن التحالفات الأمريكية مع دول الخليج كان سببا في تأرجح العلاقات الإيرانية الخليجية ولكن هذه العلاقات على الجملة، ظلت بعد الثورة وحتى بعد موجتها الأولى ودعاوى تصدير الثورة ، عند مستوى معقول من الاستقرار مع مثابرة طهران على منع دول الخليج من الوقوع تحت التأثير الأمريكي في الأزمات السياسية المتلاحقة بين إيران والولايات المتحدة. كذلك قطعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر وتونس وموريتانيا والجزائر بسبب اتهامات أمنية، وكذلك موقف مصر من شاه إيران عقب الثورة وتناقض الموقفين المصري والإيراني من سبل التسوية السلمية مع إسرائيل. فإذا توصلت إيران إلى الطاقة النووية السلمية وحتى لو توصلت إلى سلاح نووي فماذا تريد إيران أن تحققه في الدول العربية بالسلاح النووي لم تحققه بدون هذا السلاح. الغريب أن الذين قارنوا بين إيران وإسرائيل ومخاطرهما على العالم العربي، عمدوا إلى الإشادة بالقوة الإسرائيلية وتبرير أسلحتها النووية ، وهو ما ينطوي على سياسات التوسع والابادة الوحشية التي تمارسها ضد أصحاب فلسطين لاقتلاعهم منها، بل إن هؤلاء ساقوا الخطر الإيراني كي يبرروا استمرار الوجود العسكري الأمريكي كضمان لأمن دول الخليج، فماذا لوتقاربت واشنطن وطهران، وماذا عن المخطط الأمريكي الذي لم يرحم من يدعي أنه يقدم لهم الحماية وهو المتربص بهم والمتحالف مع دولهم. وأخيرا فإن هؤلاء يركزون في كتاباتهم على استهداف العروبة والإسلام معا، تحت ستار ما يسمونه "الإسلاموية " و" القومجية" وكانوا أبواق الغزو الأمريكي لتحطيم الرموز القومية والإسلامية وتعميم أزمة الفريقين. فإذا كانت بعض الرموز القومية

قد أفسدت، وإذا كان بعض الرموز الإسلامية قد ضلت، فلا تزال العروبة والإسلام هما الأساس للحكم ولا يجوز القول بأن الممارسة حجة على الأصل، فليس فساد النطق بالعربية دليلا على فساد اللغة العربية ولكنه محنة الناطقين بها، كما أن الممارسات الخاطئة لبعض المسلمين ليست حجة على الإسلام، فهم أتباع الدين الخاتم الذين ضلوا وأضلوا ولكن الإسلام نفسه بخير في حفظ إلى يوم الدين. وأخيرا فإن حقد هؤلاء المتأمركين المتأسلمين المستعربين على الإسلام دفعهم إلى اعتبار حزب الله حوتا التهم الدولة اللبنانية، فانضموا في هجومهم إلى إسرائيل وأمريكا دون تقديم تحليل موضوعي لموقفهم، كما دفعهم نفس الدافع إلى إدانة حماس وكل ذنبها أنها تتحلى برومانسية وسط جو الفساد والتعفن السياسي العربي، كما أدانوا البعث لكي يبرروا غزو العراق . فكيف بهذا المنطق يمكن لهؤلاء أن يسوقوا مقولة أن إيران أشد خطرا على العالم العربي من إسرائيل إلا أن يكون هدفهم القول أن إيران أشد خطرا على المشروع الأمريكي وأنها لو تحالفت مع العرب لحررت المنطقة من الصهيونية والاحتلال وفي هذا الجو الملتبس الذي يتشابه فيه الذئب مع الحمل نضرع إلى الله ألا يزيغ قلوبنا بعد هدايتنا وأن يقيض لنا من أمرنا رشدا. وتجدر الاشارة إلى أن المفاعل النووي السلمي لكل من إيران وإسرائيل من أسباب المخاطر البيئية فإذا كانت إيران سوف تضر ببيئة الخليج خاصة وأن الضمانات النووية في الصيانة وغيرها ليست مؤكدة، مما يبرر المخاوف التي تعبر عنها دول الخليج ، رغم تسليمها بحق إيران في التمتع بالطاقة النووية السلمية، فإن مفاعلات إسرائيل تشكل خطرا على مصر وفلسطين، خاصة وأن لدى إسرائيل نفايات وصناعات نووية بالفعل لكل هذه الأسباب وغيرها، تمسكت الدول العربية بتحرير المنطقة كلها من الطاقة النووية السلمية والعسكرية حفاظا على استقرارها وأمنها، ولكن تحيز الولايات المتحدة لإسرائيل كان أحد أسباب ظهور الطموحات النووية إلى العلن. ولا نشك فى أن ظهور هذه الطموحات الإيرانية دليل على فشل سياسة الانتشار النووى الأمريكية. ولذلك يجب أن تفكر الولايات المتحدة بطريقة منطقية حتى تضمن الأمن للجميع دون تمييز، وألا تتلاعب بالورقة النووية الخطيرة التى سوف يترتب عليها انتشار كل أنواع الاسلحة فى المنطقة وأن تتجنب السياسة الإنتهازية التى تبرر بها وجودها فى المنطقة، حتى لا تفقد السيطرة بعد ذلك على أطراف هذه اللعبة.

(٢)

أمن الخليج والأزمة النووية الإيرانية

الأزمة النووية الإيرانية مصطلح شاع فى أوروبا والولايات المتحدة، ليعنى ذلك الجدل الدائر منذ عدة سنوات بين إيران من ناحية والترويكا الأوروبية المُشَكَلة من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى، وخلفها الولايات المتحدة. إيران تريد الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمى، والطرف الآخر يخشى أن يتحول الاستخدام السلمى إلى صناعة عسكرية نووية. وظل الجدل يراوح نطاقاً من الاتفاق، حاولت خلاله إيران أن تهدئ مخاوف الطرف الأوروبى، ودارت المحادثات بين الطرفين، وتعثرت عدة مرات، ونُقل الملف إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت أزمات بين الوكالة وإيران. ولكن إسرائيل تتابع بخوف هذا الملف، وتحث الولايات المتحدة، بل تنتقدها صراحة بعدم جديتها فى تناول هذا الملف حتى ضغطت الولايات المتحدة على الترويكا. ويبدو إن وزيرة الخارجية الأمريكية انتقدت بشدة ما أسمته الليونة الأوروبية، واتهمت رايس أوروبا كلها بأنها تتعمد التعامل اللين مع إيران، وخلق جبهة من المصالح المشتركة، بحيث لا تستجيب أوروبا للمخاوف الأمريكية من السلاح النووى الإيرانى. وقد انتهى الأمر إلى حلقة جديدة من التصعيد بسبب مواقف إيران الأخيرة، وهى الإصرار على أن الاستفادة السلمية من الطاقة النووية هو حق مقرر لها فى اتفاقية منع الانتشار النووى، وعادت عن بعض الخطوات التى كانت قد اتخذتها إظهاراً لحسن النية، فأزالت الأختام عن مراكز الأبحاث النووية، وأصرت على الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم، فى الوقت الذى حاولت روسيا تقديم حل وسط بأن يتم تخصيب اليورانيوم الإيرانى فى روسيا، بما يحقق لإيران هدف التخصيب، ويضمن لترويكا أن روسيا تضبط مستوى التخصيب دون المستوى اللازم لصناعة القنبلة النووية. ويبدو أن المشكلة ذات شقين: أولهما، رغبة إيران فى فرض إرادتها السياسية على الترويكا. والشق الثانى، هو اختبار الأطراف الأخرى فيما لو مضت لصناعة القنبلة النووية، وفرض هذا الواقع الجديد لتصبح عضواً فى النادى النووى. وبينما استغلق الموقف وتمكنت واشنطن من تشكيل جبهة سياسية أوسع ضمت أوروبا وروسيا والصين المساندتين لإيران لإحالة ملف إيران من الوكالة إلى مجلس الأمن، بما

يفضى إلى فرض عقوبات على إيران. ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل تدرسان خطوات عملية لوقف البرنامج النووى الإيرانى، خاصة بعد تصريحات الرئيس الإيرانى حول الهولوكوست وإسرائيل. ولاشك أن إسرائيل تدرس جدياً إمكانية ضرب المنشآت الإيرانية، وبالتوازى تحاول زعزعة استقرار إيران، ولكن واشنطن وإسرائيل تدرسان بشكل أدق رد الفعل الإيرانى على ضربها للمنشآت الإيرانية، وتضييق الخيارات العسكرية المتاحة أمام إيران. يدخل فى إطار هذه الجهود الأمريكية والإسرائيلية تشكيل جبهة سياسية أوسع على مستوى العالم لتساند ضرب إيران وخنقها.

على الجانب الآخر، لاشك أن أمن الخليج، أى أمن شعوبه، وخطوط مواصلاته، ونظمه السياسية واستقراره تتعرض لخطر جسيم من تصاعد أزمة الملف النووى الإيرانى. وقد فرض هذا الواقع على دول الخليج أن تحدد موقفها، فعارضت القمة الخليجية أى تسلح نووى فى المنطقة، وهو الموقف الذى ينسجم مع الموقف العربى بتخليص العالم العربى والشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تريد أن يتخذ مجلس التعاون موقفاً مناهضاً لإيران بشكل مباشر، على أساس أن التسلح النووى الإيرانى سيكون أيضاً مرتبطاً بالسياسات الإيرانية فى منطقة الخليج. ولكن الموقف الخليجى هو مجرد جزء من مسرح أشمل فى المواجهة السياسية، وربما العسكرية، بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل.

اعتقد أن التجاذب السياسى مع إيران من جانب الترويكا، ومواقف روسيا والصين، تضع جميعاً فى اعتبارها مصالحها الاقتصادية والسياسية، كما أن الدفع إلى محاصرة إيران من جانب إسرائيل يعنى أن إسرائيل تريد أن تستخدم الجميع لتحقيق هدفها الوحيد حالياً تجاه إيران، وهو منعها من امتلاك السلاح النووى. ولا أظن أن هناك توافقاً فى الهدف وفى الأساليب بين المنطقة وبين إسرائيل، ولذلك يمكن أن تدفع إسرائيل إلى مواجهة عسكرية مع إيران، وهو احتمال وارد تدفع المنطقة بأسرها ثمناً باهظاً له.

وفى ضوء ذلك، نعتقد أن أمن الخليج الذى يتعرض فى كل الأحوال للمخاطر يمكن المحافظة عليه تماماً إذا تم تسوية أزمة الملف النووى سلمياً. وفى كل الأحول، فإن حياد دول المجلس التعاون فى هذه الملحمة سوف يتغير إذا خاطرت إسرائيل بعمل عسكرى ضد إيران، خاصة إذا وسعت إيران خيارات الرد. والمحقق أن إسرائيل لها حسابات عملية، وهى تنظر بكل القلق للمحاولات السياسية، وهى على يقين بأن إيران مصرة على امتلاك السلاح النووى، يقابله إصرار إسرائيل على منعها ولو بالقوة. وهذا الرهان الخطر يضع منطقة الخليج رهينة لتطوراته، لذلك فإن الحياد فى هذا السجال هو خير سبيل فى هذا الطريق الوعر.

وقد نظرت إيران إلى انتقادات دولة الإمارات العربية لحيازتها التكنولوجيا النووية بسبب المخاطر البيئية التي قد تترتب على ذلك نظرة شك. وعلى إيران أن تهدئ خواطر الإمارات، خصوصاً وأن هناك نزاعاً حول الجزر، ومن مصلحة إيران ان تتجه اتجاهاً سلمياً ، وأن تعلن عدداً من المبادرات الهادفة إلى تسوية هذه القضايا تسوية ودية ولو بعد حين. من ناحية أخرى، فإن الجدل حول الملف النووى الإيرانى قد أحدث انقساماً فى الساحة الخليجية. ففى الوقت الذى تؤيد فيه سلطنة عمان حق إيران فى الحصول على الطاقة النووية السلمية، ولا تعلن الدول الأخرى موقفاً واضحاً، فإن اجتماعات مجلس التعاون تتخذ موقفاً أقرب إلى النقد منه إلى الحياد. ولذلك فإن أمن الخليج منظوراً إليه من زاوية عربية يتحدد بالاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأول، استمرار أزمة الملف النووى الإيرانى بين إصرار إيران على المضى فى برنامج الطاقة النووية السلمية، وبين إصرار الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس على منعها خوفاً من تحولها إلى قوة نووية، وخاصة بعد عدم قبول إيران بشكل واضح للاقتراح الروسى. ولعل انضمام روسيا والصين إلى الدول المؤيدة لإحالة الملف الإيرانى من الوكالة إلى مجلس الأمن يدفع إيران إلى مراجعة حساباتها، لأنه لم يعد بوسع إيران أن تعتقد أن مجلس الأمن لن يستطيع اتخاذ إجراءات عقابية ضدها بعد انضمام روسيا والصين إلى التوافق داخل المجلس. كذلك، فإن معظم الدول الأعضاء فى مجلس محافظى الوكالة يؤيدون إحالة ملفها إلى مجلس الأمن. لكن لهذا الاحتمال حد أدنى وحد أقصى، ولا نظن أنه سوف يستمر طويلاً.

الاحتمال الثانى، هو قيام إسرائيل أو الولايات المتحدة بضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية، وفى هذه الحالة، فإن كل شئ يعتمد على رد الفعل الإيرانى. وهذا احتمال وارد، ولكنه سيكون أسوأ الاحتمالات من زاوية أمن الخليج. ولعلنا نذكر بأن ضرب إسرائيل للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٩١، والعراق يقود حرباً إقليمية ضد إيران لصالح الولايات المتحدة لم يؤثر على أمن الخليج، فلماذا نفترض أن الوضع ضد إيران يختلف عن الضربة ضد العراق؟ الإجابة تحتاج إلى تفصيل، ولكن الفارق كبير بين الحالتين.

الاحتمال الثالث، هو أن تتوصل إيران إلى تسوية فى إطار الملف، أو تسوية مع الولايات المتحدة. وفى هذه الحالة، فإن هذا الافتراض هو أفضل الافتراضات لأمن الخليج، ولذلك يجب أن تشجع دول الخليج عليه، أخذاً فى الاعتبار أن هذا الاحتمال وارد، ولذلك تخشى أوروبا والولايات المتحدة منه، ويثور الشك بين الطرفين حول سعى كل جانب لتحقيقه. والمؤكد أنه إذا توصلت إليه واشنطن فسوف تحصل على نصيب الأسد من المزايا الإيرانية، وليس العكس صحيحاً إذا تواصلت إلى هذا الاحتمال الولايات المتحدة نفسها.

(٣)

إيران أمام مجلس الأمن:

تطور علاقة المجلس بالقضايا النووية

وافقت الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن على إحالة الملف الإيرانى النووى إلى مجلس الأمن عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى يكون المجلس هو المختص بإدارة الأزمة النووية ضد إيران.

أما علاقة المجلس بالقضايا النووية، فقد تطورت فى إطار تطور دور المجلس بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح المجلس هو الحكومة العالمية التى تقرر مصير السلم والأمن الدوليين. ولذلك نشط المجلس فى مجال الجزاءات، وخاصة فى المنطقة العربية. ولم يكن للمجلس علاقة بنزع السلاح والقضايا النووية قبل غزو العراق للكويت. ومما يذكر أن واشنطن كانت تهدد أيضاً كوريا الشمالية بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن خلال الأزمة النووية الأولى معها عام ١٩٩٤. فكيف تطور دور مجلس الأمن فى القضايا النووية منذ نهاية الحرب الباردة حتى الآن؟

الوكالة والجمعية العامة وقضايا التسلح:

الأصل أن الميثاق قد عهد إلى الجمعية العامة بالاشراف العام على أعمال المنظمة الدولية، وخاصة في قضايا السلم والأمن الدوليين، ومن بينهما قضايا نزع السلاح، حيث راود واضعى الميثاق حلم النزع الشامل والكامل للسلاح بجميع أنواعه تقليدياً وكيماوياً ونووياً، على أساس أن العلاقة بين إنتاج السلاح وحيازته، وبين التوترات والحروب علاقة مؤكدة. ومن ثم، فإن نزع السلاح يخفف أدوات الصراع بما يؤدى إلى تسويتها، ولا يزال هذا المفهوم سائداً فيما نراه في كل القرارات الصادرة إبان الحروب والأعمال المسلحة، والتي تؤكد على خطر تزويد المتقاتلين بالسلاح حتى يضطروا إلى التفاوض والسلام.

وإذا كانت الجمعية العامة هي الجهاز المختص بقضايا نزع السلاح بالنظر إلى الدور الشامل للجمعية في الميثاق، فقد خص الميثاق مجلس الأمن بمهمة دقيقة، وهي المسئولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين، متذرعاً بسلطات

وصلاحيات محددة إذا قرر أن موقفاً أوعملاً يؤدي إلى تعكير صفو السلام أو انتهاكه أو كونه عملاً من أعمال العدوان، وترك للمجلس بموجب المادة ٣٩ سلطة تعتبر واسعة دون معقب عليه حول ما يشكل أحد هذه المحددات الثلاثة.

وفي ضوء ظروف الحرب الباردة كان ينظر إلى قضايا التسلح نظرة هامشية، ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد نشأت خصيصاً لضمان عدم تحول الأنشطة والطاقة النووية عن الأغراض السلمية إلى الاستخدامات العسكرية، وأن علاقاتها الأساسية في ذلك تنحصر في الجمعية العامة وليس المجلس، الذي تقلب دوره خلال الحرب الباردة، فبدأ قوياً في نظر الاتحاد السوفيتي، ضعيفاً في نظر واشنطن التي كان لها اليد الطولى في الجمعية العامة، ثم عادت واشنطن تركز على المجلس، وتغفل الجمعية منذ منتصف السبعينات عندما بدأ العالم الثالث يحكم قبضته على قراراتها المناهضة للولايات المتحدة. وهكذا صارت الوكالة والجمعية وقضايا التسلح من سقط المتاع، خاصة وأن مستوى التسلح إبان اشتداد الحرب الباردة واحتدام سباق التسلح كان يتحدد بمستوى الصراع بين العملاقين، وتجمد دورمجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها وحل محلها نسق العلاقات الثنائية بين العملاقين .

تطور دور المجلس في القضايا النووية

مع نهاية الحرب الباردة أدى اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوى عظمى، وانتهاء الحرب الباردة، وتطورات أزمة الخليج في تلك الأثناء عامى ١٩٩٠-١٩٩١ إلى تطور غير مسبوق في دور مجلس الأمن، حيث توسع المجلس كثيراً في تفسير أحوال انتهاكات السلم وتعكير صفوه، وأعمال العدوان، واستخدام الفصل السابع، ورأينا ذلك في أزمة الخليج والأزمة الليبية الغربية والصومال والبوسنه وهايتي، حيث اعتبر المجلس أن خلع الرئيس المنتخب ديمقراطياً في انقلاب عسكري يهدد السلم الدولي، مما يتطلب الضغط بالجزاءات الدولية في الفصل السابع على الحكومة الانقلابية، بل والتفاوض معها على شروط انهاء الجزاءات، وعودة الرئيس المخلوع.

ولما كان اتساع دور مجلس الأمن وتوسعه في تفسير قضايا السلام من خصائص الوضع الدولي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، فقد بدأ المجلس دوراً

جديداً في قضايا نزع السلاح بمناسبة أزمة الخليج، حيث قرر المجلس بقراره رقم ٦٨٧ عددا من الإجراءات لتصفية القدرات العراقية في مجال الأسلحة غير التقليدية، استكملها بإجراءات القرار ٧١٥، وعهد المجلس إلى لجنة خاصة وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة القيام بالتفتيش على المنشآت والمواقع العراقية، التى التزم العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة بإخضاعها للتفتيش وتدمير محتوياتها، على أساس أن السلوك العدواني في أزمة الخليج يجعل وجود هذه الأسلحة لدى العراق خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، وأن تدمير هذه الأسلحة وإخضاع العراق للرقابة الدولية الدائمة في هذا المجال من عناصر تقدير عودة السلم والأمن في المنطقة إلى نصابها .

وتأتي الحالة الكورية بعد حالة العراق بأوضاع وظروف مختلفة، لتطرح من جديد دور الوكالة وعلاقاتها بمجلس الأمن، حيث يُلاحظ أن الصين لها دور في المسألة الكورية، مثلما كان لها دور حاسم في الأزمة الكورية في الخمسينات. ولذلك لا نعتقد أن مجلس الأمن سوف يكون بوسعه أن يقوم بدور في المسألة الكورية رغم أهميتها وخطورتها بالنسبة للولايات المتحدة، مثلما تصرف بحرية كاملة في حالة العراق، حيث تقطع الشواهد التي ترتسم كل يوم في الممارسات الدولية أن البعد الإسرائيلي كان العامل الحاسم في القضية العراقية، وهذا البعد ليس واضحاً في المسألة الكورية، إلا بقدر ما يتعلق بالتعاون الكوري مع بعض الدول المناهضة لإسرائيل بما يثير حساسيتها، ويزعج واشنطن بالتالي. ولا شك أن البُعد الإسرائيلى أشد وضوحاً فى حالة إيران، بل إن إسرائيل تهدد بضرب المنشآت النووية الإيرانية.

ومن السهل أن يؤكد مجلس الأمن حقه في استخدام إجراءات الفصل السابع إذا رفضت دولة الامتثال لطلب إخضاع منشآتها التي تحوطها الريب والشك للتفتيش الدولي، على أساس أن رفض التعاون مع الوكالة يُعرض السلم الدولي للخطر من حيث أنه يثير الجزع في نفوس الدول المستهدفة لهذا الخطر النووي، ويبيح لهذه الدول الدخول في سباق إلتسلح بما يعصف بالأمن والاستقرار في المنطقة .

العالم العربي ودور المجلس في إطار اتفاقية منع الانتشار النووي

إننا بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الأمن العربي النووي، في ضوء الاعتبارات الآتية:

أولاً : أن المتأمل في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية يخلص إلى أنها تجمد أوضاع القوة النووية، بحيث تظل الدول النووية على حالها، ويحظر على الدول غير النووية التحول إلى قوى نووية، ولم تتضمن نظاماً خاصاً للضمان والرقابة والتفتيش، وتركت للدول أن تتفاوض مع الوكالة لتحديد نظام الضمانات الذي يناسبها، بل للدول حق الانسحاب إذا قدرت أن أحداثاً استثنائية متصلة بموضوع الاتفاقية قد هددت المصالح العليا لها، ويخطر مجلس الأمن بذلك دون أن يحرك ساكناً .

وقد استشعرت الدول النووية الكبرى هذا الخلل الكبير الذي أثار مخاوف الدول غير النووية، فأصدرت إعلاناً مشتركاً يؤكد عزمها على العمل على أن يتخذ مجلس الأمن عملاً لكي يقدم المساعدة الفورية لأية دولة غير نووية طرف في الاتفاقية تقع ضحية عمل من أعمال العدوان أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وهي تعلم وظيفة الأسلحة النووية الأساسية هي التأثير في موازين القوى السياسية والتفاوضية وليس العسكرية.

ثانياً: إذا كان مجلس الأمن سوف يقوم بدور في منع الانتشار النووي، وأنه بالفعل تحمس لذلك في مسألتي العراق وكوريا وإيران، فنحن نأمل أيضاً أن يتحمس بشأن التسلح النووي الإسرائيلي الذي يشكل عقبة نفسية وعملية في سبيل إشاعة مفهوم السلام الآمن في المنطقة، ولا يجوز التذرع بمقولة أن السلاح النووي في أيد إسرائيلية تقدر ظروف استخدامه واستغلاله مقارنة بالسلوك العراقي إبان أزمة الخليج، ولابد من تأمينه من كل أسلحة الفتك الشامل، والانصراف إلى علاقات سلمية تنموية عامة.

ثالثاً: أن الموقف العربي المطالب بوقفة نووية مع إسرائيل يجب أن يكون موقفاً جماعياً لا هوادة فيه صيانة لحق الجميع في البقاء على المستقبل الآمن من الخوف والتهديد. ويستند الموقف العربي إلى حقيقتين:

الحقيقة الأولى، أن عدداً من الدول العربية قد انضمت إلى هذه الاتفاقية ومنها مصر والعراق والكويت وليبيا والمغرب والسودان واليمن وسوريا، أي معظم الدول العربية عند بدء نفاذ الاتفاقية عام ١٩٧٠، وترفض إسرائيل حتى الآن الانضمام إلى الاتفاقية أو القبول بنظام الضمانات مع الوكالة الذرية، مما يجعل الدول العربية في موقف أضعف قانوناً من إسرائيل في هذا المجال.

الحقيقة الثانية، هى أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ قد أشار صراحة إلى أن الإجراءات الدولية إزاء أسلحة العراق هي خطوة أولى نحو تحرير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ومادام العالم العربي قد قبل تدمير أسلحة العراق لصالح السلام الشامل وافترض أن إسرائيل هي المحطة التالية، وانضم بكل الاخلاص لاتفاقية منع الانتشار النووي، وأن التفوق النووي والتسليحي الإسرائيلي يثير قلقه ومخاوفه ويؤثر على قراراته، فإن العالم العربي يجب أن يتخذ موقفاً موحداً بمطالبة إسرائيل بالانضمام للاتفاقية، وفتح منشآتها للتفتيش، ومطالبة الوكالة بتبني هذا الموقف، وكذلك حث مجلس الأمن على اتخاذ موقف تجاه إسرائيل إذا هي لم تكترث بطلب الوكالة، ولا يجوز أن نفوت فرصة إثارة المسألة الكورية لتضاف إلى الفرص الكثيرة الضائعة في سجلنا.

ومن المفيد أن يتخذ العالم العربى موقفاً موحداً من التسلح النووى فى المنطقة، وأن يتخذ موقفاً واضحاً من الملف النووى الإيرانى فى ضوء ما يعلمه الجميع من أن الولايات المتحدة تحاول تثبيت إسرائيل كقوة نووية وحيدة فى المنطقة، بصرف النظر عن الجدل الدائر حول جدوى السلاح النووى الإيرانى، وما يستهدفه هذا السلاح، ونوايا إيران فى الاستفادة السلمية أو التسلح النووى.

(٤)

الدور العربى المطلوب

فى الأزمة السورية اللبنانية

لم يعد خافياً أن الأزمة السورية اللبنانية أزمة معقدة، وأنه لابد من تحديد معناها مادام تدخل العالم العربى فيها أصبح أمراً ضرورياً، وأن عدم الاكتراث العربى على المستوى الرسمى يسمح باستمرارها وتفاقمها، بل إن عدم ظهور الموقف العربى منذ البداية – إلا بشكل جزئى – هو أحد أسباب تفاقم الأزمة. وقد فُسر التدخل العربى الجزئى مثلاً فى موقف سوريا من القرار ١٥٥٩، والأساس القانونى للانسحاب العسكرى من لبنان على أنه تحامل كثيراً ضد سوريا، علماً بأن هذا التدخل، وأياً كانت دوافعه الحقيقية، بدا وكأنه خوف على سوريا، وحرص عليها بعد أن فتح هذا القرار النار على الملف السورى فى لبنان، وجعل هذا الملف هو محور الاهتمام العالمى، حتى كادت الدبلوماسية الدولية تعتبر أن هذا الانسحاب ينهى أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ومن المعلوم أن الانسحاب السورى الفورى كان مقصوداً من أجل التكفير عن اغتيال الحريرى، وأن عدم الانسحاب يعنى الكثير، فهو قد يعنى الافتقار إلى الحساسية تجاه مشاعر اللبنانيين الذين فجعهم هذا الاغتيال، مما يؤدى إلى المزيد من الضغوط على أنصار سوريا فى لبنان. بل إن هؤلاء الأنصار كانوا يطالبون مع غيرهم بسرعة الانسحاب السريع أيضاً استجابة لقرار دولى صدر فى هذه الجريمة البشعة. وكان الانسحاب على هذا النحو مقصوداً وجزءاً من التصور العام لتداعيات الاغتيال، وهل كان بوسع سوريا أن تردد فى الإسراع بالانسحاب أمام هذا الطوفان الدولى والعربى كل لدوافعه؟ خاصة وأن سحب عشرات الآلاف من الجنود فجأة وتحت وطأة المفاجأة كان من شأنه التعرض لكل المخاطر التى لا يمكن توقعها. وكان من الممكن أن تجند واشنطن العالم كله تحت ذريعة الغضب للحريرى واستقلال لبنان، بحيث تقوم بتدخل عسكرى انطلاقاً من لبنان ضد سوريا، وربما على غرار ما حدث من غزو العراق للكويت، خاصة وأن القرار ١٥٥٩ قد صور الوجود السورى فى لبنان على أنه ضد رغبة الحكومة اللبنانية وعلى أنه أشبه بالاحتلال، وذلك عن طريق المطالبة

بانسحاب كافة القوات الأجنبية المتبقية فى لبنان. وكان من المحتمل فى هذه الحالة أن تنضم دول عربية ولو بشكل متردد إلى هذا الاتجاه، على سبيل الامتثال للشرعية الدولة، مهما كانت تداعيات هذا الموقف بالغة التعقيد داخل هذه الدول لمساندة التدخل الأمريكى العسكرى فى سوريا.

وإذا كانت مصر والسعودية قد تحركتا لتحسين العلاقات السورية اللبنانية بعد أن ظهر التدهور السريع فى هذه العلاقات، وانعكاسات ذلك بقوة على الساحة اللبنانية، فقد ظهر أن هذا التحرك – وإن كان متأخراً بعض الشئ – قد أثار فريقاً فى لبنان والولايات المتحدة، فبادر هذا الفريق إلى نقد المبادرة العربية سواء من جانب الجامعة العربية وأمينها العام أو من جانب مصر والسعودية. ولكن خطورة تداعيات الأزمة السورية اللبنانية تجعل الدور العربى بالغ الأهمية والإلحاح، ولهذا السبب نحلل فى هذا المقال أحد أهم أسباب الاحجام العربى، وهو نفسه أهم تحديات هذا الدور، ونقصد به تداخل ملفات ثلاثة.

الملف الأول، هو ملف العلاقات الأمريكية السورية، والثانى، هو ملف العلاقات السورية اللبنانية، والثالث هو ملف التحقيق الدولى فى اغتيال الحريرى، وقد أدى التداخل فى هذه الملفات بشكل مقصود إلى ارتباك العالم العربى، فأصبح على المدافع عن سوريا فى وجه الهمجية الأمريكية الإسرائيلية أن يختار بين سوريا أو لبنان. وصار هذا الموقف كافياً لتصنيف المؤيد لسوريا بحيث يمكن بسهولة تحديد موقعه فى هذه الأزمة، فكان هذا الموقف يعنى أنه يريد أن تفلت سوريا من تركيز اتهامها باغتيال الحريرى، ويساعد ذلك على الافلات، ولذلك ظهر اصطلاح جديد فى الأزمة هو الحقيقة أم التسوية، بمعنى أن لبنان يبحث عن الحقيقة فى مدى اتهام سوريا، وليس فى البحث عن قتلة الحريرى أياً كانت جنسيتهم، وليس لبنان مستعداً لمقايضة التسوية مع اتهام سوريا. وقد أذكت الولايات المتحدة هذا السُلَّم المصطنع للأولويات. كذلك أصبح المساند لسوريا ضد الولايات المتحدة يصنف على أنه ضد حركة "السلام الضائع" الذى تبشر به واشنطن، وأن هذا "الشقى" يقف ضد الاستقلال والحرية فى لبنان، ويؤيد الاستبداد والقمع، وأنه إلى جانب ذلك عضو فى صفوف القوميين الذين شوهت واشنطن – بالاستعانة بصدام حسين– سيرتهم، ولطخت أسماءهم، كذلك أصبح المدافع عن سوريا متآمراً على الشرعية

الدولية، وصارت المطالبة باحترام سيادة سوريا وقيادتها دعوة لكى يفلت المجرم من العقاب، وجهلاً بقواعد القانون الدولى الجديد، الذى ينحسر فيه أسوار السيادة فى العالم العربى وحده، بينما يظل هذه الأسوار عاليه فى المناطق الأخرى. وأصبح على الجميع أن يسلّم بأن قرارات مجلس الأمن ضد سوريا هى وحدها التى تتمتع بالقدسية، وأن لجنة التحقيق الدولية تمارس بطريقة قانونية الوصاية على سوريا ولبنان لدرجة أن واشنطن تطالب الرئيس السورى بأن يمتثل لطلب اللجنة لاستجوابه كمتهم فى مقر إقامة اللجنة فى بيروت، وليس عليه أن يعترض لأى سبب. ونسيت واشنطن أنها هى التى سلبت الحريات الشخصية للشعب الأمريكى ورصدت تحركاته واتصالاته، وأدعت مشروعيته، مادام هدف الحكومة هو الدفاع عن البلاد ضد شبح مختلق اسمه الإرهاب. فأصبح هذا الشبح أشبه بالتنين الذى تصوره توماس هوبز، والذى من أجل استنقاذ الأمريكيين من شروره هانت كل حرياتهم، فكل الأمن مقابل انعدام الحرية، وواشنطن التى تحمل قميص الحريرى هى التى اغتالت الآلاف وتعمل على إبادة الملايين، وهى التى لطخت سمعة جيشها بالوحل فى جوانتانامو وأبو غريب وغيرها، وهى التى استحلت دماء الفلسطينيين المطالبين بحقهم فى الحرية، فأطلقت يد إسرائيل لإبادتهم قرباً لإله الحرية الجديد.

فى ضوء ما تقدم، فإننا لا نعتقد أن هناك خلافاً بين المعارضة اللبنانية، وهو مصطلح تاريخى فى الوقت الحاضر وبين بقية اللبنانيين والعالم العربى. ولكن لا يمكن الاستمرار فى خلط الملفات وتداخلها. فالدفاع عن سوريا ضد المخطط الأمريكى الصهيونى، وتشجيع سوريا على التعاون مع لجنة التحقيق الدولية ليس إرضاء لأحد أو تبرئة لذمتها، ولكن لأنها أول الأطراف التى يهمها كشف الحقيقة فى هذا الاغتيال، الذى دفعت وحدها ثمنه، وتحفيف ملف العلاقات السورية اللبنانية من قضية التحقيق، الذى يجب أن يجرى فى هدوء وسرية بدلاً من الحملة الإعلامية المرافقة الحملة السياسية ضد سوريا. إن كل هذه التداعيات لا يختلف عليها أحد سوى أن هذا المنحى سوف يفسد المؤامرة الصهيونية الأمريكية، مما يؤدى إلى إفساد الآثار الضخمة لاغتيال الحريرى، ويخشى أن يؤدى إلى اقتناع العالم العربى بأهمية دوره على أساس فصل الملفات، وتقدمه بثبات إلى وضع الأمور فى نصابها، إلى لجوء المتآمرين إلى موجة جديدة تؤجج سعار المؤامرة الكبرى،

ويدخل فى ذلك اتهام وزير الدفاع الإسرائيلى يوم ٢٠٠٥/١/٢٠ سوريا وإيران بتدبير عملية فدائية فى تل أبيب يوم ٢٠٠٥/١/١٩، مثلما اتهمت سوريا بتدبير إطلاق عدد من القذائف الصاروخية من جنوب لبنان ضد جنوب إسرائيل. وأخيراً، فإن التحقيق فى اغتيال الحريرى وغيره فى لبنان بالغ الأهمية حتى لا يشعر المجرم أنه يمكن أن يفلت من الملاحقة. كما أن التصدى للمؤامرة الصهيونية على سوريا بالغ الأهمية أيضاً دفاعاً عن المصالح الاستراتيجية العربية، فضلاً عن الحرص على بناء علاقات جديدة صحية بين سوريا ولبنان هو أمر لا يقل أهمية، ولكن السعى إلى تحسين هذه العلاقات فى الوقت الذى تغذى التوتر فيها سلوكيات المعادين لسوريا داخل لبنان، واستمرار لجنة التحقيق الدولية فى عملها بنفس الروح المتحاملة على سوريا، واستمرار الأزمة السوريا الأمريكية. ومن الواضح أن الهدف الأساسى من فصل هذه الملفات لثلاثة هو التسليم بأنها ملفات مستقلة، وأن استقلال هذه الملفات يحبث يكون كاملاً حتى يمكن عزل أثر الأزمة السورية الأمريكية فى إفساد الوضع الداخلى اللبنانى والعلاقات السورية اللبنانية، وحرمان ماف الأزمة من إلهاب الملفات الأخرى بالتركيز على اشعاله من خلال لجنة التحقيق.

(٥)

العرب وأمريكا:

وشجاعة المراجعـــــة

لا يجادل أحد فى أن إدارة الرئيس بوش هـــى أكثـــر الإدارات الأمريكيـــة انصياعاً للرغبات الإسرائيلية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وما يثار حول علاقة شارون وبوش بهذه الأحداث، وتآمرهما على الشعب الأمريكى، ثم استمرار تسليط عقدة الخوف على هذا الشعب، حتى غدا النظـــام السياســـى الأمريكـــى وحقـــوق المواطنين الأمريكيين فى وضع ليس أفضل كثيراً مما يعانيه شعوب العالم الثالث. الثابت أيضاً أن العالم العربى منقسم إلى شعوب وحكومات، وهى ظاهرة قد تكون قاصرة على هذا الجزء من العالم، ولم أجد تفسيراً مقنعاً لهذه الظاهرة، كما يبدو لى أن انعدام الديمقراطية ليس هو السبب الرئيسى، وقد يكون هناك أســـباب أخـــرى كثيرة. فالشعوب العربية جميعاً لا تطيق الولايات المتحدة، وتتمنى على الأقـــل أن تبتعد واشنطن عن المنطقة بعض الوقت حتى تلتئم الجراح والمآسى التى تســـببت فيها واشنطن أو أحدثتها بنفسها. ويدور جدل فى الوقت الحاضر فى العالم العربى، وفى الولايات المتحدة حول نسبة المصالح والدوافع الأمريكيـــة، ونســـبة الـــدوافع الإسرائيلية فى مجال السياسات الأمريكية فى المنطقة، ومـــدى ملاءمـــة أســـاليب السياسة الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف.

وهناك عدد من الحقائق لا يمكن إنكارها أو إخفاؤها فى هذا المشهد الدامى، الذى أحدثته الولايات المتحدة فى العالم العربى، ودفعت المنطقة إلى حافة الحـــرب العالمية الثالثة. فإذا كانت الحرب العالمية الأولى نشأت حول البوسنة، باعتبـــار أن الطلقة التى أودت بحياة ولى عهد الامبراطورية النمساوية المجرية كانت القشة التى قصمت ظهر البعير الأوروبى، مثلما كانت موجة الهجوم النازى عام ١٩٣٩ هـــى الشرارة التى انطلقت من عمليات الشحن السياسى المكثفة منذ يناير ١٩٣٣ علـــى الأقل، فإن شرارة الحرب العالمية الثالثة قد تنطلق من العالم العربى عندما تتـــوفر شروط انفجارها.

الحقيقة الأولى، هى أن الولايات المتحدة هى المسئولة عن ضياع كل فرص التسوية السلمية فى فلسطين. ويطول القول حول أدلة ذلك، وأبسطها أن واشنطن وقعت لإسرائيل على بياض، وقدمت لها الدعم المطلق فى الحال وفى الاستقبال، وأعانتها على قمع المعارضة والمقاومة الفلسطينية، كما مارست ضغوطاً لاإنسانية على الحكومات العربية حتى تسكت على قلب الحقائق والشمس فى كبد السماء، أو كما يقول الفرنسيون au plain jour فى وضح النهار.

فناهضت كل من يحاول قول الحق أو الانصاف، وحتى عندما عرض موضوع الجدار العازل على الأمم المتحدة (مجلس الأمن ثم الجمعية العامة ثم المحكمة) حاولت بكل الطرق أن تعرقل بحث الموضوع، وتعريف الرأى العام به، ثم ضربت برأى محكمة العدل الدولية الحاسم عرض الحائط. ورغم استئنافها للأمم المتحدة، وتوجيهها مجلس الأمن لإصدار قرارات بالإجماع تناقض ميثاق الأمم المتحدة، كما حدث بشأن سوريا واغتيال الحريرى ودارفور، فإن واشنطن أفشلت قمة الألفية فى سبتمبر ٢٠٠٥ لإصلاح الأمم المتحدة، ورغم إصرارها العلنى على الإصلاح، إلا أنها أعلنت أن الأمم المتحدة بشكلها الحالى تحتاج إلى تغيير لا إصلاح، والقانون الدولى كله منذ الحرب العالمية الثالثة يحتاج إلى مراجعة، بحيث أصبح الكونجرس والمحكمة العليا الأمريكية والإدارة الأمريكية هى أدوات صناعة القانون الدولى الجديد. ولست أريد تفصيل دور واشنطن فى إجهاض القانون الدولى وتشويهه ومحاربة العدالة الدولية، والتصدى للمحكمة الجنائية الدولية، ومحاصرتها باتفاقات ثنائية مع عدد من الدول بعد أن عجزت عن تعويق إنشاء المحكمة، فهذا يحتاج إلى سياق آخر.

الحقيقة الثانية، هى أن الولايات المتحدة التى احتلت العراق بتخطيط وعون من إسرائيل، وارتكبت كل الجرائم فى العراق بدأت تجنى ثمار جريمة تمزيق العراق، فيما يشهده العراق الآن من حرب أهلية أشد فتكاً به من الاحتلال الأمريكى ومؤامراته، ولذلك فإن الاعتداء على المقدسات الشيعية والمساجد السُنية والاغتيالات والمذابح والمقابر الجماعية هو صناعة أمريكية وإسرائيلية، ولذلك فإن أهل العراق جميعاً مطالبون بالحذر من هذه الفتنة، التى تظاهر فيها السفير الأمريكى فى العراق بأنه يريد العدل للسُنة فى الحكومة الجديدة، وهو يحاول معاداة

الشيعة بعد أن أدرك أن الأمور تتطور بسرعة مع إيران، وأن أمريكا مقبلة على ورطة أشد مع طهران، فتحداه الدكتور إبراهيم الجعفرى، وأكد أن التشكيل الوزارى شأن عراقى داخلى، فأشعل فتيل الأزمة الطائفية بعد أن تهيأ العراق لها من خلال ما عرف بالعملية السياسية، التى أتت لواشنطن بنتائج عكسية تماماً.

الحقيقة الثالثة، هى أن العالم العربى بسبب ثرواته البترولية، ووجود إسرائيل فى قلبه، واستمرارها فى إبادة الشعب الفلسطينى، والتهام الأرض، والتآمر على المنطقة، كان ساحة للأطماع الأجنبية، وعلى رأسها الأطماع الأمريكية. فإذا كان العالم العربى لم يدعُ الولايات المتحدة، وإنما هى التى قدمت إليه، فإن الولايات المتحدة لن ترحل عن العالم العربى لمجرد أنه لا يطيقها. فمن الطبيعى أن تمقت الشاة الجزار، ومن يعاونوه فى ذبحها. وقد أصبحت واشنطن تدرك ذلك، ولكنها تكابر، وتحاول – بما تسميه الدبلوماسية العامة أو الشعبية – تحسين الوجه الذى رسمه بوش لبلاده فى منطقتنا، وهى مهمة مستحيلة، لأن جسم العالم العربى لم يعد فيه متسع لمطعن. ولكن للأمانة، فإن العالم العربى هو الذى أتاح لواشنطن أن تتوحش ولإسرائيل أن تبطش، وتم ذلك بعشرات الوسائل والقوى والطوابير الخامسة، والسذج الذين اختلط عليهم وغرر بهم.

الحقيقة الرابعة، هى أن الولايات المتحدة، وبدفع إسرائيلى مشهود تستهدف الأعداء الأربعة، وهم حماس وحزب الله وإيران وسوريا، ويسوؤها أن العالم العربى أقرب إلى هذا التحالف، والشعوب العربية تدرك أبعاد المؤامرة. ولذلك، فإن المزيد من الضغط على حزب الله سوف يفجر حرباً أهلية لبنانية يعرف العالم العربى مواقع أطرافها من أبناء المنطقة وأعدائها. كما أن المزيد من الضغط على حماس سوف يفجر الساحة الفلسطينية فى فوضى عارمة تحترق فيها أصابع إسرائيل، خاصة إذا ساندت إيران حلفاءها فيها. وأما الاحتكاك بإيران، فإنه سوف ينذر بحرب إقليمية، وربما عالمية شاملة، لأن ساحاتها المبدئية سوف تكون القوات الأمريكية فى العراق والخليج على امتداده وأفغانستان، وحقول النفط فى الخليج، حيث يقيم الشيعة، وإغلاق مضيق هرمز، مما يحدث أزمة نفطية عالمية مدمرة، فضلاً عن أن الصراع العسكرى بين إيران وإسرائيل، ودخول حماس وحزب الله على الخط قد يجعل بقاء الشعب الإسرائيلى فى فلسطين محفوفاً بكل المخاطر،

وبذلك تسبب الحماقة الأمريكية نتائج لا يمكن حسابها، وهى فى كل الأحوال بالغة الهول والخطر.

والحقيقة الأخيرة، هى أن تعديل السياسة الأمريكية والتزامها جانب الاعتدال، وقمع النزوات الإسرائيلية هو خير ضمان لسلام المنطقة والعالم. ولكنى أشك فى أن ذلك يمكن أن يتحقق فى عهد إدارة بوش بما تمثله من مخاطر على السلام العالمى.

فهل يستطيع العالم العربى أن يتخفف من "الغرام الأمريكى" عدة سنوات ليلملم فيها جراحه، وليستعيد فيها سلامه الداخلى، أم أن هذه أحلام يقظان؟

obeikandl.com

(٦)

هل أعلنت واشنطن الحرب على إيران؟

المتابع للسياسة الأمريكية خلال الأسابيع الأخيرة يلحظ تركيزاً خاصاً فيها على إيران، وعلى الربط بينها وبين حماس وحزب الله وسوريا. ففى فلسطين تشعر واشنطن بارتياح تام إزاء سياسات التصفية التى تقوم بها إسرائيل ضد رموز المقاومة جميعاً، مادامت إسرائيل قد أعلنت الحرب على هذا "الإرهاب الفلسطينى" من جميع الفصائل، ومادامت قد أعلنت أن السلطة الفلسطينية وبداخلها حماس هى عدو لإسرائيل. وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية – وعلى رأسها حماس – تبذل واشنطن أقصى الجهد لفرض عزلة إقليمية ودولية عليها. فقد أسعدها هذا الجدل الصحفى فى تركيا مع رئيس الوزراء بسبب زيارة حماس لتركيا، رغم أن رئيس الوزراء لم يقابل الوفد، والتقى به وزير الخارجية بصفته الحزبية، وذلك بعد تحذير إسرائيل لتركيا بأن علاقاتهما الاستراتيجية سوف تعانى إذا تقاربت تركيا من حماس، وكان هذا التقارب جزءاً من سياسية تركية تؤدى إلى تحول تركيا عن تحالفها الاستراتيجى مع إسرائيل. وقد أزعج واشنطن أن تعبر صحف أخرى عن سعادتها بدور تركى فى توثيق الروابط مع العالم الإسلامى، والاهتمام بالقضايا الإقليمية، بينما اتهمتها صحف صهيونية تركية بأن تركيا تحن إلى مرحلة الدولة العثمانية، التى أسهمت الحركة الصهيونية فى تقويض أسسها الإسلامية. ويمكن أن نشير إلى تحريض كيسنجر فى مقاله "بالواشنطن بوست" يوم ٢٧فبراير ٢٠٠٦ اللجنة الرباعية أن تعلن موقفها من حدود ١٩٦٧ والقدس وتهجير عرب ١٩٤٨ إلى الضفة الغربية فى المستوطنات حتى تصبح إسرائيل دولة يهودية.

أما إيران فقد قررت واشنطن – فيما يبدو – العمل على عزلها دولياً وإقليمياً، وتصويرها على أنها خطر عظيم على المنطقة والعالم، وأن النظام الدينى غير الديمقراطى فى إيران سيزداد خطره إذا حاز سلاحاً نووياً. بنى الخطاب الأمريكى على الإقرار بحق إيران فى حيازة الطاقة النووية، وأن نقطة الخلاف مع نظام إيران هو تهديده لجيرانه وقمعه لشعبه، وإصراره على حيازة السلاح النووى، وهو ما لن يسمح به المجتمع الدولى. رحب بوش بالاقتراح الروسى بتخصيب

اليورانيوم، ولكنه أكد أن مستوى ما تحقق لم يبدد الخوف من الطموحات النووية الإيرانية. وتحاول الولايات المتحدة أن تحشد دول المنطقة ضد إيران بسبب دورها فى العراق، والملف النووى، ودعمها لحماس. فى نفس الوقت يعول بوش كثيراً على موقف الهند وباكستان، وهما الدولتان المساندتان للموقف الإيرانى. ولذلك فإن تركيز بوش على الهند، وعلى التعاون فى تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، والتحالف الاستراتيجى معها، ودعمها فى قضية كشمير، وتحريك الدعم الرسمى الباكستانى لهذه القضية فى هذا الاتجاه لابد أن يثير التساؤل حول مقابل هذا التغير التاريخى فى الموقف الأمريكى. ثم أكد بوش فى أول زيارة لرئيس أمريكى إلى أفغانستان أن وجوده العسكرى هو بدعوة من حكومتها لاستمرار تطوير الديمقراطية والمجتمع، وهو يعلن لأول مرة أن القوات الأمريكية ليست مهمتها البحث عن بن لادن والملا عمر، كما كان يردد فى السابق، وهو تطور هام يستهدف الجمهوريات السوفيتية السابقة والصين وإيران.

ولعلنا نلاحظ أن محاولة واشنطن احتواء غضب الصين من إلغاء تايوان للجنة توحيد الجزيرة مع الصين الأم بذريعة أن اللجنة معطلة، والاستغراب واشنطن من هذه الخطوة التى جلبت غضباً صينياً عارماً، هو محاولة لعدم إثارة الصين فى هذه المرحلة، التى تركز فيها واشنطن على إيران. ومؤدى ذلك أن واشنطن أشعرت الصين أنها يمكن أن تساعد فى هذه القضية إذا ساعدت الصين واشنطن فى خطها الهادف إلى عزل إيران وإدانتها فى مجلس الأمن.

إن موافقة بوش على قبول الهند كقوة نووية وعضواً فى النادى النووى على أن تقبل الهند التفتيش النووى على بعض منشآتها الذرية من جانب الوكالة دون أن يصر بوش أو حتى يثير اقتراح أن توقع الهند على اتفاقية حظر الانتشار النووى، وقبول التعاون معها فى المجال النووى، وتقديم المواد النووية التى لا يجوز تقديمها إلا للدول الأطراف فى الاتفاقية،وذلك كله انصياعاً للطلبات الهندية كلها تقريباً، وسط إعلان قادة الهند قبيل الزيارة بأن الهند تتعامل مع واشنطن على قدم المساواة، وهو ما يضع علامات استفهام عما هو مطلوب من الهند مقابل ذلك كله. الواضح أن الهند مطلوب منها أن تقتنع بأن إيران خطر إقليمى، وأن الهند يجب أن تكون جزءاً من التحالف الدولى ضدها، وربما إقناع الهند بأنها طرف فى معادلة الأمن

الإقليمى فى آسيا فى مواجهة الصين. ومما يذكر أن الهند أن أيدت فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية – خلافاً لمواقفها السابقة المؤيدة لإيران – إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن إذا قررت الوكالة أن إيران لم تحترم التزاماتها وفق اتفاقية منع الانتشار. ويحلو لباكستان أن تؤكد على أنها تؤيد حق إيران فى حيازة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وأن تغير موقف الهند فى الوكالة كان قد تم بضغط أمريكى، ولكننا نعتقد أن تغير موقف الهند لم يكن بسبب الضغط الأمريكى وحده، وإنما ظاهر هذا السبب سبب آخر، وهو سلوك الحكومة الإيرانية فى الملف النووى، وكذلك التصريحات الملتهبة التى أدلى بها الرئيس الإيرانى حول إسرائيل والمحرقة، وهى التى ألبت عليه الدوائر الصهيونية فى العالم، فكان هذه التصريحات إحراجاً للدول الصديقة لإيران. ويبدو أن ما تريده الولايات المتحدة من الهند بالنسبة للملف النووى الإيرانى هو أبعد من مجرد مساندة الموقف الأمريكى فى الوكالة، وإنما الاستعداد لقبول فكرة التحالف الدولى ضد إيران تمهيداً لإسقاط نظامها. وقد لقى موقف بوش من الاعتراف للهند بوضع الدولة النووية نقداً شديداً داخل الولايات المتحدة، وكذلك فى الهند وباكستان معاً، على أساس ازدواج المعايير، ورفض الاعتراف بنفس الوضع لإيران وكوريا الشمالية وباكستان. وقد شعر الهنود بالتحدى والندية مع بوش، لأنهم هم الذين طوروا قدراتهم النووية دون مساعدة دولية. فإذا ضمنت واشنطن الموقف الأوروبى والإقليمى، فهل يكفى ذلك لإقناع إيران بالتوقف عن طموحاتها النووية؟ اعتقد أن هذه العزلة قد تدفع إيران إلى الإسراع بحيازة السلاح النووى لاعتبارات نفسية، كما أن وضع الهند النووى الذى فرض نفسه على واشنطن سوف يشجع إيران على تحقيق طموحاتها النووية. بالمقابل يقوم الرئيس الإيرانى بجولة فى الخليج لطمأنة هذه الدول إلى سياساته السلمية، خاصة وأن دول الخليج تدرك مخاطر الصدام الإيرانى الأمريكى والإسرائيلى على الخليج والمنطقة بأسرها، خاصة إذا قررت واشنطن أو إسرائيل ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وسط شعور عام فى العالم الإسلامى باستهداف إيران ضمن استهداف العالم الإسلامى لخدمة المصالح الصهيونية فى العالم. يكفى أن نشير إلى أن صحيفة "الواشنطن بوست" قد أجرت استطلاعاً فور صدور تصريحات الرئيس الإيرانى ضد إسرائيل، وكشف هذا الاستطلاع عن أن الأغلبية الساحقة فى العالم الإسلامى تبدى إعجابها بهذه التصريحات والشجاعة فى إبدائها، فى مناخ تفرض فيه الحركة الصهيونية كبتاً وقمعاً على العالم الإسلامى.

(٧)

الديمقراطية ومعايير القوة العظمى

تصر النظرية الغربية على أن الديمقراطية ليست شأناً داخلياً، وإنما تلعب دوراً هاماً فى علاقات الدولية الخارجية. وكانت النظرية السياسية التقليدية تربط بين النظام الديمقراطى والسلوك السلمى فى الخارج، كما تربط بين الديمقراطية واحترام الدولة فى سلوكها الخارجى للقانون الدولى. وأخيراً، أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى أن الدولة العظمى فى القرن الحادى والعشرين لابد أن تكون دولة ديمقراطية بالمفهوم الغربى. إلى أى مدى يمكن الاطمئنان إلى هذه المقولات من الناحية العملية أو فى الواقع العملى؟ نعتقد أن هذه المثاليات السياسية تعبر عن أمانى واستقراء حسن النية، فلم نجد نموذجاً واحداً فى التاريخ المعاصر يؤيد هذه المقولات، بل قد يكون العكس هو الصحيح فى معظم الاحيان.

فالافتراض بأن الديمقراطية تلزم الدولة فى سلوكها الخارجى بالبحث عن حلول سلمية للمشاكل الدولية، أو أن الديمقراطية تؤدى بطبيعتها إلى هذه النتيجة أسقطته تماماً الحرب العالمية الأولى، وحتى عند صياغة هذا الافتراض فى نهايات القرن التاسع عشر كانت القوى الأوروبية "الديمقراطية" هى القوى الاستعمارية فى كل بقاع العالم، والاستعمار هو أعلى صور الاستغلال من كل الوجوه، والذى قالت عنه الدول خلال مؤتمر إنشاء الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو أنه نظام لاسترقاق الشعوب، وهو بالقطع أخطر وأقطع من نظام الرق فى العصور القديمة، أو نظام العبودية الذى استغلت بريطانيا الحق فى محاربته فى البحار لكى تفرض هيمنتها العالمية على أساس قانونى.

ومعلوم أن افتراض أن النظام الديمقراطى لا يشن حرباً خارجية كان قائماً على أن الشعوب تحب السلام، وأن حكوماتها كانت تتصرف سراً بعيداً عن رقابتها، فيما عرف بدبلوماسية السرية، التى تقرر فى عصبة الأمم هجرها رسمياً وليس فعليا. هذا الافتراض غير صحيح فى كل الأحوال، فهناك شعوب تحب الحاكم المعتدى على حقوق الآخرين، وتحب أن تسمع منه مبررات قانونية أو أخلاقية كما حدث فى معظم فترات التاريخ الأمريكى، وكما يحدث الآن فى إسرائيل

والعراق وأفغانستان، حيث اقتنع معظم الشعب الأمريكى بأن الرئيس بوش هو مبعوث العناية الإلهية لرفع الظلم عن الشعوب، وتمكينها من الحرية والكرامة، وضرب لذلك مثلاً "رائعاً" فى العراق، فيما تشهد عليه سجون أبو غريب وجوانتانامو، والتجسس على الحريات الشخصية للأمريكيين فداء لحرية الشعب العراقى الذى حرره الرئيس بوش من الحاجة والوحدة، وأسلمه إلى حتفه للراحة الأبدية مهاناً معذباً شاكياً إلى الله حيف "نبى الرحمة الجديد". وفى فلسطين حصل شارون على أعلى نسبة من تأييد الشعب الإسرائيلى، حيث شعر بحالة اليتم بعد ان أقعده المرض، لأنه كان يضع أمن هذا الشعب فوق حق " الأغيار" فى الحياة والحرية، فالحياة والحرية والرفاهية للشعب اليهودى المختار، والموت والإبادة للشعب الفلسطينى الغاصب لأرض الأجداد، كما يزعم الإعلام والساسة فى إسرائيل.

أما علاقة سلوك الدولة بالخارج واحترامها للقانون الدولى بالنظام والديمقراطية الداخلى، فإن الدليل على فساده ما نراه أيضاً فى السلوك الأمريكى الذى ألغى القانون الدولى، الذى صنعه مجتمع الأمم، ولا تعتبر الولايات المتحدة إلا بالقانون الذى يصدر عن مؤسساتها التشريعية والقضائية ومحاكمها الجنائية، وليس المحاكم الجنائية الدولية التى تناصبها العداء. والطريف أن الباحثين فى الولايات المتحدة لفت نظرهم أن اليابان كانت دولة يتحكم فيها العسكريون، وكانت لا تحترم القانون فى الداخل، وكذلك القانون الدولى، ولذلك وصلت إلى طريق مسدود، وأقدمت بنفسها على الانتحار، فهل يقول المؤرخون الشئ نفسه عن الديمقراطية الأمريكية التى امتهنت حقوق الإنسان فى الداخل والخارج، وشجعت على مصادرة الحريات، وأبرمت الصفقات مع النظم الفاسدة والشمولية فى مؤامرة لقهر الشعوب والقضاء على حقها فى الحياة الكريمة! صحيح أن الديمقراطية الحقيقية فى المنطقة العربية سوف تتصادم مع السياسات الأمريكية المحتلة، فهل الحل هو اعتدال الخلل فى هذه السياسات أم تقويض الديمقراطية تحت شعار دعمها؟

وأخيراً، اشترطت بعض الدراسات الأمريكية أن الدولة العظمى فى القرن الجديد يجب أن تستوفى شروط الدولة الديمقراطية، وكانوا يقصدون بذلك الصين الشعبية، وكان ملف حقوق الإنسان والديمقراطية فى الصين ورقة دائمة فى ملف

العلاقات الأمريكية الصينية. تدرك الولايات المتحدة أنه لا علاقة مطلقاً بين الديمقراطية وبين صعود الدول إلى مرتبة الدول العظمى فى التاريخ. فالديمقراطية الرومانية لم تكن هى المؤهل لروما لكى تسيطر على العالم، وإنما كان جيشها، كما أن الدولة الإسلامية التى حكمت معظم المعمورة فى العصور الوسطى كانت تعتصم بمبادئ الدين فى سياساتها الداخلية والخارجية يسنده حسن الإدارة. وتدرك الولايات المتحدة أيضاً أن اليابان التى انتقدت الدراسات الأمريكية نظامها الشمولى العسكرى بين الحربين العالميتين، وبعد انتصارها على روسيا عام ١٩٠٥ كانت بمعنى ما دولة عظمى، بل إن الاتحاد السوفيتى الدولة العظمى الأخرى فى العالم لم يكن دولة ديمقراطية، وإن ربطت النظم الشيوعية و الشمولية عبر التاريخ اسمها بالديمقراطية، فكانت النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية تلحق بصفتها الديمقراطية، وكذلك الحال فى بعض دول العالم الثالث فى إفريقيا وغيرها.

ولا تزعم الصين أنها تسعى إلى أن تكون دولة عظمى، لكن الولايات المتحدة تشك كثيراً فى ذلك، وتعتقد أن العمل يتم فى الصين لكى تعدل ميزان القوة فى آسيا ثم فى العالم. ولسنا بحاجة إلى مؤشر على هذا الموقف الأمريكى، ولكن يكفى أن نشير إلى حجم الفزع من بروز الصين فى الحوليات والدوريات والدراسات الأمريكية التى تخصص معظم صفحاتها لهذه الظاهرة. ولن يجدى مع واشنطن اشتراط أن تكون الصين ديمقراطية، لأن واشنطن ليست هى الذى يمنح براءات الدول العظمى، وليست الصين فى الحضانة الأمريكية، كما هو حال الديمقراطيات الأوروبية، خاصة الألمانية والفرنسية.

غير أن دراسة نشرم يوم ٢٠٠٦/٣/٢ عن معهد الدفاع فى استراليا تحذر من أن الصين الشمولية أفضل للأمن الإقليمى والعالمى من الصين الديمقراطية، والسبب الذى ساقته الدراسة هو أن الصين الشمولية ليس لديها مفاجآت، ويمكن ضبط سلوكها، وتوقع هذا السلوك، بخلاف الصين الديمقراطية. ونحن نعتقد بصحة هذا الاستنتاج، ولكن على أساس آخر، وهو أن أكثر من مليار نسمة بحاجة إلى حزم فى الداخل والخارج فى الإدارة، وهذا يختلف عن الشمولية والاستبداد، كما أن هذا العملاق يحتاج إلى ترويض، وهذا ما يحدث فى الوقت الحاضر، كما أن قرارات الصين لم تعد بالبطئ الذى يستغرقه وقت المرور بالجسد الصينى كله.

ولدينا الهند التى تقارب حجم الصين فى عدد السكان، ولاتزال تتمسك بديمقراطيتها العريقة. ولكن الأمر الذى لابد أن الولايات المتحدة تدركه هو الوضع النفسى للقوى الآسيوية، فهى إن أبدت اللين فهو أدب فى السلوك، ولكنه قاطع كحد السيف على خلاف ما تمرست عليه واشنطن فى المنطقة العربية، التى سوف تذكر واشنطن يوماً ما أنها كانت تدلل فيها عندما تفيق على القوى الآسيوية الصاعدة، وهو تغير مركز النظام الدولى.

بقيت الإشارة إلى أن واشنطن قد تستفيد من هذه الدراسة مثلما استفادت من نصائح عربية بألا تعتبر قضية الديمقراطية فى الصين والعالم العربى قضية حادة، وإنما تعلن فيها غير ما تبطن حتى تحافظ على مصالحها فى ظل أوضاع انعدام الديمقراطية.

obeikandl.com

(٨)

إجهاض الإصلاح

واستئناس المثقفين فى العالم العربى

المثقف هو الذى يحيط بأوضاع مجتمعه وقادر على رؤية ما يحتاجه هذا المجتمع، كما يساهم فى قيادته نحو أهدافه، وهو بذلك يقف أمام المجتمع بخطوات فى اتجاه المستقبل. ولهذا السبب، فإن المثقف فى العالم العربى أصبح معارضاً للسلطة المستبدة، لأنه يدرك أن عامة الشعب يعانون، ولكنهم لا يفهمون سبب المعاناة من الناحية السياسية. فالاستبداد يقترن دائماً بالفساد. والفساد يعنى خروج الشئ الصالح عن صلاحه، فيترجم ذلك إلى معاناة فى الحياة، وتضييق فى الحريات، وإذلال للمواطن فى مجتمعه، وتمييز بين أبناء المجتمع على أساس الولاء للحاكم، بل ويصل الأمر إلى فقدان الحياة، أو الزج فى السجون، والإضرار بالأسر، بالإضافة إلى ما يعانيه الشعب من عنت فى حياته المعيشية. ولذلك أصبح مألوفاً فى الثقافة العربية أن العلاقة بين الحاكم والمثقف علاقة عداء بعد أن أصبح الحاكم يكره المثقف، لأنه يمثل الطرف الآخر من المعادلة. وقد حفلت الأدبيات العربية الثقافية والسياسية بالمطالبة بجسر الفجوة بين السلطة والمثقف. وهذه الظاهرة فى العالم العربى ليس لها مقابل فى أوروبا، التى تسعى دولها إلى احترام المثقفين والعمل بآرائهم لترقية أوضاع المجتمع، لأنهم الشموع المضيئة التى تستثمر قدراتهم العقلية، وطاقاتهم الثقافية فى إدارة المجتمع.

أما فى العالم العربى، فإن بعض النظم العربية التى أدركت قيمة المثقف لجأت إلى طريقين متوازيين. الطريق الأول، القضاء على المثقف ومطاردته، وإشعاره بأن سلعته كارثة عليه، وأن التضييق عليه وحصره، ومنع الإشعاع الذى يتولد من آرائه من الوصول إلى المجتمع بكل الطرق أكثر جدية من التصدى بالجيوش لأعداء البلاد. لأن المثقف ينبه الرأى العام الغافل إلى عورات النظام، والتى تؤدى بدورها – إن استمرت – إلى الإضرار الفادح بالوطن والمواطنين، ويكون سبب هذه العورات هو أن النظام بطبيعته عاجز عن إدارة المجتمع، ومستقطب للعناصر العاجزة التى لا همّ لها سوى الفساد. ولذلك يندمج الوطن

بالنظام، ويصبح الولاء للحاكم هو الولاء للنظام، كما يصبح الحاكم هو الرمز الوحيد للوطن والوطنية، وقد أقسم الحاكم أمام الله على رعاية الوطن وحمايته، ولكنه عادة ما يكون مخلصاً عند القسم، ثم تتطور أعماله إلى أن يصبح نقيض القسم بعد مضى عدد من السنوات.

أما الطريق الثانى بعد التنكيل بالمثقفين، فهو استئناس المثقفين وتدجينهم، خاصة لهؤلاء المثقفين الذين اجهدتهم سياسات النظام بالتضييق عليهم أو تهديد حياتهم، فأصبح البديل أمامهم هو التخلى عن قضايا شعوبهم فى مواجهة الحاكم. وهذه أولى الجرائم الكبرى التى يرتكبها المثقف فى حق مجتمعه، أى خيانة الثقة الواجبة فى المثقف، باعتباره قدوة للمجتمع، ومتحدثاً باسمه، ونصيراً لقضاياه. ثم تأتى الجريمة الثانية، وهى أن المثقف لا يكتفى بالسكوت، وإنما ينخرط فى خدمة الحاكم، فيتحدث إلى الشعب بلسانه، ويحارب بسيفه، ويبطش بأقرانه الذين ظلوا على عقيدتهم، بل إنه يتحدث بمنطق أشد صرامة مما يتحدث به الحاكم، ويدافع عن فضائل لا يجرؤ الحاكم على المجاهرة بها، لأنها ليست قائمة إلا فى خيال المثقف المريض، فيصبح كما يقولون ملكياً أكثر من الملك. وموطن الخطورة فى هذه النقلة الجهنمية للمثقف من قيادة المجتمع لتطوير أوضاعه وإصلاح شئونه، إلى استغلال الثقة فيه للترويج لخطاب جديد يعانى الشعب فى ظله معاناة حقيقية. ولكن المثقف يتولى تخديره، حتى يهلك دون أن يدرى، ويتحلل الوطن دون أن يدرك الخطر. وبعبارة أخرى، ينتزع المثقف المريض من الشعب فطرته التى تمثل قرون الاستشعار لرصد الخطر والتوقى له. ويضيق المقام إذا صورنا ما نقول بالأمثلة، ولكنى اقتصر على بعض الأمثلة من مصر. فقد كان أحمد سعيد مدير صوت العرب يذيع فى الناس بصوت يوحى بالثقة أن الجيش المصرى المظفر على أبواب تل أبيب، وأن القوات المسلحة المظفرة قد أسقطت أكثر من خمسة آلاف طائرة إسرائيلية، ويبشر العرب بأن زوال إسرائيل قد أصبح وشيكاً. فانطلقت فى إثره الأغانى بحناجر المشاهير، الذين يستمع الجمهور إليهم بشغف مثل أم كلثوم وعبد الحليم حافظ. ثم أفاق الناس فجأة على كابوس مخيف، وهو ظهور جمال عبد الناصر على شاشات التليفزيون فى الثامنة من مساء يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ ليصارح الناس بأن مصر والأمة العربية قد لحقت بهما هزيمة منكرة. وإذا كان أحمد سعيد

يقرأ فقط ما يقدم إليه من مواد إذاعية، كما يقول الآن، ولا يعرف الحقيقة إلا القيادة المصرية، فإن القيادة قد استخدمت الإعلام الرسمي في تضليل الناس في واحدة من أخطر حلقات التاريخ المصري والعربي على الإطلاق. كما أن الفنانين المشاهير قد شُحنوا شحنة وطنية هائلة، فانطلقوا ينقلون الشحنة بحناجرهم إلى الناس. ولهؤلاء عذرهم في أنهم يؤدون دوراً وطنياً موهوماً. وكان ذلك هو أحد الأسباب الهامة التي جعلت صدمة المصريين والعرب أكثر مأساوية، حيث سقطوا من علياء الشحن والأمل إلى هوة الحقيقة المفزعة دون وسيط. ولكن الأخطر هو تحول المثقفين وادماجهم في تنظيمات سياسية وحزبية لكي يروجوا لسياسات يدركون بالقطع أنها تؤدي إلى نتائج عسكية في المجتمع. وحتى لا يظل حديثنا افتراضاً مبهماً، فإنه من المفيد أن نقول، أنه عندما يتعرض الوطن للخطر، وتعجز الحكومات عن إدارة شئون المجتمع، فإنها تصر على تخدير هذا المجتمع. ويظهر أقطاب الحزب الحاكم للترويج للإصلاح، والحديث عن تغيرات جذرية في الحزب، وعن أن مشاكل مصر في الداخل والخارج، وإن كانت عويصة - بسبب سلوك المصريين في المأكل والملبس والانجاب- فإنها بحول الله ليست عصية عن الحل عند هؤلاء الفلاسفة. ولما كان الواقع أصدق من الحديث، فقد انتبه الناس إلى أن الحديث أصبح بضاعة يتم تسويقها، فلا تشفي مريضاً، ولا تنقذ أسرة من التحلل، ولا تنقذ مجتمعاً من التفسخ، ولا تقدم عملاً لعاطل، كما لا تقدم كرامة لمواطن يرى وطنه بكل إمكانياته وقد انحسرت قدراته وضل سعيه، فيعجب المواطن أن هؤلاء المثقفين، الذين أجهدوا أنفسهم في محاولة إقناعه بالوهم لقاء ما يتمتعون به من امتيازات، قد ساهموا في تكريس الواقع، وفي التغطية على المزيد من الانهيار، فأصبح موقف الشارع في مصر يتسم بالذهول والحيرة بعد أن رأى بعض الوجوه التي يحفظ لها المكانة والمصداقية وقد انخرطت في فصائل الدعاية لسلعة موهومة. ووراء ذلك كله يئن الجسد وتخور القوى، وتزداد المعاناة.

ومن الواضح أن استئناس المثقف لتحسين صورة النظام في العالم العربي يعتبر جريمة في حق الوطن، ولكنها جريمة مركبة. فالطبقة الأولى من هذه الجريمة هي أن النظام يستخدم المثقف إما بالإكراه وإما بالغواية، فيجبر المثقف على إرتكاب المعصية لله، لأنه خان أمانة الكلمة وثقة الجمهور، وخان وطنه الذي

يحتاج إلى طاقاته وعقليته، وانضم إلى فصائل تعمل لتحسين صورة النظام حتى يفلت من الضغوط. وغالباً ما يقع النظام – وهو يحاول الافلات من هذه الضغوط – فى قبضة القوى الأجنبية، التى تؤمن له البقاء مقابل ما تحتاجه من الوطن من خلال النظام، فيبيع استقلال الوطن وهو يظن أنه يحسن به صُنعا. وأظن أن المثل الأكبر والواقعى لما نقول هو الرئيس العراقى السابق صدام حسين، الذى ظن أنه يستطيع أن يكون شريكاً مع الولايات المتحدة لتحقيق المصالح المتبادلة، وهو لا يحسب أنه بدأ مسيرة القضاء على وطنه وعلى أمته من ورائه. فلا تجدى بعد ذلك عباراته أو مرافعاته، بعد أن حشد العديد من مثقفى العالم العربى الذين باعوا ضمائرهم لرفعه فوق الأعناق فى مظاهرة ثقافية سنوية فى "إربد"، كما حشدهم للدفاع عن بطل القومية العربية، وحامى البوابة الشرقية للأمة العربية عندما غزا إيران، كما حشدهم مرة ثالثة، عندما أوهمهم بأن الطريق إلى تحرير فلسطين يمر بغزو الكويت وربما الخليج. بل إن بعضهم ممن كانوا يحظون بالمكانة والسطوة لدى الجمهور قد فتنهم صدام عن إيمانهم، فقارنوا بين التكاليف العربية الباهظة لتحرير الكويت، وبين بقاء الغزو، بينما هم أنفسهم يطالبون اليوم بالتدخل الأجنبى فى دولهم حتى تخلص الشعب من استبداد حكامهم، وكأن الشعوب العربية قد أصبحت حتى تسترد مواردها وحريتها بين نارين، إما أن تلجأ للأجنبى لتخليصها من الحاكم الذى تمترس وراء قوته، وأنفق أموال الشعب فى تحصين هذه القوة لتحميه من غضبة الشعب، وإما أن يقبل بالهوان، فيضيف إلى معاناته من حكامه معاناة أخرى من جلاديه الغزاة، وهو عين ما يحدث الآن فى العراق. وقد فقد هؤلاء البوصلة والمؤشر إلى الحقيقة، فأخذوا اليوم يقارنون بين جرائم الولايات المتحدة فى العراق وجرائم صدام حسين، لكى يخلصوا إلى صحة استنتاجاتهم السابقة من أن «نار الحاكم الوطنى ولا جنة الغازى الأجنبى». وأضاع العالم العربى شطراً من عمره فى الاختيار بينهما، وكأن قدره ألا يختار الطريق الصحيح، وهو الحرية والعزة والكرامة فى بلد يملك مقدراته.

وهكذا، احتشد المثقفون الذين اعتقدوا أن اندماجهم فى التنظيمات الحاكمة يمكن أن يكون مناسبة لتطويرها، فأصبحت أسماؤهم فى هذه المواقع تُظهر للعامة والخاصة أن الحزب الحاكم يستقطب الكفاءات والمثقفين، وهو بذلك عازم على

الاستعانة بهم فى ترشيد إدارة المجتمع. ولكن بعضهم استشعر الخطر من هذا الحشد، واستخدام هذه الأسماء للترويج لسياسات لا تصلح للتطبيق، فسارع إلى التبرؤ من ذلك، والتوبة من ضلاله، راجياً أن يعود مرة أخرى إلى موقعه فى قيادة المجتمع. أما البعض الآخر، فقد اندمج فى هذه التنظيمات، وتمكن من أن يكافح من الداخل دون أن نذكر أسماء فى المجلس القومى لحقوق الإنسان. أما البعض الثالث، فقد استمرأ عضويته فى هذه التنظيمات، وهو يعلم أنه يدافع عن أوهام، ويروج لخرافات، ولا يهمه سوى التمتع بمزايا هذه العضوية، ولكنهم يجب أن يعلموا أن ظهورهم أصبح عبئاً على هذه التنظيمات، وأنهم أصبحوا فألاً سيئاً لها، وأن الشعوب لم تعد تقبل إلا بالانجاز الحقيقى بعد أن ظلت تتلقى الوعود، وتتبهر بالخطابات والتحليلات عن الطهارة والنزاهة ونظافة اليد واللسان، وهى ترى الصورة الأخرى تماماً. فأصبحت هذه الشعوب تتمنى لو أن هذه التنظيمات قد تحلت بالشجاعة الأدبية، وصارحت نفسها بأنها عجزت عن إدارة المجتمع، وأنها ترحب بطاقات المجتمع الخلاقة، التى عزلتها عن مواقع الصدارة عدة عقود، وتصدت للعمل الوطنى فكان أمرها خسرا، وتستطيع الشعوب العربية أن تفهم لماذا فقدت القيادة فيه المؤشر، فتكاثرت الكوارث، وتفاقمت الأوضاع، وأصبح السؤال الملح هو: هل عجز المجتمع بكل هذه الملايين عن أن يحل مشاكله ويريح مواطنيه، ويضع وطنه فى المكان الذى يستحقه بين الأمم؟ بل إن السؤال الأشد إلاماً هو: أنه إذا احتكرت فئة قليلة قيادة الفشل وأصرت عليه، وأبعدت طاقات المجتمع عن الإنقاذ، فكيف يمكن استنقاذ الوطن من هذه الفئة، التى يثق الشعب بنسبة ما بأنها لا تدرك ما تفعل، ولكنه لا يصمها بالخيانة والعمالة؟ والأقرب إلى اليقين أنها ربما صرفها عن العمل العام صارف خاص، وألهتها عما يعانيه الوطن مشاغل أخرى. وقد وصل المجتمع العربى إلى لحظة الحقيقة، وأصبح يطرح أسئلة جدية حول الوجهة التى يتجه إليها الوطن فى جميع المجالات، وما قيمة جحافل المثقفين الذين يطالبون بالإصلاح تقابلهم جحافل أخرى تنخرط بجدية كاملة فى الندوات والمؤتمرات والتوصيات حول الصلاح والإصلاح، بينما الحال فى تفاقم، والوطن فى أزمة. فمتى تعترف هذه القلة بما يتردد فى الشارع؟ وأظن أن الاعتراف بالمرض والعجز عن العلاج هو الطريق الصحيح إلى مواجهة المرض بشكل جدى.

وأخيراً، فإن أقطار العالم العربى بحاجة إلى أن تراجع دور المثقف، وأن تضعه فى المكان الذى تؤهله له قدراته، وأن تنتهى المسافة الفاصلة بين المثقف والسلطة، مادامت السلطة لا تتآمر على المجتمع، ولا تستحوذ على خيرات المجتمع، وتسعى بكل حسن نية إلى إسعاد الوطن والمواطنين. ولا أظن أن هناك مسافة كبيرة بين ما يحدث فى العالم العربى وبين تربص القوى المعادية لكى تقفز إلى ربوعه بسبب هذه الإشكالية، فترتفع الدعوات والأصوات يُخوّن كل منها الآخر، ويتهمه بالعمالة، فتقع الفتنة ويعم البلاء. وأرجو أن يكون هذا نداءاً للمثقفين فى العالم العربى لتدارس هذه القضية الخطيرة قبل غيرها إذا أرادوا أن يَسلم رُكاب السفينة جميعاً من غرق محقق يراه العالم العربى كل يوم رأى العين بعد أن كان كابوساً يطارده فى منامه.

obeikandl.com

(٩)

آلية الحوار فى العالم العربى

فلسطين/ لبنان/ العراق

جرت العادة أن يكون الحوار بين أطراف وطنية وأطراف أجنبية مثل الحوار العربى الأوروبى والحوار العربى الإفريقى وكان يهدف فى السبعينات إلى مقايضة البترول العربى بالحياد الأوروبى فى الصراع العربى الإسرائيلى، كما كان الحوار العربى الإفريقى يهدف إلى تبادل الدعم الإفريقى للعَرب ضد إسرائيل مقابل التأييد العربى للأفارقة ضد جنوب إفريقيا العنصرية وتزويدهم بالبترول بأسعار مخفضة وتقديم المعونة الفنيه لهم. ثم ظهر الحوار بين الإسلام والغرب منذ نهاية الحرب الباردة وتحامل الغرب على الإسلام والمسلمين خاصة بعد أحداث سبتمبر فى الولايات المتحدة. وقد تعثرت كل هذه الأنماط من الحوار لأنها افتقدت إلى العوامل الموضوعية اللازمة لنجاحها. كذلك ظهرت فى العلاقات مع بعض الدول ما سمى بالحوار الاستراتيجى فى جميع القضايا كما هو الحال بين مصر والولايات المتحدة وبين مصر والصين، وبعض الدول الأخرى. فالحوار وسيلة لعقد الصفقات أو تشكيل التحالفات أو تسوية الخلافات بين المجموعات من الدول أو توثيق الروابط والبحث عن القواسم المشتركة مثل الحوار العربى اللاتيني الذى لم يطعه العالم العربى ما يستحق من اهتمام بسبب الضغوط الخارجية التى تخشى هذا التحالف بين العالم العربى وبعض الدول المتمردة على النفوذ الأمريكى فى أمريكا الجنوبية.

أما الحوار الوطنى فى لبنان فيهدف إلى تسوية عدد من الخلافات التى نشأت بعد تسخين الأجواء والعلاقات السورية اللبنانية خاصة عقب اغتيال الحريرى، منشأت فكرة الحوار لمنع نشوب حرب أهلية حول عدد من القضايا المتفرعة والتى قسمت المجتمع اللبنانى على قاعدة الولاء أو العداء لسوريا. انشغل الحوار بتطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ الذى قضى بحل حزب الله ونزع سلاحه والمخيمات الفلسطينية فى لبنان، والنظر فى إزاحة أو استمرار الرئيس لحود.

ولكن الحوار تعثر هو الآخر ما دام شطر من المتحاورين يستندون إلى دولة أجنبية، أو إن شئنا الدقة هو صراع على قلب لبنان من جانب الفريقين أحدهما يرى

أن لبنان يجب أن يكون مستقلا عن أى نفوذ أو وجود، والآخر يرى أن هذه الدعوة حق، أريد به باطل. كما رفض المتحاورون اللجوء إلى التصويت لأن الأغلبية تستطيع أن تمرر قرارات لا ترضى عنها الأقلية ومستعدة للحرب بسببها وسوف ينجح الحوار إذا تحرر الأطراف من عدم الثقة وارتغقت مصلحة لبنان الوطن فوق هذا التشرذم. وأما الحوار فى فلسطين لتجنب الحرب الأهلية أيضاً والاتفاق على قواسم مشتركة فلا يمكن أن ينجح إلا إذا شعر المتحاورون أنهم جميعاً تستهدفهم إسرائيل التى تريد تفريغ الأرض من سكانها وأن السلاح لا يجوز لأى سبب أن يوجه إلى صدر فلسطينى مهما بلغ الخلاف فى الرأى أو المصالح أو الرؤى، ويكفى ما يستهدف هذا الشعب من كل صور الإبادة.

وأخيراً، فإن الحوار بين العراقيين فى إطار مؤتمر الوفاق الوطنى العراقى فقد كان يهدف إلى تحديد القواسم المشتركة تفادياً لصراع طائفى، ولكن للأسف تجزرت الطائفية برعاية الاحتلال الأمريكى وأصبح الخيار عند البعض بين الحرب الأهلية أو التقسيم، بل عدلت الصيغة لتصبح التقسيم أو الإبادة فماذا يجدى بعد ذلك حوار بين فرقاء يسعى بعضهم إلى تقسيم البلاد وفرز سكانها على أساس عرقى أو طائفى.

إن تجارب الحوار فى العالم العربى كلها باءت بالفشل نظراً لعدم توفر شروط نجاحها وعدم توفر الثقة الواجبة وحسن النية بين أبناء الوطن الواحد، ويكون فشل الحوار مقدمة لانفراط عقد الأمة. وندعو الله أن ينجح حوار الفلسطينيين حتى لا تسهم حربهم الأهلية فى تيسير خطة إبادتهم عن طريق إسرائيل، كما تأمل أن ينجح حوار اللبنانيين ثم بين سوريا ولبنان فى المستقبل. أما العراق فلن ينقذها سوى إرادة صلبة لدى أبنائها المخلصين الحريصين على بقاء اسم العراق على خريطة المنطقة حتى لا يندم الجميع على ما فرطوا فيه فى زمن الفتنة السوداء.

(١٠)

مذكرة حول اتهام
شارون وبوش وبلير

عقد اتحاد المحامين العرب بمقر نقابة المحامين بالقاهرة محاكمة شعبية دولية لكل من شارون وبوش وبلير فى مايو ٢٠٠٦ برئاسة مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق. وقد ادليت ببيان حول التهم الموجهة إلى هذه الشخصيات الثلاثة. وفى ما يلى هذا البيان:

إن أدلة الاتهام للثلاثى شارون وبوش وبلير ترتكز على قاعدة أساسية، وهى اغتصاب حقوق الآخرين، والاعتداء على المبادئ السامية والقيم الرفيعة، التى يدافع عنها المجتمع الدولى. أما تفاصيل الأدلة، فهى مجرد تجسيد لهذه الحقيقة. وينطبق عليهم جميعاً جريمة معاداة الإنسانية، وهى جريمة عرفتها التشريعات الرومانية القديمة، والتى كانت حاسمة فى حماية المجتمع الدولى فى ذلك الوقت ممن ينتسبون إلى الجنس البشرى بجيناتهم، ولكنهم يفترقون عن هذا الجنس البشرى ويعادون هذا النوع، ويعملون على القضاء عليه. وهذه الجريمة، الجريمة ضد الجنس البشرى، كان يعبر عنها أحياناً عبر عصور التاريخ، بأن المجرم خارج إطار القانون hors de loi. ورغم تباين القيم التى تبناها المجتمع الدولى عبر العصور، إلا أن الحد الأدنى الذى أجمع عليه المجتمع الدولى هو هذه الجريمة بوصفها، ثم بعد ذلك بأفعالها. ولسنا فى صدد تأصيل هذه الجريمة تاريخياً، ولكننا أردنا أن نؤكد أن هذه الجريمة لست مستحدثة، وإنما المستحدث فيها هو الأساليب التى تتطورت بتطور الوسائل الفنية والتكنولوجية. فقد كان قتل الأجنبى لمجرد أنه أجنبى فى بلد غريب لا يعد جريمة فى العصور القديمة، بينما أصبح قتل الأجنبى لمجرد أنه أجنبى فى القرن الحادى والعشرين يعتبر جريمة ضد الإنسانية. ولسنا أيضاً بصدد المقارنة بين موقف الإسلام من هذه الجريمة، وبين موقف المجتمع الدولى المتغير. ويكفى أن نشير إلى أن الإسلام ركز على النفس البشرية دون أن يعنى بجنسياتها أو مكان وجودها، كما ركز على تصرف هذه النفس، وأكد فى محكم آياته أنه «من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا». فكأن حامورابى كان

يطبق هذه الآية عندما نفذ أحكام القصاص تنفيذاً حرفياً، كما فعل ذلك الرومان حتى أن بعض المستشرقين قد تجاوز فى استنتاجه إلى القول بأن القرآن الكريم حافظ على هذا التقليد التاريخى، ونقل عن السابقين.

أما أدلة الإدعاء ضد الرئيس بوش، فهى كثيرة، ونكتفى منها بما يلى:

١- أنكر وجود قانون دولى للمجتمع الدولى، وحاول أن يبتدع قانوناً دولياً جديداً يتناسب مع النفسية المظلمة لأعضاء إدارته، التى لا ترى فى هذا العالم سوى المصالح الأمريكية والعالم الأمريكى. وبدلاً من أن يستخدم قوته لإشاعة العدل والاستقرار والسلام فى ربوع المعمورة، فإنه استغل ثقة الشعب الأمريكى فى إطار النظام الديمقراطى، والقدرات الأمريكية الهائلة فى تنفيذ سياساته.

٢- يبدو أنه أصر على أن يطارد العرب والمسلمين فى كل موقع، وأن يبتدع لهم مما زعمه بأنه مبعوث العناية الإلهية، ولم ينكر الشعب الأمريكى ذلك عليه، رغم أن أى زعيم مسلم لو شوهد فى يده القرآن دون أن يزعم أنه نبى، فإن وصمة الإرهاب جاهزة لكى تلصق به. ومن ثم يحاول الناس فى العالم الإسلامى أن يتجنبوا أى مظهر إسلامى، حتى لا تطالهم يد البطش الأمريكى.

٣- أن الرئيس الأمريكى وإدارته تدور حولهم شبهات قوية فى أنهم ارتكبوا أحداث ١١ سبتمبر، وإذا كانت قيادات القاعدة قد اعترفت بأنها هى التى قامت بهذا العمل، فما ذلك إلا توزيع للأدوار، وتواطؤ بين إدارة بوش والقاعدة. ولذلك، يجب تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق فى هذه الأحداث للكشف عن المجرم الحقيقى الذى أدى إلى قتل عشرات الآلاف يوم الحادث، فضلاً عن الحوادث الأخرى والمجازر التى نفذتها القوات الأمريكية فى مناطق العالم المختلفة.

٤- الاعتداء على شعب العراق وأفغانستان، وإراقة دماء هذه الشعوب، وتدمير حضارتها وتراثها التاريخى، وتعويق نموها، تحت ستار القضاء على نظمها الدكتاتورية، وإدخال الديمقراطية فيها. ويتحمل الرئيس بوش تبعات ومسئوليات جميع المآسى التى لايزال الشعب العراقى يعانيها، وأهمها زرع الفتنة الطائفية بين أبناء الشعب الواحد، وتشكيل فرق لقتل العلماء والمثقفين فى

العراق، وكذلك نهب ثروات العراق، وإفقار الشعب العراقي، وتنصيب حكومات عميلة تعمل وفق المخطط الأمريكى.

٥- التستر على جرائم التعذيب فى المعسكرات الأمريكية فى العراق وفى جوانتانامو، بل والأمر بارتكاب هذه الجرائم حسبما ثبت من التحقيقات، ولعل اضطرار الرئيس بوش إلى إغلاق معسكر جوانتانامو وتصفية معسكر أبوغريب خير دليل على ثبوت هذه التهم.

٦- قيام الرئيس بوش بدعم المجازر التى تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وامداد إسرائيل بالأسلحة والأموال، والدعم السياسى والإعلامى، وحماية إسرائيل من أى ضغوط خارجية لوقف هذه المجازر.

٧- إجبار بوش الحكومات العربية على الحياد فى الصراع العربى الإسرائيلى، بحيث يتمكن شارون والحكومة الإسرائيلية من إنهاء القضية الفلسطينية، واغتصاب حقوق الفلسطينيين إلى الأبد، وحرمان الشعب الفلسطينى من جهود الإنقاذ العربية خلال نضاله ضد الغصب الإسرائيلى.

٨- التنكر للمعاهدات الدولية الهادفة إلى حماية المجتمع الدولى من مخاطر التسلح النووى، ومخاطر التلوث، وخصوصاً بالنسبة لطبقة الأوزون، حيث تساهم الولايات المتحدة وحدها بأكثر من ثلث العوامل الملوثة للبيئة، والتى ينظمها بروتوكول كيوتو.

٩- التلاعب بالأمم المتحدة وتحويلها من جهاز لصيانة السلم وإقرار العدل إلى أداة فى سياسة البطش الأمريكية، وتبرير استخدام القوة فى غير موضعها.

١٠-إهدار الحقوق والحريات فى الولايات المتحدة وفى العالم، وذلك بمساندة النظم الدكتاتورية ومدها بالمعونات، والتشدق بالديمقراطية لذر الرماد فى العيون.

أما أدلة الإدعاء ضد تونى بلير، رئيس وزراء بريطانيا فهى:

١- استغلال معلومات كاذبة لإقناع الشعب البريطانى بالمشاركة فى غزو العراق، وإيهامه بأن هناك مصلحة بريطانية مؤكدة، وهى الحصول على أسلحة الدمار الشامل العراقية التى يمكن أن تهدد العالم.

obeikandl.com

٢- المشاركة مع الرئيس بوش فى التخطيط والتنفيذ والتمويه على كل الجرائم التى ارتكبت فى العراق، بما فى ذلك تقسيم العراق منذ عام ١٩٩١، وتكريس السياسات الطائفية تحت ستار العملية السياسية وتشجيع الديمقراطية.

٣- حشد الشباب البريطانى للحرب فى العراق، ومعاقبة من يعارض هذه الحرب لعدم مشروعيتها، ومحاولة التأثير على القضاء البريطانى حتى لا يقرر عدم مشروعية الحرب فى سياق عشرات القضايا المرفوعة أمامه من رافضى الخدمة، أو أهالى الضحايا.

٤- المسئولية المباشرة عن قضايا التعذيب فى المعسكرات البريطانية فى العراق، مما يكذب الدعاوى النبيلة التى يرفعها بلير فى تبرير غزو العراق، وكذلك الإساءة إلى أعراف الحرب، التى زعمت بريطانيا أن جيشها يتمسك بها.

وعلى أية حال، فإن تمسك توني بلير بأن السير وراء الولايات المتحدة هو خدمة للمصالح البريطانية إنما يدل على إصراره على ارتكاب هذه الجرائم حتى لو كان مقتضياً بزعيمه ومثله الأعلى الرئيس بوش، وأن هذا التعاون الذى يظن بلير أنه بذلك يخدم به بريطانيا لا يقلل من فداحة الاتهام، لأنه تواطؤ على ارتكاب الجريمة مع الاختلاف على توزيع منافعها.

أما شارون، فإن أدلة الاتهام ضده أكثر قسوة، لأنه من الواضح أنه هو الذى حرض على غزو العراق، وهو الذى سيطر على الإدارة الأمريكية لكى تسانده فى ارتكاب جرائمه، وهو الذى أعلن بشكل واضح أن إبادة الشعب الفلسطينية ضرب من الجهاد اليهودى، كما أوضح فى مذكراته أنه كان متعاطفاً مع الحركة الوطنية اليهودية ضد جيش الاحتلال البريطانى فى فلسطين، لأنها تعمل من أجل تقرير مصير الشعب اليهودى.

ويضيق المقام عن تقديم أدلة وافية لاتهام شارون، ولكن يكفى أن نشير إلى مجمل هذه الجرائم التى ارتكبها، وأهمها:

١- الإصرار على إبادة الشعب الفلسطينى حتى تخلص له الأرض، وتتفتح أمامه فرص تنفيذ المشروع الصهيونى لاتهام فلسطين.

٢- إنكار الحق فى الحياة وفى إقامة الدولة على الشعب الفلسطينى، مما أدى إلى حالة المعاناة التى دفعته إلى الثورة المستمرة ضد الغصب الصهيونى، وإنكار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، بينما أكد شارون حق الشعب

اليهودى فى فلسطين فى تقرير مصيره على أرض غيره، وهو أمر غير مفهوم فى باب تقرير المصير.

٣- العمل على إشاعة الاعتقاد بأن المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى إرهاب يجب التكاتف فى صده، بينما يعتبر أعمال الإبادة جهاداً للدفاع عن حق الشعب الإسرائيلى فى البقاء والاستقرار.

٤- استخدام الأسلحة الأمريكية الفتاكة فى القضاء على أبناء الشعب الفلسطينى، وبشكل خاص استخدام الصواريخ لقتل رموز المقاومة، وهدم المنازل فوق رؤوس أصحابها، والتهام الأرض بالاستيطان تارة، وبالجدار العازل تارة أخرى، والقتل المتعمد للجرحى والأطفال، واعتبار ذلك كله أعمالاً بطولية ضد هذا الشعب الذى تجرأ على مقاومة الاحتلال.

٥- تحريض الولايات المتحدة على غزو العراق وأفغانستان، وامدادها بالأسلحة والمعلومات على سبيل التبادل حتى تساعده فى جرائمه.

٦- امتهان شارون لكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وكذلك للرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية، وإصراره على أن المحكمة العليا الإسرائيلية هى الحكم الفصل فى قضية الجدار العازل.

٧- تعطيل العدالة الدولية ضد جرائم شارون الشخصية بصبرا وشاتيلا وجنين وغيرها. والضغط على الحكومة البلجيكية لكى تعدل قوانينها بما يسمح له من الافلات من المحاكمة.

٨- مسئولية شارون عن إعدام عشرة آلاف أسير مصرى فى قبضة الدولة الآسرة المسئولة عن حمايتهم.

هذه الجرائم تشكل أجزاء من جريمة واحدة، وهى العداء للإنسانية والخروج عن النوع البشرى، ولذلك فإننا نلتمس من عدالة المحكمة أن تؤكد هذه الصفة فى حكمها، وأن تنظر لعلاقة التعاون بين هؤلاء الثلاثة على ارتكاب هذه الجرائم فى إطار المشروع الإجرامى لكل منهم، وإن كان تونى بلير ومساهمته الإجرامية أقل وطأة، لأنه يكتفى بمساندة شارون وبوش دون أن يكون هو نفسه مشروع إجرامى مستقل.

(١١)

هل يحاكم بوش
قبل انتهاء ولايته؟

تتجمع الإشارات والنذر التى تحوم حول تقديم بوش للمحاكمة المعروفة فى الدستور الأمريكى impeachment، والمعروفة فى النظم الدستورية المقارنة بسحب الثقة أو خلع الرئيس destitution، ولكن المحاكمة أشد وطأة من سحب الثقة، لأنها تعنى سحب الثقة، ثم توجيه الاتهام إليه، ومحاكمته بالفعل أمام مجلس النواب. وهناك إجراء آخر مشابه لسحب الثقة، ويبدو أكثر ملاءمة فى الظروف السياسية الأمريكية، وهو حظر ممارسة الرئيس لأنشطته أو وضع رقابة على تصرفات الرئيس censure، أى أن الكونجرس الذى يعمل شريكاً للرئيس فى السياسات الداخلية والخارجية لم يعد يثق فى قراراته، وخطرها على المصالح الأمريكية، ولذلك يقرر وضعه تحت وصايته حتى انتهاء ولايته عام ٢٠٠٨، وهو إجراء خطير ماس بمؤسسة الرئاسة، ولكنه أكثر قبولاً من المحاكمة. وقد تحددت الأسباب أو الاتهامات الكبرى الموجهة إلى الرئيس بوش، وانعكس هذا المناخ على شعبيته المتدنية للغاية، والتى لا تزيد وفق آخر قياسات للرأى العام عن ٣٣% (قياس معهد Pew لأبحاث الرأى العام).

أما الاتهامات فأهمها، أنه أمر بالتصنت على الاتصالات الشخصية للمواطنين الأمريكيين، وأنه أصر على أن هذا الإجراء يتطلبه تأمين الأمريكيين من الإرهاب، وهو ذلك الشعور بالخوف الذى أثارته الإدارة فى الولايات المتحدة والعالم منذ أحداث ١١ سبتمبر، واعتبرته مبرراً للاعتداءات على الحريات فى الداخل الأمريكى، وإزاء مناطق العالم المختلفة، بحيث أصبح الإرهاب فى العقل الباطن الأمريكى شبحاً يهدد حياته بالشلل، ومبرراً لكى يتنازل الأمريكيون عن حياتهم مقابل الأمن، وأن يتغاضوا عن انتهاك الدستور الأمريكى مقابل هذا الثمن الفادح. وهذا الاتهام ثابت ويصر عليه الرئيس الأمريكى، ولا يحتاج إلى إثبات.

أما الاتهام الثانى، فهو استغلال معلومات غير صحيحة ويعلم أنها غير صحيحة، وربما أوحى بها هو نفسه حول أسلحة الدمار الشامل الموهومة فى

العراق، واتخاذها ذريعة لاحتلال العراق، بل والإصرارا على شرعية الاحتلال ونبل مقصده، وهو إقامة نظام ديمقراطى فى العراق. وقد صح استغلال الرئيس بوش لمعلومات الأسلحة الوهمية، وإعترف هو نفسه بأنه "ضُلل" بمعلومات استخباراتية، ولكن مصادر المخابرات الأمريكية وتسريبات كبار رجال المخابرات وإفاداتهم فى تحقيقات الكونجرس تشير إلى أن الرئيس لم يضلل، وأنه استراح لهذه المعلومات، وربما سجل هؤلاء أيضاً فى التحقيقات السرية أن الرئيس نفسه هو الذى أمر بإعداد تقارير حول هذا الموضوع قائمة على الافتراض والأوهام. وأما الديمقراطية التى يبرر بها بوش وجوده فى العراق حتى الآن، وأن هذا الوجود ضمان الأمان لاندلاع الحرب الأهلية، فإن اندلاع هذه الحرب، وإنكار الولايات المتحدة وجودها، فضلاً عما تقوم به واشنطن الآن من محادثات سرية كشف عنها السفير الأمريكى فى بغداد فى حديث شامل لصحيفة لموند الفرنسية يوم ٢٠٠٦/٣/١٨ كما كشف عن مفاوضات سرية مع إيران أيضاً لتحديد دورها فى العراق، إنما هو فزع أمريكى من أن يؤدى تصاعد الجدل حول الملف النووى الإيرانى إلى كشف المستور فيما يتعلق بالوجود الأمريكى وبالديمقراطية ومنع الحرب الأهلية. لكل هذه الأسباب بذل الرئيس بوش جهوداً مضنية حتى يحقق هدفين متناقضين، الأول تقسيم العراق ووضعه على أعتاب الحرب الأهلية، فانزلق إلى أعتاب إيران هدية دون أن يحسب لذلك حسابه. والهدف الثانى، هو إيهام الشعب الأمريكى بأن ورقة العراق هى أهم انجازات حكمه، وهو يعلم علم اليقين أنها موضع مقتله السياسى.

وأما الاتهام الثالث الكبير الموجه إلى الرئيس بوش، فهو أمره بتعذيب المعتقلين فى السجون العسكرية الميدانية الأمريكية، بعدما ثبت أن هذا التعذيب قد تم بتعليمات من الإدارة، مما دعا مجلس الشيوخ إلى أن يعلق موافقته على الميزانية العسكرية للعام القادم على تعهد الإدارة بوقف التعذيب، واحترام حقوق الإنسان، وأن يصدر القرار بأغلبية ٩٠ صوتاً، وهو رقم قياسى فى التاريخ الأمريكى، فضلاً عن فضائح الموقف الأمريكى والسجون السرية، والإنكار المستمر، ثم اضطرار الإدارة صاغرة لأن تغلق معسكر جوانتانامو وتصفيته تجنباً لهذا الموقف المخزى، والذى سبب لها إحراجاً متصلاً.

وقد اتخذت خطوات عملية تجاه الرئيس بوش نذكر منها أن أربعة تجمعات سكنية فى ولاية فيرمونت اتخذت فى ٢٠٠٦/٣/٧ قراراً يطالب عضو مجلس الشيوخ عن الولاية بأن يقدم تشريعاً يطالب بمحاكمة الرئيس. كذلك اتخذ المجلس لمدينة سان فرانسيسكو فى ٢٠٠٦/٣/٢ نفس المعنى. وكان عضو مجلس النواب الديمقراطى John Conyers قد تقدم باقتراح لتشكيل لجنة لدراسة الأسس الكافية لإدانة الرئيس، وانضم إلى هذا النائب ٢٩ نائباً من زملائه.

من ناحية أخرى، تقدم السناتور Russell Feingold الذى ينوى الترشيح للرئاسة بمشروع قرار يوم ٢٠٠٦/٣/١٣ يقترح فيه فرض الوصاية censure على الرئيس بمناسبة التصنت على المكالمات التليفونية، وهو إجراء رمزى يشير إلى عدم الثقة فى قرارات وتصرفات الرئيس، وكما أوضح السيناتور نفسه فى مقدمة اقتراحه، فإن تصرفات الرئيس تصل فى خطورتها إلى مستوى الجرائم أو المخالفات الجسيمة.

وعلى الجانب الجمهورى تقدم عدد من أعضاء الكونجرس من الجزب الجمهورى باقتراح لتنظيم وضبط المكالمات التليفونية، بحيث يكون من سلطة الوكالة الوطنية للأمن (NAS) اعتراض المكالمات الموجهة للخارج خلال ٤٥ يوماً مهما كان المتحدث، ويبدو أن الكونجرس مستعد لمناقشة هذا الاقتراح، وهو نفسه أمر واضح الخطر ويمثل تردياً فى مستوى حماية الحريات الشخصية فى الولايات المتحدة.

ويبدو أن الحزب الديمقراطى لا ينوى الضغط فى اتجاه محاكمة الرئيس قبل التجديد النصفى للكونجرس فى نوفمبر ٢٠٠٦، حيث لوحظ أن ضغوط الحزب الجمهورى فى اتجاه محاكمة كلينتون عام ١٩٩٨ تسبب فى نتائج عكسية فى الانتخابات ضد الحزب الجمهورى.

على أية حال، لا يختلف المراقبون على أن الرئيس بوش هو أكثر الشخصيات الخلافية فى التاريخ الأمريكى، وأن الأحداث المقبلة حتى انتهاء ولايته قد تسرع فى تقديمه للمحاكمة، أو على الأقل دفعه إلى حالة من المعاناة من الضغوط الشعبية والبرلمان حتى رغم التشريعات المتعددة التى شهدتها ولايته

الأولى والثانية، والتى سجلت تراجعاً مخيفاً فى الحريات العامة، وبث الفزع فى نفوس الأمريكيين بحجة تربص الإرهاب الكابوس بهم، وأن مصادرة حرياتهم مقابل تأمينهم هو الذى أدى إلى اتساع درجة الخلل فى العلاقة بين السلطات الثلاث، مما ترك آثاراً واسعة على سلامة النظام السياسى الأمريكى، وآثار ردود فعل واسعة النطاق فى العلاقات الخارجية للإدارة الأمريكية.

obeikandl.com

(١٢)

ضرورة السعى للتمييز
بين المصالح الأمريكية والمصالح الصهيونية

هناك معادلة ثابتة، وهى أن العلاقات العربية والإسرائيلية مع الولايات المتحدة علاقة صفرية. بمعنى أن توثق العلاقات العربية الأمريكية يهدد العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، وبالمثل، فإن توثق العلاقات الأمريكية الإسرائيلية يؤثر على العلاقات الأمريكية العربية. وكان ذلك مقبولاً إبان الحرب الباردة، عندما كان الاتحاد السوفيتى صديقاً للعرب، وكانت الولايات المتحدة حليفة لإسرائيل، ولكن بعد تفرد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولى، واتجاه الأطراف جميعاً إلى واشنطن، فإن واشنطن كان يجب عليها أن تحافظ على العلاقات مع كل الأطراف، وأن تكون ميزاناً للعدل، وأن تقود عملية التسوية بشجاعة وفق المرجعيات الواضحة، وأن تضع شروط التعامل لهذه المنطقة بينها وبين دولها بما يحقق المصالح المشتركة. ولكن نظراً لأن إسرائيل تريد أن تحقق لنفسها التفوق والتفرد، وأن تحصل على كل شئ، لأنها ليست مستعدة لأن تتفهم أى شئ يحصل عليه الجانب العربى كجزء من حقوقهم، فإن إسرائيل سارعت بخفة ورشاقة إلى قلب الولايات المتحدة، وهذا يتطلب عملاً وتخطيطاً، وأن الحصول على قلب الولايات المتحدة لم يكن فى يوم من الأيام بالنسبة لإسرائيل من المسلمات. ساعد على ذلك أن العالم العربى منشغل بأمور كثيرة، وأنه نسى تماماً أن يربط أوضاعه بالأوضاع الإسرائيلية، رغم أنه يعلم أن الصراع العربى الإسرائيلى هو الذى ربط حياة العالم العربى، وضيع الكثير من ثرواته بلا طائل، لا لأن الصراع مع إسرائيل ميئوس منه، ولكن لأن العالم العربى ليس جاداً فى إدارة هذا الصراع. هذا السبب الجوهرى هو الذى سهل لإسرائيل أن تعمل على الساحة الأمريكية بحرية تامة، ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر، فقفزت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية إلى المنطقة المحظورة بشكل علنى، أى أن الولايات المتحدة أصبحت منذ ذلك الوقت تعمل وفقاً لمقتضيات الرؤية الإسرائيلية، حتى لو كان العمل وفق هذه الرؤية يؤدى إلى تجاهل المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وهذا البيان يغطى مساحة واسعة من المصالح المتشابكة ظهر

منها على السطح – رغم التكتم الشديد – أمران: الأمر الأول، هو تجسس الأمريكيين اليهود على الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، وهى حوادث وافرة العدد، ولكن بعضها وصل إلى القضاء، بل إن السفير الأمريكى فى إسرائيل كان يتجسس لحساب إسرائيل، وأعلن عن نقله إلي واشنطن ، وظن الناس أنه سوف يعاقب لأنه جعل ولاءه لإسرائيل فوق ولائه لوطنه الولايات المتحدة، ولكنه عُين مساعداً لوزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط.

ولاشك أن الأمر الثانى الذى يهمنا مباشرة، هو دور إسرائيل فى القرار الأمريكى فى غزو العراق، وفى التصدى لسوريا ولبنان، وفى فلسطين، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تعانى من الكراهية فى المنطقة العربية أساساً بسبب إسرائيل، كما أن توحش السياسات الإسرائيلية، وكذلك الأمريكية فى هذه المناطق، فى الوقت الذى تدعو فيه واشنطن إلى الديمقراطية وحكم القانون، وهى تعانى نقصاً فى كليهما، وتساند النظم الفاسدة والمستبدة فى المنطقة جعل كثيراً من الأمريكيين يلتفتون إلى أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد أصبحت المحرك الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية، وأن إصلاح العلاقات الأمريكية فى المنطقة العربية أمر مستحيل بغير فك الاشتباك بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية، وعدم الاستجابة لإرهاب اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة، الذى يتصدى حتى لزعماء اليهود، الذين ينصحون الإدارة الأمريكية بالتدبر فى مواقفها من إسرائيل، خصوصاً فى بعض القضايا الشائكة، مثل التسلح النووى الإسرائيلى، والجدار العازل، وضرورة هذا التدبر بشكل أخص فى إدارة الأزمة النووية الإيرانية، وعدم الاستماع إلى إلحاح إسرائيل بمهاجمة إيران.

وقد صدرت فى الولايات المتحدة دراسة بهذا المعنى قام بها إثنان من أساتذة العلوم السياسية المرموقين، وهما John J. Measheimer أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، وStephen M. Walt عميد مدرسة كنيدى بجامعة هارفارد، وعنوان الدراسة: «Israeli Lobby and US foreign policy».

تضع الدراسة تساؤلاً رئيسياً: لماذا تميل الولايات المتحدة إلى إغفال أمنها من أجل خدمة مصالح دولة أخرى؟ ناقشت الدراسة الافتراض القائل بأن العلاقة

بين البلدين تقوم على أساس استراتيجية مشتركة أو ضروريات أخلاقية ملحة. ولم تجد فى هذا الافتراض إجابة شافية عن هذا السؤال، فأكدت الدراسة أن اللوبى الإسرائيلى هو الذى صرف واشنطن عن خدمة المصالح الأمريكية، وهو الذى أقنع الأمريكيين بوحدة المصالح الأمريكية والإسرائيلية. وأكدت الدراسة أنه ليس صحيحاً أن إسرائيل والولايات المتحدة يتعرضان معاً لإرهاب واحد، كما أكدت أن العكس هو الصحيح، وهو أن مخاطر الإرهاب تتزايد على الولايات المتحدة كلما توثقت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. ونحن نضيف إلى هذه الدراسة فى هذه النقطة أن هذه العلاقة الإسرائيلية الأمريكية بالتحديد هى السبب فى انحراف السلوك الأمريكى، وفى العداء للولايات المتحدة فى العالم العربى والإسلامى، وفى استعداد الشباب فى العالم الإسلامى لارتكاب أعمال إرهابية ضد الولايات المتحدة انتقاماً لتحيزها الأعمى لإسرائيل، مما جعل التطرف فى العالم الإسلامى ضد الولايات المتحدة يتمتع بدعم شعبى واسع. وسجلت الدراسة موقف الكاتبين فى دراسة أخرى فى عدد يناير- فبراير ٢٠٠٣ من مجلة «Foreign Policy» من غزو العراق الذى كان يتم الإعداد له فى ذلك الوقت، وقد أثبتت الأحداث صحة هذه الدراسة، التى سجلت دور إسرائيل فى هذا الغزو. وقد لاحظنا ملامح هذا الخلط فى المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى مشاهد عديدة ومناسبات متنوعة، كما أكد الرئيس بوش فى خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة لغزو العراق أنه مستعد لمهاجمة إيران لحماية إسرائيل دون أن يفهم الرأى العام الدولى العلاقة بين تسلح إيران النووى وبين تهديد أمن إسرائيل، خاصة وأن الدافع الإيرانى إلى التسلح النووى لا يمكن أن يكون بسبب إسرائيل، وإيران تعلم أن السلاح النووى له وظيفة سياسية، ولم يستخدم منذ هيروشيما وناجازاكى عن ١٩٤٥.

فإذا كانت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية الوثيقة قد أضرت بالمصالح الأمريكية على هذا النحو، فإنها قد قضت على أى علاقات بين العالم العربى والولايات المتحدة يمكن المحافظة عليها والاعتزاز بها. ولذلك، فإن من مصلحة العالم العربى أن يركز على هذا الاتجاه الذى ظهر فى الولايات المتحدة بشكل واضح، وأن يسعى إلى إقامة علاقات أمريكية عربية تنقذ المصالح الأمريكية من براثن الحركة الصهيونية، وأن تقيم تحالفاً بين العرب والأمريكيين ليس بالضرورة

ضد المصالح الإسرائيلية، ولكن ضد التجاوزات الإسرائيلية الخطيرة. وقد فات الدراسة أن تسجل أيضاً ما سجلته دراسات أمريكية أخرى من أن إنكار إسرائيل لكل حقوق الشعب الفلسطيني، واستخدام القوة المطلقة لقهر الشعب الفلسطيني يتم استناداً إلى تمكنها من القوة الأمريكية. بل إن بعض الدراسات تشير إلى أن الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر أصبحت تحث إسرائيل على مواقف أكثر تطرفاً خدمة للمصالح الإسرائيلية، وتنطوي على إهدار للمصالح الأمريكية. عند هذا الحد، وفي صدد هذه النقطة، فإننا نعتقد أن مزيداً من الدراسات الأمريكية يمكن أن تسلط الضوء على هذه المرحلة الخطيرة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وبالطبع لا تستطيع أي دراسة أن تتجاهل مناقشة الافتراض بأن لإدارة بوش وحكومة شارون علاقة بأحداث ١١ سبتمبر، لأن مستوى العلاقات بين البلدين لا يمكن تبريره بالاعتبارات العادية.

obeikandl.com

(١٣)

إيران والولايات المتحدة:

مقدمة لشراكة إقليمية أم لمواجهة عسكرية؟

الأزمة المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة تتخذ أحد مسارين وفقا لقراءة المراقبين، إما أن هذه الأزمة تؤدى إلى إرغام واشنطن على الاعتراف بإيران كقوة إقليمية لها دور في قضايا المنطقة وعلى الأخص الاعتراف بالثورة الإسلامية التى تصدت لها واشنطن منذ قيامها. هذا الافتراض يقوم على أساس أن واشنطن تقدر مخاطر العمل العسكرى وأنها تفضل الخيار الدبلوماسى حتى تقنع إيران بالتراجع عما يسميه الغرب "طموحاتها النووية" والتي تستخدمها أداة فى جلب هذا الاعتراف مادامت الطاقة النووية مكلفة ومادامت طهران وفق هذا الافتراض لاتنوي انتاج سلاح نووى، وهى تؤكد ذلك، وتدعو إلى مراقبة وتفتيش منشآتها النووية، وأن كل مايهمها هو عدم كسر إرادتها، وأنه يستحيل عزلها وتقزيم دورها. فى مثل هذا الافتراض، فإن واشنطن تجند مجلس الأمن وتحث الدول الكبرى الأخرى وهى روسيا والصين وربما الهند وبعض الدول العربية والخليجية حتى تشعر إيران بوطأة الضغوط السياسية والنفسية والاقتصادية فيسهل على واشنطن التفاوض مع طهران من مركز أقوى. يقوم هذا الافتراض أيضا على أن إسرائيل وإن كانت تشعر بالقلق من احتمال الحوار الإيرانى الأمريكى، فهى لاتمانع أن تشملها صفقة المحادثات بحيث تصل مع إيران إلى تسوية سياسية تريح إسرائيل، خاصة وأن إيران تتجه مباشرة إلى التصدى لإسرائيل، وتكشف كل مقدساتها بدءا بالمحرقة وأكذوبة الدولة اليهودية ومخاطرها في المنطقة وانتهاء بالسعى إلى مهاجمتها كرهينة إذا هاجمت الولايات المتحدة إيران.

على الجانب الآخر، يرى فريق آخر أن واشنطن قد اتخذت بالفعل قرار مهاجمة إيران عسكريا، وأن هناك بالفعل خططاً جاهزة لذلك، وأن الهجوم الأمريكى سوف يكون مدعوماً من الاتحاد الأوروبى الذى يشعر بالإهانة من الموقف الإيرانى، مما يعني أن واشنطن تسعى بعد اتخاذ قرار الهجوم إلى بناء تحالف دولى عسكرى وسياسى ودبلوماسى وقانونى، تجند فيه الأمم المتحدة والرأى

العام العالمى، وتعد لذلك بمبررات قوية مستفيدة بذلك من تجربة غزو العراق. هذه النظرية تقوم على افتراضات وشواهد. أما الافتراضات فأهمها أن أى اتفاق أمريكى إيرانى لا يمكن أن يرضى إسرائيل، وأن هذا الطريق سوف يكون سبباً لهدم التحالف الأمريكي الإسرائيلى، ولكن إدارة بوش لاتحتمل هذه النتيجة. ولما كان حرص الولايات المتحدة على إرضاء إسرائيل أعظم من أي كسب آخر، كما أنه أسبق من أي أضرار تصيب المصالح الأمريكية، فضلا عن أن التزام واشنطن بتقديم المصالح الإسرائيلية على المصالح الأمريكية التزام ثابت وإن لم يسنده أي سبب مقنع للشعب الأمريكي،فإن هذا الافتراض يبدو ضعيفا . الافتراض الثانى أن واشنطن قد شوهت صورة نظام إيران، ولم تظهر في أي وقت استعدادها للتعامل معه، ولذلك ليس هناك ما يدفع للاعتقاد بأن واشنطن قد غيرت موقفها من إيران، ومن باب أولى لايمكن أن تغير هذا الموقف في جو الأزمة ،كما لا تستطيع واشنطن أن تبرر التعامل فجأة مع نظام تسعى إلى تغييره، وأعلنت بالفعل هذه السياسة، ورصدت أموالا لهذا الغرض، كما أن واشنطن لاتستطيع أن تنفذ سياسة التفاوض مع إيران سراً ولمدة طويلة لأن إيران تريد إعترافاً علنياً بها بما يحقق أهداف سياستها النووية.

أما أهم الشواهد على أن واشنطن تبحث عن ذرائع لقرار الهجوم العسكرى فهو ما ردده بعض الاستراتيجيين والسياسين فى الولايات المتحدة من أن القرار السياسى في إدارة بوش لاتراعي فيه الدقة والحكمة وأن تحكم بعض معاونيه بعقلية متطرفة مثل صقور البنتاجون يجعل مثل هذا القرار ممكنا. وإذا كان البعض يرى أن واشنطن قد لاتتخذ هذا القرار بسبب تورطها في العراق، فإن البعض الآخر يرى أن تورطها في العراق يدفع إلى مغامرة جديدة تخفف الضغط والتركيز على الورطة الأمريكية في العراق. ومن الشواهد أن د.هنرى كيسنجر الذي يظهر في المناسبات الدقيقة قد قدم تبريراً للإدارة الأمريكية فى مقالة في نيويورك تايمز يوم ٢٠٠٦/٤/١٥. ونذكر أن كيسنجر اشترك في حث الإدارة الأمركية على إسقاط صدام حسين عن طريق الغزو، وكان من أوائل الذين تحدثوا صراحة عن ضرورة الغزو في مقالته في النيويورك تايمز في أول ديسمبر عام ٢٠٠٢. وقد أوضحت الوثائق اللاحقة أن الاتجاه لغزو العراق لم يكن وليد هذه الفترة وإنما كان قد تردد

في خيارات واشنطن يوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قبل اختيار أفغانستان، وتأجل قرار غزو العراق حتى يتم التمهيد له بذرائع،ولم تكن حجة إقصاء صدام حسين ضمن هذه الذرائع، ولكن هدف إزاحة هذا النظام أضافته الولايات المتحدة لشروط مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ حتى ترفع العقوبات عن العراق. ولذلك شعرت الولايات المتحدة بالارتباك لاقتراح الإمارات قبيل الغزو بأيام بتخلي صدام عن السلطة إذا كان ذلك يقي العراق من الغزو. فما هي مبررات الهجوم الأمريكي بما في ذلك تلك التي قدمها هنري كيسنجر. المبرر الأول أن إيران تسعى لحيازة الأسلحة النووية وأنه لايمكن تصديق ادعائها بخلاف ذلك. وهذا يؤدي إلى مخاطر على العالم كله، لأن نظام إيران وفق هذا المنطق لايتمتع بالرصانة السياسية، ولأنه يمكن أن ينقل هذه الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية. وإذا كانت إيران قد توصلت بالفعل لصناعة السلاح النووى فإن الهجوم الفورى أصبح ضروريا، وإذا لم تكن قد توصلت بعد فإن مثل هذا الهجوم أشد إلحاحاً ولزوماً. ومادام الخطر يهدد العالم كله، فيجب أن يشترك العالم كله في حملة مهاجمة إيران. أما لجوء واشنطن إلى مجلس الأمن، بدعم من تقرير البرادعي الذي سيدين فيه إيران والذي ليس مضطراً لتقديمه بنهاية مهلة نهاية إبريل، حيث لم يعد للمهلة معنى بعد إعلان طهران أنها أصبحت دولة نووية، فإنه يهدف إلى إتخاذ قرار يدين إيران ويطالبها بوقف أنشطتها النووية، كحد أدنى حتى يكون رفضها للقرار سبباً لشن الهجوم عليها وحتى لاتتهم واشنطن بأنها تجاهلت المجلس كما حدث في غزو العراق. والأفضل، ولكنه الأصعب، أن يصدر المجلس قراراً يؤكد فيه أن أنشطة إيران النووية تعكر صفو السلم والاستقرار، وأن رفضها الامتثال للقرار بموجب المادة ٤٠ من الميثاق يفتح الطريق أمام المجلس لاتخاذ اجراءات عسكرية أو غير عسكرية وفق المادتين ٤١،٤٢من الميثاق.

أما المبرر الثاني الذي تقدمه الإدارة الأمريكية فهو أن إيران قد انتهكت اتفاقية منع الانتشار النووي، ولكن الوكالة هي التي تستطيع أن تقرر ذلك. والواضح أن إيران لم تنتهك التزاماتها وفق هذه الاتفاقية. وأما المبررات التي قدمها كيسنجر فهي أنه رغم أن نظرية الضربة الاستباقية التي قدمها الرئيس بوش قد لقيت نقداً كبيراً، إلا أنها في نظره تصلح في حالة إيران ما دامت إيران تهدد

المصالح الأمريكية تهديدا مباشرا. وقدم كيسنجر عدداً من مبررات تطبيق نظرية الضربة الاستباقية، منها التدخل الانساني، كما حدث في كوسوفو، حيث قامت ١٩ دولة بقيادة الولايات المتحدة في إطار حلف الناتو بضربات جوية ضد يوغوسلافيا. كما قامت واشنطن بإسقاط نظام صدام حسين استجابة لرغبات الشعب العراقي. ويفهم من نظرية كيسنجر أنه يبرر الهجوم على إيران ليس فقط بسبب أنشطتها النووية التي تشكل، كما يقول، تهديداً للمصالح الأمريكية، وإنما للتخلص من نظامها الذي تسبب في هذه الأزمة والذي يتناقض في زعمه مع احتياجات الشعب الإيراني. وهكذا يوسع كيسنجر أهداف الهجوم الأمريكي على إيران متجاهلاً الطابع الديمقراطي للنظام الإيراني، والشعور القومي الجارف للشعب الإيراني، والظروف الإقليمية التي تعاني فيها واشنطن من كراهية مريرة في العالم العربي والإسلامي، كما يتجاهل مخاطر الهجوم العسكري، فضلاً عن أنه يتجاهل الفوارق الجوهرية بين العراق وإيران والظروف المحيطة بكل منهما، فأوعز إلى واشنطن بكل هذه المزاعم، مع فارق هام، وهو أن العراق نفى وجود أسلحة دمار شامل ، وأصرت واشنطن على الكشف عن كذبه، بينما إيران تعلن عما لديها من أسلحة وترى واشنطن أن تهاجمها عسكريا، فتكون إيران في نظره أولى بالهجوم من العراق.

(١٤)

المبادرة الأمريكية:
فخ أم انتصار لإيران؟

أشرنا فى مقالات سابقة إلى أن الملف النووى الإيرانى الذى تصاعدت حدته خلال الشهور القليلة الماضية ليس سوى عنواناً للصراع الإيرانى الأمريكى الذى بدأ بالثورة الإسلامية فى إيران فى فبراير ١٩٧٩ ولا يزال يتصاعد عبر اتهامات أمريكية مستمرة بأن إيران تساند "الإرهاب" الفلسطينى وحزب الله لتحدي إسرائيل، كما أنها متورطة فى العراق، وتسعى إلى حيازة السلاح النووى. والجديد فى هذا الملف هو هذا الإعلان المفاجئ الذى كشفت عنه كونداليزا ريس وزيرة الخارجية الأمريكية فى مؤتمر صحفى عشية توجهها إلى فيينا يوم ٢٠٠٦/٥/٣١ للاتفاق مع بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أعلنت الوزارة الأمريكية أنها تخير النظام الإيرانى بين الاستمرار فى برنامجه النووى وتحميل النتائج الجسيمة، أو وقف تخصيب اليورانيوم تماماً ثم الدخول فى مفاوضات مباشرة بين إيران من ناحية والترويكا الأوربية + الولايات المتحدة من ناحية أخرى. مقابل الموقف الإيرانى، هناك حزمة من الحوافز والإغراءات السياسية والاقتصادية والفنية وتزويد إيران بالمفاعلات النووية للماء الخفيف. وشددت رايس فى تصريحاتها إلى أن المفاوضات لن تكن ثنائية مع إيران، وأن أجندتها قاصرة على الملف النووى، ولن تقيم واشنطن مع طهران علاقات دبلوماسية. أما إذا رفضت طهران هذا العرض الذى أكد الرئيس بوش أنه تشاور بشأنه مع شركائه روسيا دون أن يذكر الصين، فإن قرار العقوبات فى مجلس الأمن هو البديل. كما شددت رايس على أن واشنطن لن تسمح مطلقاً لإيران بتطوير أسلحة نووية، وقد رحب سولانا بالعرض الأمريكى واعتبره نجاحاً للمساعى الأوربية مع واشنطن للتخلى عن تشددها السابق، كما رحبت بشدة بهذا العرض وزيرة الخارجية البريطانية.

ويجمع المراقبون على أن المبادرة الأمريكية تعد تحولاً جوهرياً فى السياسة الأمريكية تجاه إيران. يشار فى هذا الصدد إلى أن واشنطن ظلت ترفض الحوار

المباشر وطهران تلح عليه وتشير المصادر الأمريكية إلى أن اتصالات مكثفة تمت خلال الأشهر الماضية بين بوش وأحمدى نجاد منذ إعلان طهران عن نجاحها فى تخصيب اليورانيوم. كما تشير نفس المصادر إلى وثيقة سرية قدمتها إيران لواشنطن عام ٢٠٠٢ تطالب بالحوار المباشر قبل ظهور الملف النووى، مقابل استعداد إيران لعدد من التنازلات منها التخلص عن حزب الله والمنظمات الفلسطينية وقبول المبادرة العربية للسلام والاعتراف بإسرائيل.

غير أن هذه المبادرة الأمريكية تشير الكثير من القضايا، أولها هل تقبل بها إيران؟ وهل هى مبادرة حقيقية أم مناورة لضمان التأييد الروسى والصينى والدولى لأى عمل ضد إيران؟ وهل معنى ذلك أن واشنطن تعلم موقف إيران الرافض للمبادرة مقدماً فهى تستعد للمواجهة معها؟ أم أن واشنطن هى التى تخلت عن تحديها لإيران واستجابت لكل مطالبها عدا أن تقوم إيران بتخصيب اليورانيوم فى أراضيها بنفسها؟ وإذا كانت المبادرة جادة وقبلتها إيران، فهل تقتصر المفاوضات حقاً على الملف النووى أم أن هذه المفاوضات مقدمة لما بعدها؟ وهل استأنست الولايات المتحدة إيران أم أنها اضطرت إلى الخضوع للموقف الإيرانى ولو جزئياً؟ وما أثر ذلك على الولايات المتحدة، وما هو موقف إسرائيل التى نقلت صحفها أخبار المبادرة دون التعليق عليها، رغم أن هناك بند دائماً فى هذه الصحف تحت عنوان الخطر الإيرانى؟

للاجابة على هذه الأسئلة فى القضايا الشائكة التى تتضمنها والتي يتغير بها وجه الجغرافيا السياسية فى المنطقة والعالم، وقد يفيد فى التحليل أن نشير إلى عدد من الحقائق تاركين بقية الحقائق الخاسمة للأسابيع المقبلة على الأقل حتى يوم ٢١ يونيو ٢٠٠٦ موقف الاجتماع الأمريكى والأوروبي فى فيينا، واجتماع مجموعة الثماني الصناعية الكبرى فى موسكو.

أولاً: إذا كان العرض الأمريكى يهدف إلى تحقيق الاجتماع فى مجلس الأمن وتأمين المواقف الروسية والصينية وخاصة فى ضوء رغبة روسيا فى عقد اجتماع مجموعة الثمانية فى موسكو، وما تردد من تقارير حول قلق موسكو من أحتمال تطوير إيران أسلحة نووية، فإن هذا العرض قد شكل مأزقاً لإيران، وهو فى كل

الأحوال، وفى ضوء هذا الهدف لا يحل المشكلة، وإنما يضمن صدور قرار بالعقوبات من مجلس الأمن.

ثانياً: إما أن يكون العرض جدياً، ولذلك لابد من البحث فى دوافعه الحقيقية وأسبابه وآثاره، أو أن يكون أكثر من مناورة وإنما فخ لإيران، فإن هى رفضته، كسبت واشنطن الجولة وحصلت على تفويض بالعمل دبلوماسياً وعسكرياً ضد إيران. أما إن قبلته إيران، فإن إيران بذلك تكون قد نجحت فى ترجمة الورقة النووية إلى الاعتراف الأمريكى بها كقوة إقليمية، ويكون تصريح سولانا مقصوراً عندما قال أن إيران قوة إقليمية صاعدة.

ثالثاً: وإذا كانت واشنطن قد استخلصت أن الملف النووى الإيرانى لا يمكن حله بالعمل العسكرى نظراً لمخاطره، وهو ما تلح عليه إسرائيل، إلا أن يكون العمل العسكري خطراً عظيماً عليها، فآثرت معالجته بالعمل الدبلوماسي، فإن واشنطن فى هذه الحالة قد قررت استدراج إيران إلى عملية طويلة تقوم خلالها بالقضاء على نظامها أو تطويع هذا النظام لسياساتها الإقليمية فيفقد النظام التأييد الداخلي له. ومعنى ذلك أن واشنطن اضطرت إلى العمل الدبلوماسى خوفاً من الآثار المدمرة للمواجهة العسكرية ولكن لكى تحقق أحدى الهدفين أو كليهما معاً، تطويع النظام أو إسقاطه والسيطرة الكاملة على الوضع فى إيران حتى تضمن عدم تحول إيران إلى السلاح النووى فى أي يوم.

رابعاً: هناك احتمال أن يكون هذا العرض قدم لجس نبض إيران، بعد أن تواردت أنباء بأن إيران إما أنها توصلت بالفعل إلى السلاح النووى، أو أنها قرب توصلها إليه، فإن قبلت إيران العرض تكفّل التفتيش بكشف الحقيقة وإن رفضت، فإن رفضها يدل على أنها أصبحت نووية ولكنها عجزت عن ترجمة هذه الورقة النووية إلى مكاسب سياسية. الثابت لدينا فى أى تحليل لقضية الملف النووى الإيرانى أن بعض الحقائق لا يجوز أن تغيب عن البال فى هذا التحليل.

الحقيقة الأولى، هى أن إيران تشعر بأنها مؤهلة للاعتراف بثورتها وبقدراتها كشريك إقليمى.

الحقيقة الثانية، هى أن إيران مصرة على حيازة السلاح النووى وأنه إذا كانت واشنطن تعلم ذلك فدفعها ذلك إلى تقديم مبادرتها، فهي بذلك تخشى على قواتها فى العراق حيث ورد فى تصريحات رايس أن واشنطن مصرة على الدفاع عن قواتها، وأصدقائها وحلفائها.

الحقيقة الثالثة، أن إيران تسعى إلى مفاوضات مباشرة مع واشنطن بعد أن تهكمت على العروض الأوروبية وأنها تريد أن تثبت لواشنطن أنها خصم عنيد يصادق بشروطه ومن مركز القوة. إذا صح ذلك فإن تداعيات خطيرة سوف تنشأ للقوة الأمريكية فى المنطقة والعالم بعد تزايد ظهور الطالبان والجرائم التى ارتكبتها القوات الأمريكية فى العراق وأفغانستان وباكستان والتوتر المتزايد بين واشنطن وإسلام أباد حول عدد من الملفات منها الملف الإيرانى، وتدنى وضع الإدارة الأمريكية فى الداخل والخارج.

الحقيقة الرابعة، أن إسرائيل هى الطرف الرئيسى فى الملف الإيرانى ويستحيل أن تعقد واشنطن صفقة مع طهران على حساب إسرائيل.

الخلاصة، دون نسبق الأحداث، أعتقد أن العرض الأمريكى ليس تغيراً فى الخط الأمريكى ولكنه مناورة فى إطار بحث واشنطن فى حل نهائي لنظام إيران، وليس فقط للملف النووى.

obeikandl.com

(١٥)

ماذا لو قبلت إيران

المقترحات الغربية

لا يزال الجدل محتدما حول ما إذا كانت المبادرة الأمريكية الغربية إزاء الملف النووى الإيرانى مناورة أمريكية أم أن هذه المبادرة مؤشر على تغير استراتيجي حقيقى فى الموقف الأمريكى من الملف الإيرانى. كذلك تحاول الولايات المتحدة استنفاد كل الفرص مع إيران حتى أن وزيرة الخارجية الأمريكية لم تستبعد لقاءات أمريكية إيرانية على المستوى الوزاري أى مفاوضات ثنائية وليس مجرد وجود الولايات المتحدة فى المفاوضات مع الترويكا الأوربية، وهذا تطور كبير أغرى بعض المعلقين بالمضي بعيداً بالتأكيد على أن الولايات المتحدة أصبحت مستعدة لمفاوضات مباشرة مع إيران حول كافة الملفات مما يعنى أن واشنطن تقر بمكانة إيران وجدارتها بالتعامل معها بعد أن رفضت الاعتراف بنظامها منذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران وظل الصراع قائماً بينهما حتى الآن. ولم يعلق هؤلاء المراقبين أهمية كبيره على الموقف الإسرائيلى مادامت المصلحة الأمريكية تتطلب ذلك ومادام التقارب الأمريكى الإيرانى وجد العوامل الموضوعية اللازمة، ومادام هذا التقارب يؤدى إلى ترويض إيران وتخليها عن سلاحها النووى المروع لإسرائيل وقد يؤدى هذا التقارب إلى ما هو أبعد مما ينسجم مع المصالح الإسرائيلية. وهذا الاحتمال والتفسير مقبول إسرائيلياً. ولكن الوجه الآخر للمبادرة الأمريكية ومحاولات استنفاد كل طرق الاقتراب من إيران هو أن هذا الأسلوب الأمريكى يقصد إلى دفع كل الدول الكبرى بما فيها روسيا والصين إلى الانضمام إلى التحالف الدولى الشامل ضد إيران إن رفضت المبادرة الأمريكية، وبذلك تقضى على كل معارضة أو نقد لسياستها. ومن ناحية ثالثة، نعتقد أن واشنطن تواجه ورطة كبيرة مع إيران، لأنه حتى مع تكتيل المجتمع الدولى كله ضد إيران، فإن وجود قرارات عسكرية لدى إيران وقدرتها على استخدامها يضع الولايات المتحدة فى مأزق كبير خاصة إذا كان لديها قرارات نووية وتستخدمها ضد القوات الأمريكية أو ضد إسرائيل. وموضوع هذه المقالة يركز على التداعيات التى تنشأ عن قبول إيران للمقترحات الأمريكية. غير أن أهم هذه التداعيات يمكن فهمها بشكل أوضح إذا وضعنا المبادرة الأمريكية فى إطار نظرية الخيارات الأمريكية

المتاحة أمام إيران. فقد جربت الولايات المتحدة عزل إيران وتشويه صورتها وفرض العقوبات عليها بل ودفع أوربا عنوة إلى الانضمام للعقوبات الأمريكية. كذلك حاولت واشنطن مداعبة شطراً من المجتمع الإيرانى وهو ما أسمته الأدبيات الأمريكية المعتدلين والإصلاحيين ولكن واشنطن اعتبرت النجاح المفاجئ لأحمدى نجاد هزيمة للاتجاه الإصلاحى، وهو مفهوم أمريكى يخضع للمعايير الأمريكية. ولابد أن واشنطن قد لاحظت أن طهران تمارس قواعد اللعبة السياسية وأنها ترسل الإشارات ولكن واشنطن ظلت تتجاهلها أملاً فى أن تحقق واشنطن أهدافها دون مقابل أو تنازلات منها. بقى منهجان أمام الولايات المتحدة أولهما ما تسميه الأدبيات السياسية الأمريكية بالارتباط المشروط أى باللغة الدارجة سياسة الحزمة التى تتضمن فوائد التقارب ومقابل التنازلات فى تسوية شاملة أو صفقة شاملة ، وثانى هذين المنهجين هو استخدام القوة المسلحة. فى المنهج الأول تهدف واشنطن إلى تغيير سلوك النظام وتطويعه أما فى المنهج الثانى فتهدف واشنطن إلى استخدام القوة لتغيير النظام نفسه. ويضرب الأمريكيون مثلاً للمنهج الأول السودان التى تعاونت مع الولايات المتحدة وفق الخطة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، ثم لتسوية قضية الجنوب، وأخيراً، للسلام فى دارفور، حيث قايضت الخرطوم تنازلاتها بالضغوط الأمريكية. كما يضربون للمنهج الثانى مثلاً ما حدث فى العراق بإسقاط نظام صدام حسين. وقد أشار فلاينت ليفريت رجل السياسة والمخابرات الأمريكى فى كتابه "وراثة سوريا: اختبار بشار بالنار" الصادر عام ٢٠٠٥ من معهد بروكينجزو الذى أعد خصيصاً بناء على طلب مارتن أنديك مدير المعهد والسفير الأمريكى اليهودى السابق فى إسرائيل والذى كافأته مادلين أولبريت وزير الخارجية الأمريكية السابقة على تجسسه لصالح إسرائيل بنقله إلى واشنطن وتعيينه مساعداً لوزيرة الخارجية لشئون الشرق الأوسط وهى نفس المهمة التى يتولاها الآن دافيد والش، أشار ليفريت إلى أن واشنطن يجب أن تجرب مع سوريا منهج الارتباط المشروط والذى لا نظن أن واشنطن مهيأة نفسياً له فى الوقت الحاضر خاصة وأن عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية واستمرار سيطرة وزارة الدفاع نسبياً حتى الآن على قرارات السياسة الخارجية يجعل تجربة هذا المنهج صعباً.

ونحن نعتقد أنه فى الحالة الإيرانية، ربما تعرض واشنطن منهج الارتباط المشروط ليس لكى تنفذه ولكن لكى تعد العدة تماماً لضرب إيران، رغم أن واشنطن

تناشد إيران قبول المبادرة واستبعاد المواجهة مع واشنطن، وهى لغة غريبة على الإدارة الأمريكية تدل إما على مأزق واشنطن أو على اقتراب ضرب إيران. وإذا صح ذلك، فلابد أن يكون تصريح الرئيس الإيرانى بأنه سيعطى فرصة لدراسة المقترحات الغربية قد أزعج واشنطن، تماماً كما أزعجها مؤشرات قبول صدام حسين بالوساطات التى جرت لكى يقبل الانسحاب من الكويت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ٩٠-١٩٩١، لأن قبول العراق بالانسحاب يحبط المخطط الأمريكى الهادف إلى ضرب العراق والتواجد فى الخليج انتهاء بأحتلال العراق نفسه.

على أية حال، إذا قبلت إيران المقترحات الغربية، ترتب على ذلك فى البداية أن إيران لن يقدر لها حيازة سلاح نووى لأنها سوف تكون خاضعة للاشراف الدولى والأمريكى والتفتيش المستمر. أما من الناحية السياسية فإن شكلاً من أشكال الشراكة السياسية بين إيران وواشنطن سوف ينشأ فى الخليج وأفغانستان وخاصة فى العراق مما يؤدى إلى تواجد إيرانى رسمى فى العراق وتقسيم العراق ومناهضة الطابع العربى فيه، ولكن هذه الشراكة سوف تضع قيوداً على سياسة إيران فى الخليج وسوف تضحى واشنطن بحق الإمارات العربية فى الجزر، كما أن إيران سوف تغير مواقفها من حزب الله وسوريا وتعدل موقفها فى القضية الفلسطينية ومن حماس. وهذه كلها مكاسب هائلة للولايات المتحدة لصالح إسرائيل لم تتمكن من تحقيق أى منها حتى الآن، كما ستوفر لإسرائيل التفرد بالسلاح النووى. ولكن مثل هذه التسوية لن تكون نهاية المطاف فى نظر واشنطن، وإنما سوف تكون بداية لالتصاق أمريكى بإيران.

ونحن نعتقد أنه لا يمكن التعايش الكامل بين حكومة الثورة الإسلامية وبين الولايات المتحدة وسوف تسعى واشنطن إلى إعادة إيران إلى مرحلة ما قبل هذه الثورة. فليس سراً أن واشنطن عازمة على أن تعتبر مرحلة الثورة الإسلامية جزءاً من تاريخ المنطقة، ولكن سياسات هذه الثورة فى التحليل الأخير أسهمت فيما وصلت إليه السياسات الأمريكية فى المنطقة من مكاسب.

إن العرض الغربى يتطلب دراسة دقيقة من إيران فى حساب المحاذير والفرص والمخاطر، لأن الرفض أو القبول كليهما يحدد الكثير بالنسبة لإيران فى هذه المواجهة الفاصلة.

(١٦)

إسرائيل ودارفور:

توظيف الأخلاق فى خدمة السياسة

العلاقة بين إسرائيل ودارفور علاقة حميمة فيما اتهمت إسرائيل رسمياً من جانب الحكومة السودانية بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه. ومادامت إسرائيل تقدم بذلك فلابد أن يكون الهدف الأمريكى فى دارفور ليس إنقاذ سكانها أو بعضهم من الهلاك لأن السلوك الأمريكى فى العراق وفى غيرها يجعل سعيها إلى الخير أمراً مشكوكاً فيه ولذلك فالأرجح أن يكون هدف إسرائيل والولايات المتحدة هو تمزيق السودان أو استخدام مأساة دارفور لتحقيق أهداف سياسية من الحكومة السودانية وإضعاف هذه الحكومة حتى يفلت الإقليم من حضن السودان الأم مثلما يّمكَن الطفل فى الولايات المتحدة من التمرد على سلطة والديه بل وله الحق فى مقاضاتهم وفق القانون. هذه الخلاصة، أصبحت واضحة بعد أن أحرج المتمردون الحكومة الأمريكية التى حاولت أن تستخلص لهم أكبر قدر من التنازلات فى اتفاق السلام الذى أبرم فى أبوجا برعاية إفريقية ودولية وهللت له كل الأوساط بعضها يأمل أن ينتهى المأساة وبعضها الآخر يأمل فى غير ذلك. فقد ثبت أن رفض المتمردون للاتفاق بل مهاجمتهم للشعب فى دارفور ودفعه إلى التظاهر رفضاً للاتفاق يعنى أمراً واحداً وهو أن التمرد لا يكترث بالشعب ولا يهمه المجازر والمأساة وأنه ادعى أنه يدافع عن فصول من القسوة التى أنزلتها بالشعب الحكومة السودانية ولذلك آن الأوان أن تدرك الدول الغربية أن التمرد عبر التاريخ لا يكترث كثيراً بآلام الشعوب التى يجندونها إلا قليلاً وأن التمرد ينقلب إلى مكاسب شخصية يتقاضاها زعماؤهم ثمناً للمخاطرة.

تلك كانت الخلاصة المدهشة التى سجلها أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين ومن المتخصصين فى شئون دارفور والسودان هو Alan J. Kuperman الأستاذ بجامعة تكساس والذى حرر كتاب "المقامرة بالتدخل الإنسانى : الخطر المعنوى، التمرد والحرب الأهلية" وعنوان مقالته المنشورة فى الهيرالدتريبيون يوم ٢٠٠٦/٦/١ عنوان غريب وهو "الادعاء الاستراتيجى بوضع

الضحية" وينصح الكاتب بأن يتم إفهام المتمردين المدللين بأن اللعبة قد انتهت وإطلاق يد الجيش السودانى لتأديبهم مع الاحترام لقواعد القانون الدولى الإنسانى فى ذلك، والتعاون مع الحكومة السودانية لضبط الأوضاع فى دارفور. وهذه الخلاصة الممتازة لا يعيبها سوى حسن النية الزائد فيها وحيث تغفل أن التدخلات الدولية لا تهدف دائماً إلى مواجهة المآسى وإنما استغلال المآسى للترويج لسياسات أو استغلال أوضاع. وهذا هو ما قصد إليه الكاتب الصهيونى جوشوا ميتنيك مراسل صحيفة الكريستيان ساينس مونتيور فى عدد يوم ٢٠٠٦/٦/٢ فى مقالته بعنوان "الإبادة فى السودان تسقط عند أبواب إسرائيل". خلاصة الرسالة التى اجتهد الكاتب فى تسجيلها هى أن عدداً من اللاجئين السودانيين، الظاهر أنهم من الجنوب، ادعى أنهم من دارفور وأنهم مسلمون وسودانيون أى من بلد يعادى إسرائيل اضطرتهم المأساة إلى اللجوء إلى بلد عدو فانقسم الرأى فى إسرائيل إزاء هذا الموقف، حيث أيد بعضهم قبول هؤلاء اللاجئين، بينما رفض البعض الآخر الوثوق فى هذه المجموعة التى تنتمى إلى بلد معاد وأن مأساتهم لا علاقة لإسرائيل بها. أما المتعاطفون مع اللاجئين السودانيين فقد أشفقوا عليهم لأسباب عديدة منها أنهم ذكروهم باللاجئين اليهود الفارين من المحرقة أثناء الحرب العالمية الثانية والذين اضطروا إلى الارتماء أمام أبواب دول أخرى بطريقة غير قانونية. ثم شرح الكاتب إلى نقطة أخرى وهى أن هؤلاء اللاجئين اضطروا إلى التسلسل عبر مصر بعد أن ضاقت مصر بهم وذاقوا الموت على يد قوات الشرطة المصرية، وأن وزير الداخلية الإسرائيلى رونى بارأون أبلغ أعضاء الكنيست أن قوات الأمن تحاول عادة ردهم إلى الجانب المصرى من الحدود، هذا رغم أن إسرائيل تقوم بقتل رجال الشرطة المصريين من حين لآخر بحجة التسلسل إلى الجانب الإسرائيلى مما دفع مصر إلى الضيق من تكرار هذه الحوادث فاحتمت مؤخراً بعد مقتل أثنين من جنود الأمن المركزى على الحدود. ثم ينتقل الكاتب إلى تسجيل ملاحظات نجل أحد ضحايا المحرقة لكى يذكر القراء بها إذ يقول "نحن أفراد الشعب اليهودى التى أحرقت الهولوكوست ذاكرتهم لا يمكننا أن نهمل اللاجئين من الإبادة فى دارفور الذين يطرقون أبوابنا لأننا نحن أيضاً جربنا الإبادة، وانتهز المناسبة لكى يذكر بعدد ضحايا المحرقة الذى يشكك فيه المؤرخون والسياسيون وآخرهم الرئيس الإيرانى،

والذى أدت ملاحظاته إلى ملاحقة أمريكية وإسرائيلية لن تنتهى إلا بحرب عالمية أو بإسقاط نظامه فيما يعرف الآن اختصاراً بالملف النووى الإيرانى. وفى لفتة رابعة ينتقل الكاتب عن المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية أنهم لن يعيدوا أحد من طالبى اللجوء إلى دارفور، وهذا المتحدث هو نجل أحد الناجين من الهولوكوست. إن هذا التشابه الذى يراه الكاتب بين الإبادة فى معسكرات الاعتقال النازي وبين الإبادة فى دارفور يهدف فى الواقع إلى تذكير العالم بمأساة اليهود التى تتعرض الآن للتكذيب وادعاء المبالغة والابتزاز. ثم أن الكاتب يستغل مأساة هؤلاء اللاجئين للإيهام بأن الإسرائيليين تتفطر قلوبهم شفقه على من يتعرض للإبادة وجيشهم ومستوطنوهم يعملون بإخلاص على إبادة الشعب الفلسطينى وهم يعتقدون أن العالم لا يرقب باهتمام سلوكهم الذى يعتبر أقسى آلاف المرات فيما عانوه فى الهولوكوست. إننى أظن أن الهولوكوست حقيقة، ولا يهم العدد وإنما المهم أنه جريمة، ولكنى أظن أيضاً بأن التركيز به يثير على الفور أكبر هولوكوست فى التاريخ وهو محاولة إدخال الشعب الفلسطينى إلى متحف التاريخ، فلا أحد يغفل عن أن المشروع الصهيونى يريد الأرض ويبيد السكان، كما أنه يتفنن فى صفوف الإبادة، وهل هناك اسم آخر لما يواجهه الشعب الفلسطينى الآن بحجة رفض حماس شروط التعامل مع إسرائيل وهل يمكن تفسير القسوة التى لم يعترفها الإنسان فى تاريخه لسلوك القوة الإسرائيلية وإبادتها للأفراد بالصواريخ، ولا أظن أن أنبياء بنى إسرائيل لا يمكنهم أن يبرروا لنا الطريقة التى اغتيل بها شيخ هرم معوق خارج لتوه من صلاة الفجر وهو الشيخ أحمد ياسين أو هدم المنازل فوق رؤوس أصحابها.

(١٧)

ظاهرة تفتيت الدول و انعكاساتها في العالم العربي

أثار استقلال جمهورية الجبل الأسود في أوائل يونيو ٢٠٠٦، ظاهرة تتنامى و تلقي ثقلها على مستقبل النظام الدولي كما تلقى بتداعياتها على المنطقة العربية. ويبدو أن النصف الثاني من القرن العشرين قد أكمل اتجاهاً أحدثته الحرب العالمية الأولى و هو تفتيت عدد من الإمبراطوريات الكبرى هي الإمبراطورية العثمانية التي لعبت دوراً رئيسياً في سياسات الشرق طوال ثمانية قرون، كما تفككت الإمبراطورية النمساوية المجرية إلى دولتين هما النمسا والمجر. أما الإمبراطورية الروسية فلم تتفكك إنما حلت موسكو محل بطرس برج كعاصمة للإتحاد السوفيتي، الذي ضم مناطق أخرى لم تكن جزءاً من الإمبراطورية الروسية ، لكن الإمبراطورية السوفيتية كانت أكثر توسعية من الإمبراطورية الروسية. و بعد الحرب العالمية الثانية شهدت أوروبا قيام الاتحاد اليوغسلافي و محاولات الوحدة العربية. غير أنه في أواخر الثمانينات من القرن العشرين بدأت موجة التفكيك بانهيار الاتحاد السوفيتي، ثم الاتحاد اليوغسلافي ، و ما أعقب ذلك من حروب و صراعات عرقية و دينية و تطوير لحق تقرير المصير الذي كان من المقرر في البداية للاعتراف بالهويات الدينية و العرقية وكان يهدف من نظرية الرئيس الأمريكي ولسون عام ١٩١٤ إلى تفجير الإمبراطورية العثمانية، وهو ما حدث بتشجيع القومية الطورانية و تخفف تركيا من جسدها الإمبراطوري الذي رأى أتاتورك أن هذا الجسد هو الذي طغى على القومية الطورانية وأعاقها عن الانطلاق والالتحام بانتمائها الأوروبي التلقائي حسبما أشار أتاتورك في مذكراته.

و رغم أن المجتمع الدولي لا يزال يصر على أن الدولة هي النواة الأساسية للنظام الدولي وأن المحافظة عليها هو من أهم شروط الاستقرار في العلاقات الدولية وهو ما ترجم في الإطار الأفريقي بمبدأ قدسية الحدود و عدم قابليتها للمراجعة وهو ما حافظ حتى الآن على وحدة الدولة الأفريقية ضد محاولات الانفصال، إلا أن الظاهرة الحديثة، وهي تفتيت الدول، انطلقت بسرعة كبيرة خلال

Obeikandl.com

العقد الماضي بحيث يمكن القول أن العقد القادم سوف يشهد صراعاً بين المبادئ المتعلقة بسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية و احترام شؤونها الداخلية و هي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبين تيار التفكيك الذي قد يصل معه عدد دول العالم إلى ٢٢٠ دولة خلال العقد القادم. ولذلك نحاول في هذه المقالة أن نسجل هذا التيار الذي يخشى أن يصبح ظاهرة عامة، وانعكاساته على المنطقة العربية، وأخيراً أثر هذه الظاهرة على مستقبل النظام الدولي وقسماته التي قد تتطور في المستقبل، فهي إذن رؤية استشرافية على المدى القصير خلال العقد القادم وهو العقد الواقع بين ٢٠٠٧-٢٠١٧ وهو المدى الزمني لكثير من الدراسات الدولية والوطنية التي لم تأخذ في اعتبارها هذه الظاهرة الجديدة و انعكاساتها لخطيرة.

وإذا كانت الظاهرة تتكون من أحوال متماثلة، فإن ظروف كل حالة تختلف من حالة إلى أخرى، ولابد من تقديمها حيث يمكن استخلاص القواعد التي قد تحكم هذه الظاهرة. الأصل أن الولايات المتحدة هي التي خططت لتفكيك الدول العربية حتى لا تبقى دولة واحدة قوية تواجه إسرائيل. فقد توجهت واشنطن إلى أقوى أطراف النظام العربي و الإقليمي، بدأت بتطويع مصر ثم أقدمت على تقسيم العراق بعد أن مهدت لذلك خلال تحالفها مع صدام حسين، وهي تحاول تقليم أظافر إيران بتطويع النظام أو تغييره أو كسره حتى لا تكون إيران طرفاً ولو بعيداً فيما كان يسمى الصراع العربي الإسرائيلي. ومن الواضح أن تفتيت العراق كان متعمداً ولن تكون حالة العراق هي الأخيرة في العالم العربي. ولعل السودان قد قطع شوطاً في سبيل التقسيم بحيث يتصور دعاة التقسيم أن الخرطوم وما حولها أو شمال السودان ستكون عاصمة تاريخية كما حدث مع بغداد، مع فارق واحد، وهو أن واشنطون طوعت الحكومة السودانية، ومع ذلك تقدمت بعد التطويع إلى تقسيم السودان في هدوء دونما اكتراث باعتراضات الحكومة السودانية. أي أن التطويع ليس بديلا عن التقسيم خلافا للنظرية الأمريكية التي تزعم أن على الدول المستهدفة أن تختار بين تغير سلوكها أو تغير نظامها.

والأصل أيضاً أن الولايات المتحدة هي التي خططت لتفكيك الاتحاد السوفيتي، فتفكك على الأثر الاتحاد اليوغوسلافي. ولكن تفكيك الاتحاد السوفيتي اعتمد على إثارة النزعات القومية والدينية مما أدى إلى تفجير الإمبراطورية

السوفيتية من الداخل ، ولكن يبدو أن واشنطن لم تقتنع بذلك خوفاً من إعادة التئام الجمهوريات السوفيتية السابقة، إما في إطار تجدد القومية الروسية، أو في إطار مظاهر الاتحاد السوفيتي السابق. فاستمرت واشنطن في مطاردة الوجود الروسي في الجمهوريات السابقة، بعد أن حاربت النفوذ الروسي فيها، بل إنها تتجه بوضوح إلى تفكيك الاتحاد الروسي نفسه ولهذا السبب اعترضت موسكو على الاتجاه إلى منح الاستقلال لإقليم كوسوفو. وعلى العكس تؤيد موسكو استقلال جمهورية ترانسدنيستريا التي أعلنت في أواخر مايو ٢٠٠٦ عزمها على إجراء استفتاء على الاستقلال على غرار الجبل الأسود، وهي جمهورية تضم سكاناً يتحدثون اللغة الروسية. معنى ذلك أن نموذج كوسوفو والجبل الأسود الذي قرر استفتاء مايو ٢٠٠٦ استقلاله عن صربيا قد جدد الحديث عما يعبر عنه بحق تقرير المصير الذي كان قاصراً على استقلال الأقاليم المستعمرة عند الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، أو حق الأقليات في التعبير عن خصوصياتها الدينية والثقافية والعرقية. عندما ظهر المبدأ نفسه في أوائل القرن العشرين. و لما كانت روسيا تشعر بالمرارة تجاه واشنطن وبعض الجمهوريات السابقة التي تناهض الوجود الروسي بشكل مزايداً، فقد اتخذ هذا المنحى شكل الحرب الباردة داخل هذه الجمهوريات، فقد ساندت موسكو تمرد جيوب في جمهورية جورجيا خاصة أوسينيا وأبخازيا، وهي تتمتع بالفعل باستقلال ذاتي لكنها لم تحصل على الاعتراف الدولي. غير إن الشيشان التي استقلت ذاتياً بالفعل لعدة سنوات خلال العقد الأخير من القرن العشرين كانت أكبر التحديات لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولا يزال الغرب يتخذ موقف المناورة في القضية لإثارة روسيا تحت ستار ممارساتها المنافية لحقوق الإنسان، وترفض واشنطن إدراج الشيشان ضمن خريطة مكافحة الإرهاب العالمية حتى رغم علمها بالعلاقة بين تنظيم القاعدة وبين مقاتلي الشيشان.

والعكس، فإن الجيش (١٤) الروسي قد ساعد مقاطعة ترانسدنيستريا على الانشقاق على إقليم مولدوفا الذي ينحدر سكانه من أصول رومانية. كذلك تمكنت أرمينيا من السيطرة بعد حرب قاسية مع أذربيجان على إقليم ناوجورنوكاراباخ. بل إن رئيس أوسيتيا الجنوبية المنشقة على جورجيا قد طلب في أوائل يونيو ٢٠٠٦ من روسيا أن تضم إقليمه وقال إنه سوف يعرض على المحكمة الدستورية في

روسيا حق أوسيتيا الشمالية والجنوبية في العودة إلى روسيا حيث كانا وحدة واحدة عندما ضمتها روسيا القيصرية في القرون السابقة، و يذكر أن أمة أوسيتيا التي كان أسمها ألانيا هي أمل أبناء أوسيتيا الحالية، ولا يزيد عدد سكان الإقليمين عن ١٥٠ ألف نسمة.

ومؤدى ما تقدم أن عملية تفتيت الجمهوريات السابقة و ضم أجزائها إلى روسيا مقابل سياسة تقليص الوجود الروسي فيها تقع ضمن الحرب الجديدة بين موسكو وواشنطن. أما تفتيت يوغسلافيا فقد كان عملاً مشتركاً بين واشنطن والأمم المتحدة التي ارتكبت تحت بصرها وفي إطار مسؤولياتها أبشع الجرائم.

أما في العالم العربي، فإن تفتيت الدول في آسيا الوسطى وروسيا و من قبله تيمور الشرقية سوف يدفع وتيرة التفتيت في العالم العربي. ومعلوم أن تفتيت العراق لأسباب تتعلق بإسرائيل سوف يؤدي إلى تعقيدات إقليمية خطيرة أبرزها قضية الأكراد و الصراع بين حق تقرير مصير بعض الأقليات، وحق الدول التي تعيش فيها الأقليات في المحافظة على سلامتها الإقليمية، فضلاً عن تعقيدات قضية الشيعة التي خلفتها الولايات المتحدة الأمريكية وضغوطها على الدول العربية الرئيسية محاربة العروبة والإسلام وفشل محاولات الوحدة العربية. ولعل احتلال العراق قد أرتبط بأعلى درجة من تحقير العروبة ورموزها، في الوقت الذي تدافع فيه واشنطن في الهوية الصهيونية و تصويرها على إنها قومية تاريخية، و بذلك توظف واشنطن الفكرة القومية توظيفاً

سياسياً متناقضاً، فتشجع قوميات انفصالية وقوميات استعمارية توسعية عندما يكون ذلك خدمة لمصالحها، بينما تحطم الروابط القومية العربية و الإسلامية لإضعاف المنطقة العربية و الإسلامية لصالح إسرائيل.

أما أثر ظاهرة التفتيت على النظام الدولي، فلا شك أنه كلما قل عدد أعضاء المجتمع الدولي كلما كان من السهل إدارة العلاقات فيما بينها سواء من خلال الدولة المركز أو من خلال تفاعل العلاقات بين مختلف أحجام الدول و أوزانها. فالأمم المتحدة التي بدأت بأقل من خمسين عضواً تختلف عن تلك التي تضم في عضويتها مايربو على المائتين. من ناحية أخرى فإن طائفة جديدة من الدول نتيجة

هذا التفتيت تعرف بالدول الأكثر صغراً MINI STATES تضاف إلى الدول القزمية Micro STATES تزيد عدد مجموعات الدول العظمى و الكبرى والمتوسطة ثم القزمية و الميكرو. يؤدي هذا الوضع إلى شيوع الغموض و المزيد من الصراعات في عصر يتكتل فيه الغرب سياسياً و اقتصادياً بينما يقاوم حركات الانفصال القومية أو العرقية والثقافية أو السياسية في إيطاليا و فرنسا وبريطانيا وغيرها.

غير أن تفتيت الدول خارج الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي قد يمتد إلى مناطق أخرى ويتطلب وضع قواعد جديدة للتحالفات والصراعات الدولية وهي

نقطة جديدة بالدراسة الجادة من الآن ما دام بروز الظاهرة قد أصبح أمر لافتاً للباحثين والمراقبين.

وأخيراً، فإن الإصرار على تمزيق الدول في العالم العربي بعد تمزيق الروابط و التحالفات بين الدول العربية نفسها يتطلب الوعي والحذر والعمل المضاد والإصرار على الوجود العربي، بل إعادة صياغة الفكر القومي العربي الذي ثبت أنه حارب فكرة الدولة التي نشأت في ظروف معينة، ودفع صوب توحيد هذه الدول إلا أن هذا الفكر القومي كان ضمانة هامة وخطاً متقدماً للدفاع عن الدول العربية كحد أدنى والتي تتعرض الآن لكل الأخطار. ولكن المحقق إن إعادة صياغة الفكر القومي تعني استيعاب

التجارب السابقة والعثور على السياسة القومية التي تحقق التماسك العربي وتدفع عن العالم العربي هذا العدو الجديد.

obeikandi.com

(١٨)

جوانتانامو

و التآكل الأخلاقي للولايات المتحدة

تواجه الإدارة الأمريكية ضغوطاً هائلة لإغلاق معسكر جوانتانامو بعد زيادة الفضائح الأخلاقية فيه. فقد أصبح معتقل جوانتانامو في كوبا محل أنظار العالم ، وأحد تداعيات الحملة الأمريكية على أفغانستان حيث حاولت واشنطن أن توهم العالم بأن غزوها لأفغانستان وإعتقالها لبعض المقاتلين الأجانب فيها ونقلهم الى جوانتانامو هو أحد حلقات الانتقام الأمريكية مما حل بواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١، وهي أكذوبة كبرى لأن غزو أفغانستان كان معداً سلفا لأسباب تتصل أساسا بفزع الولايات المتحدة من التنين الأصفر الصيني.

وسوف يسجل التاريخ أن معسكر جوانتانامو هو المصيدة التي وضعت واشنطن نفسها فيها واستنزفت بسببها الجزء الأكبر من طاقتها الأخلاقية، وأن انهيار القوة الأمريكية مرت بمحطات عديدة ربما ستكون جوانتانامو أبرز هذه المحطات، مثلما كانت في المرة الأولى هي أهم محطات تحلل الأمبراطورية السوفيتية. وهذا المعتقل يشير الى قدرة الولايات المتحدة الفائقة على تدمير نفسها ، ولذلك يرى البعض بحق أن الولايات المتحدة بحاجة الى عشر سنوات على الأقل من نوعية إدارة بوش حتى تضع البداية الصلبة لانهيار الولايات المتحدة بعد أن فقد النظام السياسي الأمريكي بريقه وأصبحت واشنطن تتصرف على المستوى الداخلي والدولي مثل الدول الدكتاتورية في العالم الثالث بما في ذلك فقدان المكانة و المصداقية ، وتكرار الكذب و الخداع ، فلم يعد يصدقها أحد وهي لاتزال تظن أنها خدعت العالم كله ، ورسمت علامات استفهام ضخمة حول مصير النظام الديموقراطي الغربي، ومصداقية القيم التي يدعو بقية دول العالم إليها ، فإنطبق عليهم قول الشاعر العربي :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله .:. عار عليك إذا فعلت عظيم

وقد أصبح معسكر جوانتنامو ورطة حقيقة للولايات المتحدة بعد أن صار بالفعل مصدرا لتآكل السمعة الأخلاقية للقوة الأمريكية. ففي جوانتانامو مارس الجيش الأمريكي أبشع صور التعذيب لمن اعتبروهم سلفاً مجرمين وإرهابيين، فصار تعذيبهم جزءا من منهج التعامل معهم وفق النظرية الأمريكية بأن قرار واشنطن ينعت أي فرد بالإرهاب يزيل عن هذا الشخص كل حق له في العيش والكرامة. في هذا المعسكر ارتكب الجيش الأمريكي أيضا جرائم القتل والتشويه مدعيا أن الضحايا قد انتحروا. وفي هذا المعسكر طعن المعتقلون في احترام دينهم وكتابهم المنزل القرآن الكريم، وحدث ذلك بكل مشاعر الانتقام والاحتقار لأتباع هذا الدين. كذلك أدت الممارسات الأمريكية في المعسكر والتستر على الجرائم داخل المعسكر ومنع زيارات المنظمات الإنسانية الدولية للمعتقلين إلى فزع الرأي العام العالمي من سلوك السلطات الأمريكية الرسمية التي استفزت الرأي العام الأمريكي فطالب باستقالة وزير الدفاع ،ثم تدنت شعبية الرئيس بوش إلى أدنى مستوى في التاريخ الأمريكي.

وقد احدث الكشف عن أسماء و شخصيات و جنسيات المعتقلين حرجاً بالغاً لدى الحكومات العربية التي نظرت إلى هؤلاء المعتقلين نظرة القلق العميق، فهم في نظرها إرهابيون وخطر على أمنها، ولذلك فهي تتجنب إثارة قضيتهم، وليست مستعدة للمطالبة بإعادتهم، فأثار ذلك الكثير من الاضطراب في علاقة الشعوب العربية بحكامها، ولكن فضائح المعسكر شجعت هذه الشعوب على الجرأة في المطالبة بمحاسبة الحكومة الأمريكية، وتحول شعور التبرؤ من المعتقلين إلى شعور بالحرص والدفاع عن حياتهم وحريتهم، فاضطرت الحكومات العربية إلى التحرك قليلا بعيدا عن موقفها اللامبالى، فكانت المحصلة هي ازدياد الكراهية للولايات المتحدة، مما أسهم في تشويه صورتها لدى الرأي العام العربي.

غير أن أهم تداعيات جوانتانامو التي أصبحت كابوسا للولايات المتحدة هو هذه الدوامة الضخمة التي لن يتوقف أثرها عند معسكر جوانتانامو. وهذه الدوامة في الواقع بدأت باتفاق سري بين الحكومة الأمريكية و عدد كبير من دول العالم خاصة في أوروبا لنقل معتقلي جوانتانامو إلى سجون سرية في هذه الدول لتعذيبهم وانتزاع الاعترافات السرية منهم بعيدا عن المسرح الأمريكي. وقد نشرت

الصحف الأمريكية وبعض المنظمات الإنسانية الأمريكية الأنباء الأولى عن هذه السجون الطائرة، فنفت الحكومات الأوروبية ذلك بإصرار، ثم بدأ النفي يتراخى حتى أجرى البرلمان الأوروبي تحقيقات موسعة أثبتت تواطؤ الحكومات الأوروبية مع المخابرات الأمريكية، فقرر البرلمان لوم هذه الحكومات مما كشف القيم الديمقراطية الغربية وتلاعب الحكومات الديمقراطية بشعوبها التي وضعت ثقتها فيها لصالح العلاقات مع الولايات المتحدة. وترتب على ذلك إحراج هذه الدول التي واجهت الرئيس بوش في القمة الأوروبية الأمريكية يوم ٢٠٠٦/٦/٢١ في فيينا وطالبته بإغلاق معسكر الفضائح، فانضمت بذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وغضب الرأي العام العالمي.

وكانت الحكومة الأمريكية قد رفضت تطبيق اتفاقيات جنيف على معتقلي جوانتانامو واعتبرتهم مقاتلين أعداء (Enemy Combatants) كما ظل المعتقلون في سجنهم دون توجيه أي اتهام لهم، فضلاً عن رفض زيارتهم حتى تظل أخبار المعتقلين حكراً على السلطات الأمريكية التي فقدت مصداقيتها.

ولقد تسببت السياسات الأمريكية في انهيار سمعة الولايات المتحدة وتوتر العلاقات الأمريكية الأوروبية، وتعرية سياسة مكافحة الإرهاب، بل وتدني سمعة الولايات المتحدة واتهامها بأنها هي التي تتزعم معسكر الإرهاب، ولذلك لانعتقد أن المحاولات الأمريكية لترقيع الثقوب السوداء في الثوب الأمريكي سوف تفلح في إصلاحه مهما حاولت الدبلوماسية الشعبية أو العامة أن تفعل ذلك، لأن إصلاح الجسد يسبق ترميم ظل الجسد أو صورته.

و لم تكن الولايات المتحدة مستعدة نفسياً لكي يمثل وفدها الضخم الذي يضم ٢٦ عضواً أمام لجنة العشرة المنبثقة عن لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والمعاملة الخاصة بالكرامة الإنسانية، والتي واجهها الوفد الأمريكي في جنيف بأسئلة صعبة، وفندت منظمات حقوق الإنسان التي شاركه في مواجهة الذرائع والبيانات الأمريكية التي حاولت فصل المسئولية الرسمية عن جرائم التعذيب بالادعاء بأن المخالفات فردية وليست سياسة منهجية للسلطات الأمريكية، وأن واشنطن ملتزمة بمعاهدة التعذيب وعازمة على احترامها، كما رفضت اللجنة تذرع

الوفد الأمريكي بحساسية المعلومات عن بعض السجناء حتى يبرر وقائع التعذيب، وهو أمر أنتقده أعضاء فى الوفد الأمريكى نفسه، حيث أكدوا حق اللجنة الدولية في السؤال وواجب الوزير الأمريكي أن يجيب. وقد أكدت منظمات حقوق الإنسان في بياناتها وتقاريرها أن هذه الانتهاكات الأمريكية تستند إلى سياسة وتعليمات رسمية، مثلما اعترف أحد رجال المخابرات الأمريكية بان التعذيب كان مألوفاً في الممارسات الأمريكية قبل ١١ سبتمبر، وبعد ذلك اشتد التعذيب ولكنه صار بغير قناع.

ومن الواضح أن انهيار الولايات المتحدة لن يتم بحروب خارجية وإنما سوف يتم تدريجياً عبر العقود القليلة القادمة من خلال تآكل السمعة والمكانة الأخلاقية للقوة الأمريكية، وإذا لم يتم مهاجمة السواحل الأمريكية الغربية بصواريخ كورية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفكك الولايات المتحدة الأمريكية وفقدان ثقة الولايات في الحكومة المركزية خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسات الأمنية والخارجية، فتبحث كل ولاية منها عن أمنها الخاص بعيدا عن المظلة الفدرالية، وحينذاك ستكون تلك هي النهاية السريعة للامبراطورية الأمريكية وهو ما يدركه خصوم الولايات المتحدة جيداً.

obeikandl.com

(١٩)

حتى لا يقع العالم العربى
فى الفتنة الإسرائيلية فى غزة

يبدو أن العالم العربى قد أصيب بالارتباك فى قراءة المشهد الفلسطينى بسبب الإدارة الإسرائيلية للمشهد الفلسطينى. ويخشى أن يقع العالم العربى فى فتنة القراءة الإسرائيلية والإخراج الإسرائيلى لهذا المشهد. ولذلك فقد يكون من المفيد تقديم بعض الملاحظات التى تتصل بقراءة العالم العربى للمشهد الفلسطينى.

وفق السياق الزمنى للأحداث هاجم الفلسطينيون موقعا عسكرياً إسرائيلياً على الحدود بين غزة وإسرائيل فقتلوا عدداً من الجنود وأسروا أحدهم وقرروا مقايضته بعدد من الأسرى الفلسطينيين من النساء والأطفال الذين يعانون فى سجون الاحتلال. أكدت تقارير إسرائيلية بأن هذه العملية تعد تطوراً نوعياً فى عمليات المقاومة ضد إسرائيل وهزيمة للموساد والمخابرات العسكرية الإسرائيلية، كما ظهرت الحكومة الإسرائيلية وقد أصابها الارتباك ثم أعلنت أن أولمرت أمر الجيش بعمليات مفتوحة وواسعة ضد غزة واتهمت إسرائيل حكومة حماس بالإرهاب، كما اتهمت أبو مازن بالعجز عن وقف الإرهاب وأمهلت الحكومة الفلسطينية ٢٤ ساعة لإطلاق سراح الأسير وإلا واجهت العواقب. وفى اليوم التالى أى يوم ٦/٢٩ بدأ الاجتياح الإسرائيلى لقطاع غزه براً وبحراً وجواً، كما قامت إسرائيل باعتقال معظم أعضاء الحكومة الفلسطينية وعدد كبير من أعضاء حماس فى المجلس التشريعى. وفى مساء يوم ٦/٢٩ أعلن أولمرت أنه قرر بعد التشاور مع رؤساء الأجهزة الأمنية عدم توسيع عملية الاجتياح، وإن كان القصف المدفعى والصاروخى وأعمال الاغتيالات قد استمرت وفق خطة منظمة تستهدف القيادات الميدانية وقطاعات من الشعب الفلسطينى. هذا الموقف يثير عدداً من الملاحظات الضرورية لتحليله وفهمه ووضعه فى سياقه الصحيح.

أولاً: أن قرار الاجتياح الشامل لغزة ردا على أسر جندى واحد فى عملية عسكرية يهدف إلى إرسال عدد من الرسائل، أهمها أن الشعب الفلسطينى بأكمله لا يعدل مجرد جندى إسرائيلى واحد، وهذه الرسالة مؤلمة بالنسبة للدول المجاورة

التى يقتل جنودها وهم يؤدون واجبهم الرسمى ثم يصبح اتهام إسرائيل لهم والذى تسبب فى قتلهم معلقاً، ومع ذلك لا تظهر دولتهم أى غضب أو شعور بالخسارة. وبصراحة أكبر وللتاريخ أقول أن تكرار قتل إسرائيل لجنود مصريين وهم فى مواقعهم الرسمية وفى الأراضى المصرية دون أن تعلق الحكومة المصرية رسمياً على ذلك ينطوى على ظلم مزدوج فهو ظلم للجنود الضحايا، ولأسرهم، كما أنه ظلم للشعب المصرى، أما الظلم الذى لحق بالضحايا فيتمثل فى أن سكوت الحكومة المصرية على قتلهم على أراضيهم، وهو أبشع صور التفريط بالسيادة المصرية، يعنى التسليم بأن اتهام إسرائيل لهم بدخول أراضيها ليس دخولا بريئاً، وأن هؤلاء الضحايا وفقاً لهذا المنطق يستحقون القتل بسبب "غبائهم" وعدم قدرتهم على التمييز بين خط الحدود المصرية والإسرائيلية، وهو أمر شائن بالنسبة لمصر. كذلك فإن هذا السكوت قد يعنى أن هؤلاء الضحايا قد كلفوا بعمليات داخل إسرائيل وأنهم بسبب "غبائهم" مرة أخرى قد انكشفوا، ولذلك فإن الحكومة المصرية لا تريد أن تكشف نفسها مع إسرائيل وهذه فرضية مستحيلة فى ضوء الشفافية التامة والإخلاص المصرى الواضح لإسرائيل، وهذا الإخلاص هو نفسه الذى يدفع مصر إلى التغاضى عن مقتل جنودها على يد إسرائيل فى مناسبات متفرقة.

ثانياً: أن إسرائيل تنظر إلى الوساطة المصرية على أنها طريق لتحقيق هدفها وهو إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى المخطوف دون مقايضته بأسرى فلسطينيين، ولكن مصر أصرت على أن العدوان على الشعب الفلسطينى ليس له مبرر، وأن الموقف الأمريكى يشجع إسرائيل، كما رفضت مصر المنطق الإسرائيلى الذى يرى أن خطف الجندى عمل إرهابى وأنه لا يجوز مقايضة جندى إسرائيلى اختطف من موقعه، حيث كان يؤدى عمله الرسمى، بمعتقلين فلسطينيين "إرهابيين"، لأن إسرائيل هى التى تضع الوصف القانونى للتصرف. يقضى المنطق الإسرائيلى أيضاً بأنه لا يجوز المقايضة بين أمرين غير متكافئين، لأن مجرد المقايضة أو التفاوض عليها يكسر قاعدة هامة وهى أنه لا يجوز التفاوض مع الإرهابيين أو الاستجابة لطلباتهم وإلا كان ذلك مكافأة لهم. ولذلك فإن إسرائيل تريد أن تعمل مصر وفقاً للمنطق الإسرائيلى. ومعلوم أن المنطق المصرى لا يتعرض لمسألة شرعية العملية التى تم فيها خطف الجندى الإسرائيلى، ولكنه أكد على أنه إذا كان

الاحتفاظ بهذا الجندى هو السبب الحقيقى فى العدوان الإسرائيلى، فإن إطلاق سراحه- حتى بدون مقابل- يستحق عناء المحاولة، لتفويت الذريعة على إسرائيل. ولا يخفى أن إسرائيل لا يمكن أن تعطى مصر أية ميزة فى هذه العملية، رغم أن إسرائيل لا تعول كثيرا على أوراق الضغط المصرية التى لوح بها الرئيس مبارك فى حديثة المنشور بجريدة الأهرام المصرية يوم ٢٠٠٦/٧/١ وأدان فيه العدوان الإسرائيلى والكيل الأمريكى بمكيالين، وأشار إلى أن استمرار هذا العدوان "يمكن أن يوثر على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية"، التى تنتهكها إسرائيل بشكل مطرد.

ثالثاً: هناك عدد من الشواهد على أن الحملة الإسرائيلية على غزة، كما أشرنا، تحمل رسائل متعددة، وأخطرها العمل على إسقاط حكومة حماس. ومصدر الخطورة فى هذا العمل هو أن إسرائيل قامت بتشويه صورة حماس ودفعت أطرافاً عديدة إلى الضغط عليها من داخل فلسطين وخارجها، وبشكل خاص حركة فتح وعلى رأسها أبو مازن. ومعنى ذلك أن سعى إسرائيل لإسقاط حماس يبدو وكأنه يتم بالتوافق بين كل الأطراف المناهضة لحماس، مما أدى إلى إحراج أبو مازن ودفعه إلى إدانة ما أسماه "الجرائم الإسرائيلية" ضد الشعب الفلسطينى. وربما قرأت إسرائيل أيضاً موقف مصر من حماس فى نفس السياق، ولذلك فإن مصر لا تستطيع- فى نظر إسرائيل- أن تتهم هدف العمليات الإسرائيلية بأنه يتجه إلى إسقاط حكومة حماس، كما أن مصر ابتعدت تماماً عن هذه النقطة فى موقفها، رغم أنها تسمح للإعلام الرسمى بأن يتناول ما يشاء فى تفسير هدف هذه العمليات.

رابعاً: أظهرت المواقف الإسرائيلية أن القوة الخرقاء تقف فى مواجهة الحق، وأن هذا المشهد كشف عن صورة مذهلة وهى انفراد القوة الإسرائيلية المتحررة من كل القيود الأخلاقية والقانونية والسياسية بالشعب الفلسطينى الأعزل بعد أن قضت على تحالفاته العربية والدولية. هذه الملاحظة بشكل خاص تؤدى إلى الاعتقاد بأن إسرائيل تختبر تصرفات مقبلة وتجس نبض المنطقة حتى تحدد معدل المقاومة لسياساتها. وقد اتضح لإسرائيل أن الشعب الفلسطينى لا يتلقى إلا دعماً معنوياً قليلاً، وبشكل خاص من الدانمارك التى وقف العالم الإسلامى ضدها فى الشهور الماضية انتقاماً للرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، وهى نقطة لها دلالة

هامة، وهى أن العالم الإسلامى الذى قاطع المنتجات الدانمركية لأسباب تتعلق بحرية التعبير فى نظرهم عجز عن مقاطعة السلع الأمريكية والإسرائيلية بسبب العدوان الإسرائيلى على غزة.

خامساً: إلى أن يتقرر مصير الجندى الإسرائيلى المخطوف، فإن أضراراً فادحة تكون قد لحقت بالشعب الفلسطينى وحكومته ورموز مقاومته. فإن أطلق سراح الجندى بلا مقابل فسوف تضاف هذه السابقة إلى ما قبلها فى مسلسل القهر الإسرائيلى للفلسطينيين. وسوف يؤدى ذلك إلى تراجع شعبية حماس، بعد أن يكون الضرر قد وقع، كما قد يؤدى ذلك إلى إضعاف معنويات المقاومة وترددها فى الخطف فى المستقبل. أما إذا تم قتل الجندى الإسرائيلى فإن ذلك سيكون ذريعة للقضاء التام على حكومة حماس واغتيال رموزها بما فى ذلك رئيس الوزراء، رغم أن حماس تؤكد أن لا علاقة لها بالخطف.

سادساً: أن خطف إسرائيل للوزراء والنواب الفلسطينيين يتناقض مع التزاماتها فى القانون الدولى وخاصة اتفاقية نيويورك لعام ١٩٧٩ التى تحظر خطف الأشخاص المحميين دولياً ومع ذلك لم نسمع من الدوائر القانونية الدولية أو البرلمانية إدانة لهذا العمل والسبب فى ذلك كما قلت هو أن إسرائيل حاولت أن تصور خطفها للسياسيين الفلسطينيين على أنه انتقام لذلك العمل الذى تعتبره إرهابياً وهو خطف الجندى الإسرائيلى. وعلى أية حال فإن إسرائيل مطالبة باحترام المركز القانونى للسياسيين الفلسطينيين، وأن تقبل أن العملية العسكرية ضد جيشها بما فى ذلك خطف أحد الجنود هى عملية مشروعة فى إطار الانتقام من أعمال الخطف اليومية، والانتقام من رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضى الفلسطينية.

وخلاصة القول أن إسرائيل نجحت فى اختزال المأساة الفلسطينية فى عامل واحد هو فى الواقع أحد تداعيات المأساة وهو خطف الجندى الإسرائيلى، وأن تجعل مستقبل الشعب الفلسطينى يرتهن وجوداً وعدماً بوجود الجندى حياً أو ميتاً. وتعلم إسرائيل أن أحداً لا يجرؤ على تحدى منطقها الذى يقضى بأن من حقها أن تبيد الشعب الفلسطينى بأنها تسعى إلى هدف "أكثر نبلاً" وهو تفريغ الأرض من سكانها لتمكين اليهود من استعادتها.

فهل يستفيد العالم العربى من هذه الملاحظات، وأن يتخذ موقفاً حازماً من إسرائيل والولايات المتحدة ومن الفرقاء داخل فلسطين، وأن يدرك أن الاتفاق الفلسطينى على وثيقة الأسرى قد تجاوزه الزمن وأنه لا يمكن تفسيره على أنه وحدة فلسطينية فى مواجهة الخطر، لأننا لا نزال نعتقد أن بعض الأطراف فى فلسطين تفكر بمنطق انتهازى ولا يضيرها أن تكون إسرائيل هى التى تفتك بخصوم هذه الأطراف، وبعد أن ينفض الحفل وتنجح إسرائيل فى إسقاط حكومة حماس، يتوهم هؤلاء أن السلام والاستقرار فى متناول اليد، وهو لا يدركون أن الكارثة تحيط بالجميع.

obeikandl.com

(٢٠)

ظاهرة استباحة الدم العربي
في العراق وفلسطين

أصبحت استباحة الدم العربي ظاهرة يروح ضحيتها عشرات الآلاف من أبناء هذا الوطن، ويكون الفاعل والقاتل عادة إما يد عربية أو نظم عربية ، ولكن الفاعل القاتل الآن هو الجيش الأمريكي في العراق والجيش الصهيوني في فلسطين. ولا أظن أن هذا المقام يصلح لتعداد شهداء المجازر التي ارتكبتها القوات الأمريكية والإسرائيلية في العراق وفلسطين ، ولكنني أحث مختلف الهيئات المختصة على أن تسجل في كتاب أسود تفاصيل هذه المجازر لعل عدالة الأرض في المستقبل تكون فيضا من عدالة السماء ، كما أننا سنقتصر في هذه المقالة على تفسير السلوك الأمريكي والإسرائيلي في استباحة الدم العربي .

أما الجرائم التي يرتكبها الجيش الأمريكي ضد أبناء الشعب العراقي فلا تقع تحت حصر، فتشمل أبسط صور الاحتقار والجرح والقتل بدم بارد بل وصلت الرحمة بالجنود الأمريكيين في العراق أنهم يقتلون الجرحى رحمة بهم ويأسا من إمكانية شفائهم. وعندما ضجت منظمات حقوق الإنسان الدولية بالشكوى من وطأة هذه الجرائم تصدت الإدارة الأمريكية لمعالجة هذه الفضائح التي وصلت خطورتها وتكرارها وذيوعها وقصص التعذيب الوحشي في معسكر أبو غريب وفي الطرقات بل وفي منازل السكان الآمنين حدا يصعب السكوت عليه ، وحاولت الإدارة امتصاص الغضب العالمي بطرق متعددة وأخصها ثلاثة. أول هذه الطرق هو تشكيل محاكم عسكرية تبرئ المتهمين مما نسب إليهم، وثاني هذه الطرق هو إنكار الجريمة أصلا وأخيرا الزعم بأنه من الصعب إدانة المتهمين لأنهم يرفضون الإعتراف ، كما يصعب إثبات التهم الموجهه إليهم. وقد قدم المتهمون أعذارا متنوعة لتبرير جرائمهم في العراق منها الظن بوجود هجوم ضدهم ثم يثبت عدم وقوع الهجوم، والظن بوجود قنابل ومتفجرات أو تظاهر بعض العراقيين بالبراءة ثم يغدرون بالجنود، ولذلك فإن هؤلاء الجنود يقتلون على سبيل الاحتياط، وبدافع الفزع ، وصعوبة التمييز بين البرئ والمدّعي. ولكن الجرائم الأمريكية في العراق

مثل إخراج مواطن وأسرته من منزله ثم قتلهم جميعا بدم باردة ، وحفر حفرة ليدعي الجندي أن المواطن العراقي كان يعد لوضع متفجرات ، كلها جرائم ترتكب بهدوء ودون استفزاز مسبق، ودون أن يرتكب الضحايا أي عمل يبرر قتلهم. كذلك ليس هناك تناسب مطلقا بين خطورة الجرائم وحساسية سلطات التحقيق الأمريكية تجاهها من ناحية، وبين مقدار العقوبة المستفزة في معظم الأحيان من ناحية أخرى. وقد لاحظ الأستاذ Gary Solis أستاذ القانون العسكري بجامعة جورجتاون في دراسة لحوالي ١٢٢ قضية أثناء حرب فيتنام أن عقوبات القتل كانت السجن المؤبد وكانت أقسى بكثير من أحكام المحاكم المدنية عن نفس الجرائم. وسجل على سبيل المقارنة بين حالتي العراق وفيتنام أنه حكم في العراق على جنديين فقط بالمؤبد بينما لم تزد الأحكام الأخرى عن السجن لخمسة أعوام ، بل إن القادة في العراق يصرون على امتداح سلوك الجنود القتلة. ولهذا السبب ، تساءل أحد الكتاب في مقالة في جريدة Christian science monitor في ٢٠٠٦\٦\١١م عن مدى صلاحية القضاء العسكري لمحاكمة العسكريين خاصة في ظل ما ثبت وأكدته منظمات حقوق الإنسان العالمية من أن الفعل كان يتم في معظم الأحيان وفق سياسة رسمية وتعليمات من القيادات ، فضلا عن سجل الأكاذيب والتواطؤ على الجرائم والتسترعلى الفساد بما جعل سمعة الجيش الأمريكي في الحضيض. أما السبب في شدة العقوبات على المتهمين في فيتنام عمن يرتكبون تلك الجرائم في العراق فيرى الأستاذ Gary solis أنه يعود الى اختلاف نوعية الجرائم وحداثة عهد الجيش الأمريكي بحروب المدن والمنازل. ونحن نرى أن هناك سببين لهذه القسوة في الجيش الأمريكي ، السبب الأول هو أن الجيش الأمريكي يقلد الجيش الاسرائيلي ويعمل وفق نصائحه ، والسبب الثاني هو أن هؤلاء الجنود قد لقنوا أن لديهم حرية القتل استخفافا بالدم العربي مادام العالم العربي قد استبيح فيه كل شيئ كان مقدسا فيه ، فضلا عن سجل السلوك الوحشي لنظم الحكم خاصة في العراق ضد المواطنين ، فلا فرق بين أن يراق دم المواطن على يد قوات النظام فى بلاده أو قوات الاحتلال. وقد أفهمت إسرائيل واشنطن أن المواطن العربي مهان في وطنه لا ثمن له وأن قمعه وإذلاله وإراقة دمه وهتك عرضه هو أقصر الطرق لإخضاعه ما دام قد فقد آدميته في مواجهة نظم الحكم الوطنية التي تتفنن في التنكيل به لمجرد

مطالبته بحقوقه أو الجهر بنقد حكامه. وكانت أحدث ذرائع تبرير جرائم الجيش الأمريكي في العراق مقال Mark Sappenfield في Christian science monitor في ٢٠٠٦\٦\٢٢م وهو أن القتل في العراق يتم لأنه يصعب وضع خط فاصل بين الحرب والقتل، وأن السلطات يجب أن تتحرى الحرص حتى لا يتحول الجندي المقاتل إلى إرهابي أو قاتل. ومعلوم أن الجندي يقتل في إطار مؤسسة وطنية تعمل للصالح العام وفق تسلسل قيادي وملتزمة بأعراف وقواعد القانون الدولي الخاصة بالقتال ، على خلاف الإرهابي أو القاتل الذي يعمل ضد المجتمع ولمصلحته الخاصة أو مصلحة جماعة إجرامية. وقد سبق أن أبدت الصحف البريطانية نفس المخاوف بعد تفجيرات لندن في يوليو ٢٠٠٥ بعد أن قتلت الشرطة البريطانية أحد المواطنين من البرازيل لمجرد شكها في سلوكه وعلى سبيل الاحتياط. ونحن نرى أن هذا التبرير لا معنى له في الحالات التي يتم فيها قتل المواطن والتنكيل به والبطش به بشكل عشوائي وغوغائي بما يعكس الاستخفاف والبلطجة.

وعندنا أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق عدوان مستمر على الشعب العراقي وأنه لا يمكن تبريره ، ولذلك لا يمكن الحديث عن التمييز بين سلوك المقاتل وسلوك القاتل Fighter and Killer فالجندي الأمريكي قاتل في الحالتين لأنه يعمل بتعليمات حكومة تقر القتل والتنكيل لإرغام شعب العراق على الخضوع للاحتلال،ولذلك فإن افتقار الاحتلال الى أي مشروعية يجعل جنود الاحتلال سواء تصرفوا بمعزل عن تعليمات قيادتهم أو وفق هذه التعليمات ، في مصاف القتلة والمجرمين ، لأنه الأصل في كل ما يحدث في العراق هو الاحتلال ولا جدوى من خلط الأوراق. كما يبدو لنا أن هناك أهمية لما لاحظته Elizabeth Tillman خبيرة القضاء العسكري في كلية الحقوق بجامعة Rutgers من أنها لا تريد أن ترى الجنود الأمريكيين يتصرفون تصرف الإرهابيين بسبب الإعجاب أو التمثل بهم، كما حدث أثناء الحرب الكورية أن حوكم الجنود الأمريكيون المتعاطفون مع الشيوعية. فهذه الملاحظة لا قيمة لها مادام الجنود يعملون وفق تعليمات قيادتهم، حسبما أكدت منظمات حقوق الإنسان أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، واعتراف أحد رجال المخابرات الأمريكية السابقين بأن التعذيب

وانتهاكات حقوق الإنسان كانت تمارس سرا قبل ١١ سبتمبر ولكنها صارت تمارس علنا بعده.

أما قتل إسرائيل للفلسطينيين وارتكاب المجازر ضدهم دون آي سبب واستمرار هذه الجرائم، فسببها ليس المقاومة التي تتخذها إسرائيل ذريعة، وإنما السبب الحقيقي في هذا السلوك الدائم هو أن الصراع الصهيوني مع الفلسطينيين معادلة صفرية ، فالإبادة بكل صنوفها هي أسلوب الحركة الصهيونية للقضاء على العرق الفلسطيني. فإذا كان سلوك الجيش الأمريكي سببه امتهان العنصر العربي واحتقاره واستباحة مقدساته فهو لا يقصد إلى إبادة العرق العربي وإنما فقط إذلاله وامتهانه، فإن إسرائيل تهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها حتى تخلص لها كل فلسطين. ولاشك أن أعمال الإبادة الإسرائيلية تتم بشكل أسرع كلما عزل العالم العربي عن عملية الإبادة ، وكلما واجه العرق العربي صور الاستباحة مما يسهل لإسرائيل التوحش ضد الفلسطينيين.

والغريب أن منظر القتل الأمريكي والإسرائيلي صار مألوفا ولم يعد يحرك أحدا في العالم العربي، خاصة وأن عمليات قتل واسعة تتم ضد العراقيين بالمتفجرات وغيرها على أيدي جماعات إرهابية قد لا تكون الأيدي الأمريكية والإسرائيلية بعيدة عنها. وصار المواطن العربي الذي ألف هذه المناظر يفزع فقط عند مشاهدتها ولكنه يعود بعدها إلى سياقه الطبيعي وكـأنها تحدث لأعراق أخرى ، فلا تنكرها حكومة أو منظمة ، بل إن إنكارها في العراق وفلسطين من جانب المنظمات والإعلام الأمريكي والإسرائيلي يلقى الامتنان في قلب المواطن العربي والإقرار بأن الديمقراطية الأمريكية والإسرائيلية هي التي سمحت بالكشف عن هذه الجرائم حتى تلك التي ترتكب في الظلام ، ولهذا ماله من أثر نفسي مقصود وغير مقصود على المواطن العربي في كل مكان، مما شجع إسرائيل والولايات المتحدة على استباحة الدم العربي أن العواصم العربية لا تبدي انزعاجا مما يحدث في العراق وفلسطين بل إن اللقاءات السارة والصور المرحة التي تظهر للزعماء العرب مع زعماء إسرائيل والولايات المتحدة وسط هذه المآسي تؤكد ثقة إسرائيل والولايات المتحدة أن ضحايا هذه الجرائم ليسوا جزءا من العلاقات العربية الأمريكية والإسرائيلية. يكفي للتدليل أن نشير إلى اللقاء الودي بين أولمرت ومبارك

في شرم الشيخ يوم قتلت إسرائيل عمدا جنودا مصريين ادعت إسرائيل انهم عبروا الحدود إلى داخل إسرائيل، ونفت مصر وكذبت الرواية الإسرائيلية، ولكن المتحدث المصري أشار إلى الحادث بهدوء وكأنه يتحدث عن مواطني دولة أخرى، وقال أن مصر كانت تأمل- في ضوء العلاقات الطيبة بين البلدين - أنه حتى لو ضل الجنود طريقهم أن يتم ردهم ردا جميلا، وهو ما كانت مصر سوف تفعله لو ضل جنود إسرائيليون طريقهم الى داخل الأراضي المصرية. ولا نظن أن الحادث استحق مجرد الالتفات اليه في لقاء مبارك وأولمرت لأن اللقاء خصص لما هو أخطر، وهو بحث استئناف اللقاءات الإسرائيلية الفلسطينية، بصرف النظر عن مضمون وحصاد هذه اللقاءات.

أما المشد الآخر فهو اللقاء الثلاثي الودي للغاية الذي رتبه الملك عبدالله الثاني ملك الأردن لكل من أبو مازن وأولمرت حيث احتضن أبو مازن أولمرت واختصه بلقاء حار مثل الذى قال فيه شاعرنا العربي:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما تناءا وظنًا أنه لاتلاقيا

وقد أعقب هذا اللقاء وعاصرته هجمات وحشية إسرائيلية على شاطئ غزة راح ضحيتها أسر فلسطينية آمنه، وخلال اللقاء حمل أبو مازن حماس مسؤولية ضرب هيروشيما و ناجازاكي والهولوكوست اليهودي ودعا إلى تحالف ضد أعداء السلام أي أعداء إسرائيل "باللغة الدبلوماسية المعاصرة". ورغم أن الملك عبدالله شدد على أن اللقاء غير رسمي وأنه قاصر على التعارف، إلا أن أبو مازن انتهز اللقاء، لا لكي يندد بقتل الفلسطينيين ويطالب أولمرت بالبحث معه عن سلام حقيقي، وإنما ليصب جام غضبه على حماس "عدو الله والإنسانية" التي تجرؤ على المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني وتجعل الاعتراف بإسرائيل ثمناً لاعتراف إسرائيل بهذه الحقوق في تسوية شاملة.

فلماذا بعد كل ذلك لا يستباح كل ما هو عربي مادامت تلك هي حال العرب مع جلاديهم، فيبذلون لهم كل الود وأيديهم ملطخة بدمائهم!.

(٢١)

العوامل المحددة

لصورة إيران فى العالم العربى

هناك عدد من العوامل التى تؤثر على صورة إيران لدى الحاكم والمحكوم فى العالم العربى. ومن الملاحظ بشكل مبدئى أن عوامل تكوين الصورة لدى الرأى العام العربى تتأثر هى الأخرى بموقف النظم العربية من إيران، تأثراً سلبياً أو إيجابياً. وعلى سبيل المثال فإن تقلب العلاقات المصرية الإيرانية من العداء التام فى العصر الناصرى، إلى الانسجام التام فى عصر السادات والشاه، ثم انتقالها إلى مرحلة التوتر منذ الثورة الإسلامية ثم الاستقرار والجمود فى عصر الرئيس مبارك، قد أثر على موقف الرأى العام المصرى. ويكون التأثير سلبياً كلما أعلنت الحكومة فى مصر عن أحداث أمنية مثل التجسس وغيرها منسوبة لإيران. غير أن الإعلام الصهيونى المقترن بتوتر العلاقات الأمريكية الإيرانية قد لعب دوراً حاسما فى التأثير على الرأى العام العربى رغم سقم بعض الطروحات الصهيونية وآخرها اقتراحات السفير الأمريكى السابق فى إسرائيل مارتن إنديك، الذى تجسس على بلاده لصالح إسرائيل، فرقى إلى منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية، والذى يوظف مؤسسة بروكنجز للبحوث لبث هذه المقترحات التى تدعو إلى التضامن بين المسلمين السنة فى العالم العربى وبين اليهود ضد ما أسماه بالخطر الشيعى. وتستمر الدعاية الصهيونية فى تشويه صورة إيران الثورة فى العالم العربى، حتى أصبحت العلاقة العربية مع إيران وصمة عار، وأن الدول المارقة فى المنطقة وحدها هى التى تتحالف مع إيران، مشيراً فى ذلك إلى سوريا وليبيا خلال الحرب العراقية الإيرانية. ولا شك أن الحوادث الأمنية التى كان يتم الإعلان عنها فى العالم العربى خلال حكم صدام حسين فضلاً عن الدعاية العراقية المكثفة ضد إيران وفكر الخومينى أثناء هذه الحرب هو الذى ترك أثراً سلبياً خطيراً على صورة إيران فى العالم العربى. وبلغت الدعاية الصهيونية حدا لافتا، خاصة بعد دحر حزب الله للاحتلال الإسرائيلى فى جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ واشتدت بشكل غير مسبوق فى مناسبتين الأولى بمناسبة الملف النووى الإيرانى، والثانية بمناسبة فشل إسرائيل فى احتلال جنوب لبنان أو تحقيق الأهداف السياسية لحملة التدمير الواسعة التى اختصت بها لبنان عام ٢٠٠٦. وقد ألصقت الدعاية الصهيونية الإسرائيلية

والأمريكية عدة صفات واتهامات، يتعين على إيران أن ترد عليها، إذا أرادت أن تطمئن الرأى العام العربى إلى سياساتها، وحبذا لو اتخذت إيران بعض الإجراءات والتدابير التى ترضى دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بقضية الجزر. وأهم المآخذ التى تتردد بشأن إيران هى أنها نظام غير ديمقراطى، وهذا اتهام يتطلب دراسة دقيقة للملامح الديمقراطية فى الدستور الإيرانى، وكذلك سجل الممارسات السياسية الإيرانية. تتهم إيران أيضاً بأن نظامها يرفع شعارات أيديولوجية ثورية، وأنه نظام إسلامى متطرف، ثم أنه نظام يعمل على إنشاء دولة شيعية كبرى وتمزيق الأوطان العربية التى يقيم فيها الشيعة، وأنه نظام يعمل على تمزيق العراق، عدوه التاريخى اللدود. كانت هذه الدعاية أيضاً قد أعلنت أن إيران الثورة تنوى تصدير هذه الثورة إلى دول الخليج ثم الدول العربية الأخرى. وكانت واشنطن بعد فشلها فى ركوب موجة الثورة وانفجار العلاقات مع إيران باستيلاء حرسها الثورى على أعضاء البعثات الأمريكية فى طهران واحتجازهم كرهائن، قد ركزت على أن إيران تهدد العالم العربى ووجهت بغداد إلى مهاجمة إيران بحجة تأديب إيران والقضاء على ثورتها وخطرها على المنطقة العربية، فأوهمت واشنطن العالم العربى بأن قلبها على مصالحه وأنها من حراس العروبة جنباً إلى جنب مع صدام حسين.

وتطول قائمة المآخذ التى يرددها العالم العربى ضد إيران، مثل مساعدة الولايات المتحدة ضد طالبان، وغيرها مما يمكن أن ينال من صورة إيران الإسلامية فى نظر العالم العربى.

فإلى أى مدى اثر الإعلام الصهيونى على صورة إيران فى العالم العربى؟

من الواضح أن الإعلام الصهيونى يركز على تمزيق وحدة المسلمين إلى سنة وشيعة، ويظهر أن ما يجمع السنة بغيرهم من أتباع الأديان الأخرى خاصة اليهود أكبر مما يجمع بين السنة والشيعة. ولذلك يجب على علماء المسلمين مواجهة هذه الفتنة التى تجسدت إلى واقع فى العراق وتمتد الآن إلى لبنان. ولعل وكلاء الإعلام الصهيونى فى العالم العربى قد أدخل الشكوك إلى العقل العربى، عندما ركز على أن انتصار لبنان على إسرائيل هو انتصار لشيعة لبنان، ولكل شيعة العالم. وقد يكون هذا صحيحاً ولكنه ليس كل الحقيقة. فهذا الانتصار هو فى الواقع انتصار لكل الأحرار والشرفاء فى العالم كله. وقد حاولت إسرائيل خلال حملة تدمير لبنان أن

تعمق هذا المفهوم البائس، إذ ركزت الدمار على شيعة لبنان وأحيائهم في الضاحية الجنوبية وجنوب لبنان، لأنها تثق أن كل شيعة لبنان أتباع لحزب الله، لعل تدمير الشيعة يعطى غيرهم رسالة بأن إسرائيل لا تستهدف إلا من يعتدى عليها، ومادام حزب الله هو الذى يناصب إسرائيل العداء فإن تدمير أتباعه هو الجزاء العادل. كذلك أكد الإعلام الصهيونى أن حزب الله ينفذ أجندة إيرانية، فى الوقت الذى اجتهدت الأقلام الصهيونية العربية لكى تؤكد للقارئ العربى أن إيران النووية أخطر على العرب من إسرائيل النووية. وزعموا أن السبب هو أن إيران متطرفة بينما إسرائيل معتدلة. وهذا استخفاف واضح بعقلية القارئ العربى، الذى لا يذكر أى ضحايا عرب لإيران، بينما استباحت إسرائيل وأمريكا الدم العربى، كما استباحوا الأعراض والأوطان وجرائمهما يندى لها الجبين الحر. وقد صورت إيران بأنها تأوى الإرهاب وتسانده، وهى عبارة يقصد بها مساندة المقاومة العربية فى لبنان وفلسطين ضد إسرائيل، على خلاف إيران الشاه الذى سخر لخدمة أمريكا وإسرائيل، ومات ودفن غريباً بعد أن ضنت عليه أمريكا بمجرد تركه فيها لينتظر أجله على أراضيها وطردته إلى مصر مقتولاً من الغيظ والسرطان وهى نهاية ودرس وعبرة لكل من يحتمى بالأحضان الأمريكية الصهيونية.

وأخيراً، تلقف محترفو الكتابات السياسية السطحية ما تبثه لهم أجهزة الإعلام الصهيونى عن إيران بأن إيران النووية سوف تمد العصابات الإرهابية بالأسلحة النووية، وأنا شخصياً أتمنى أن يحصل الفلسطينيون وحزب الله على سلاح نووى يرد غطرسة إسرائيل واستخفافها المؤلم بكل من هو عربى ومسلم.

إن إيران تساند الحق فى المعسكر العربى، ومن مصلحة العالم العربى أن يقيم حلفا معها ضد أعدائهم، وأن يسوى المشاكل التى خلقتها الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا السياسية والبشرية. وآمل أن تتبنى إيران استراتيجية سياسية وإعلامية ترد على الإعلام الصهيونى فى المنطقة العربية، كما تطمئن الشعوب العربية خاصة فى الخليج إلى أنها الأقرب ديناً ومكاناً وثقافة وارتباطاً إقليمياً ومصلحياً من الغرب الذى كشف عن وجهه الاستعمار وترابطه ضد الإسلام والمسلمين.

(٢٢)

هل يؤثر تفوق الديمقراطيين في واشنطن على القضايا العربية ؟

لاشك أن العالم العربي يشعر بالارتياح بسبب انتصار الديمقراطيين على الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في ٧ /١١/٢٠٠٦ ، وأول أسباب هذا الارتياح هو مجرد وجود عامل جديد يهز السياسة الأمريكية الحالية المعادية تمامًا للمصالح العربية ، وقد ظن البعض أن نجاح الحزب الديمقراطي في الكونجرس سوف يعني انقلابًا كاملاً في السياسة الأمريكية لعل في هذا الانقلاب ما يعود ببعض الأمل في العالم العربي فتقل حدة الانحياز لإسرائيل وتخفت أوهام مكافحة الإرهاب التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ذريعة لجلد العالم العربي والإسلامي وليس التصدي للإرهاب الحقيقي الذي يضرب المنطقة ويتسبب في تدهور أوضاعها ، وهو الخلل الفادح في قيم السياسة الأمريكية التي دعت إلى نشر الديمقراطية للضغط على الحكومات العربية فإذا آنست فيهم ما يخدم مصالحها تخلت عن هذا المبدأ بذريعة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ، وهي أن المهم هو المبدأ ، أما التطبيقات فتترك لكل دولة حسب ظروفها .

ورفعت الإدارة لواء الدفاع عن حقوق الإنسان ، ثم أمعنت في امتهان كرامة الإنسان العربي في العراق وفلسطين ولبنان وفي معسكر جوانتنامو وأصبحت هذه الفضائح والانتهاكات من خصائص النظام الأمريكي في عهد بوش .

لاشك أن نجاح الحزب الديمقراطي يعني فشل سياسات الحزب الجمهوري في بعض القضايا منها العراق وربما فضائح السجون العسكرية الأمريكية والسجون السرية في أوروبا وفي غيرها ، كما يعني هذا النجاح أن المواطن في النظم الديمقراطية ينتقم من خلال صناديق الانتخابات من الحكومة التي أولاها ثقته وقد حدث ذلك كثيرًا . بل لاحظ المراقبون أن الممارسات الحكومية بمساعدة الكونجرس ضد الحريات المدنية وضد الدول الأخرى قد تسببت في نمو الاتجاه القومي المعادي للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ، حيث لا تخفي دلالة نجاح أورتيجا في نيكاراجوا وهو العدو التاريخي للولايات المتحدة منذ تورطت في قضية الكونترا

وكسبت نيكاراجوا الحكم ضد واشنطن عام ١٩٨٦ في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية للولايات المتحدة ضد نيكاراجوا لصالح متمردي الكونترا مما تسبب في أزمة حادة بين واشنطن ومحكمة العدل الدولية ، أدت إلى أن سحبت واشنطن إعلان قبول اختصاص المحكمة العالمية المودع بملفاتها منذ عام ١٩٤٦ ، وكانت تلك بداية للعداء الواسع الذي تكنه الولايات المتحدة للقضاء الدولي المدني والجنائي مثل المحكمة الجنائية الدولية .

وقد اتخذ بعض المحللين مؤشرًا تاريخيًا لتحديد أثر نجاح الحزب الديمقراطي على القضايا العربية على أساس أن الحزب تاريخيًا يعادي المصالح العربية ففي عهده قامت إسرائيل وظلت في توسعها في القدس حتى تولى الجمهوريون عام ١٩٥٣ ويذكرون الجمهوري إزينهاور والذي تعاطف في ظنهم مع مصر خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وهو مؤشر يستخدمه المراقبون حتى الآن في السياسات البريطانية والفرنسية وغيرها .

ونرى أن هذا المؤشر لم يعد حاسمًا مع تقلب السياسات ومؤشرات المصالح، وفي دول ديمقراطية تتحرك كل قواها السياسية على قاعدة عريضة ولا تختلف إلا في التفاصيل ، ولذلك نرى عدم جدوى الإفراط في التفاؤل بنجاح الديمقراطيين في الكونجرس .

وقد يرى البعض في تفاصيل الفوارق بين تولي الرئيس من أي من الحزبين وسيطرة أي من الحزبين على الكونجرس أمرًا يستحق التدقيق في النتائج من زاوية الأثر على المصالح العربية . وقد يكون ذلك صحيحًا على أساس أن الرئيس هو الذي يتخذ القرارات ويبادر بالسياسات وأن الكونجرس إما يعاونه أو يعارضه لكنه لا يستطيع المبادرة بالسياسات والقرارات وإن أمكنه تقديم نصائح بالتوجهات في بعض الأحيان .

وتطبيقًا لهذه القاعدة ، فلا أظن أن المسرح الأمريكي يحتاج إلى ساحر حتى يقرر أثر نجاح الحزب الديمقراطي على القضايا العربية ، لأن المسألة بالغة الوضوح ، وهي أنه مادام الجانب العربي صامتًا ولم يعد يملك القدرة على النطق ، فإن أي إدارة أمريكية سوف تنطق باسمه دون أن يملك القدرة على الاعتراض إذا نطقت بغير ما يريد .

ومن المتصور أن الحزب الديمقراطي لا ينازع الحزب الجمهوري في عـــدد كبير من القضايا ، فالحزب الديمقراطي يحارب الإرهاب ، ولكنه لا يجعـــل هـــذا الشعار طاغيًا على بقية المصالح والحريات المدنية.

والحزب الديمقراطي يؤيد المصالح السياسية والبترولية والإستراتيجية وحتى الإنسانية الموهومة في العراق ، ولكن الحزب لا يريد أن تمرغ سمعته وميزانيـــة وجنود الولايات المتحدة في فوضى العراق ، ويطالب الحزب بأن تتحقق المصالح الأمريكية بدون هذه الأثمان الباهظة .

أما في لبنان فالحزب مؤيد لخط الحزب الجمهوري المساند لقـــوى ١٤ آذار ضد حزب الله وسوريا وإيران . وأما في دارفور ، فالبعد الإنساني يوحد الحزبين ، ولم يعرف بعد موقف الحزب الديمقراطي من القوة الدولية في دارفور التي استمات فيها الرئيس بوش ، وإن بدا الأمر أكثر لينا خاصة بعد اعتراف الحكومة السودانية بارتكاب القبائل الموالية لها بعض الجرائم والاعتذار لسكان دارفـــور ، وإعـــلان الصين بحزم موقف الرفض للقوة الدولية .

وأخيرًا فإنه لا خلاف بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي على أن تســـخر واشنطن كل طاقاتها في الداخل والخارج لخدمة المصالح الإسرائيلية في أي مكان ، وإذا علمنا أن كل القضايا العربية تخفي بعدًا إسرائيليًا في بعضها مثـــل دارفـــور والعراق ، وتتصدر المصلحة الإسرائيلية الساحة في بعضها الآخر مثل فلســـطين ولبنان وإيران ، فإنه يتضح أن أثر تفوق الحزب الديمقراطي لن يكون عند مستوى من خامرهم الأمل ونشوة الانتصار " الديمقراطي " في العالم العربي .

وخارج العالم العربي لم يتضح حتى الآن إن كان الحزب الديمقراطي يدرك أن صورة الولايات المتحدة مهزوزة في العالم كله وأنها تشهد انسحابًا خطيرًا أمام التقدم الصيني والهندي وأن مكانتها في الشرق الأوسط على الأقل تؤذن في الأفول حتى دون أن تنافسها دولة أخرى على مكان الصدارة في المنطقة وحتـــى دون أن تقوى أوروبا الموحدة على أن يكون لها وجود ملموس في تلك المنطقة الهامة مـــن العالم .

(٢٣)

ظاهرة نقد السلطة في العالم العربي

نقد السلطة في أحوال وجود المسئول في منصبه لا يزال قاصرًا على النظم الديمقراطية في الغرب وفي إسرائيل ، بل إن وزراء الحزب الواحد الذي يشكل في النظم البرلمانية يمكنهم ليس فقط نقد قرارات الحكومة بما في ذلك رئيس الحكومة ، وإنما يمكنهم أيضًا الاستقالة من مناصبهم احتجاجًا على استمرار هذه القرارات أو المواقف وعجزهم من خلال النقد عن تغيير خط حكومتهم . والمثل الأكبر في السنوات الأخيرة لهذه الظاهرة تمثلت في استقالة وزير الخارجية البريطاني وكذلك وزيرة التنمية ووزير الداخلية احتجاجًا على التدخل العسكري البريطاني في العراق منذ عام ٢٠٠٣ و وهو خط أدى إلى القضاء على المستقبل السياسي لرئيس الوزراء توني بلير كما أدى إلى إضعاف حزب العمال في الداخل وأمام الناخبين .

أما في الولايات المتحدة ، فقد استقال عدد من كبار الموظفين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية وأبرزهم كولن باول وزير الخارجية بل ونقده الحاد لنفسه ومسايرته لخط الإدارة عن طريق الكذب والاستخدام المغلوط للتقارير الخاصة بالتسلح العراقي والذي استخدمه بوش ذريعة لغزو العراق ، ثم استمرار معارضة كولن باول لسياسات بوش في العراق بعد ذلك ، يعكس أيضًا عدم رضا بوش الأب عن سياسات بوش الابن وحماقتها وسيطرة اليمين المحافظ في البيت الأبيض ووزارة الدفاع .

ومن الواضح أن المسئولين في الغرب يمكنهم نقد السلطة وهم أطراف فيها لأن نظامهم الحزبي يسمح بذلك ، أما النظام الرئاسي في الولايات المتحدة فيسمح بنقد السلطة عندما يغادر المسؤول السلطة .

ويبدو أنه في العالم العربي بدأت تزحف إليه ظاهرة نقد المسئولين السابقين للسلطة سواء تلك التي شاركوا فيها أو النظم التي أعقبت عملهم في السلطة .

ولعل أبرز المنتقدين الآن هو أحمد زكي يماني الذي كان وزير البترول في عهد الملك فيصل والذي عاصر الطفرة الأولى في أسعار البترول في أعقاب حرب

١٩٧٣ ، والحظر العربي على البترول ، واستفاد الرجل قطعًا من علاقته السلطوية في هذا الموقع استفادة سياسية ومادية جعلته الآن من كبار أثرياء العالم العربي . ولاشك أن ظهوره الآن على المسرح السياسي مطالبًا بأن يتنفس الشعب السعودي الهواء الطلق وأنه من طلاب الإصلاح وليس من معارضي النظام ، يثير الحرج لنظام الحكم في السعودية رغم أن السلطة تقلل من شأن مثل هذه الاتجاهات ، بل لابد أن ظهوره بهذه الرسالة على شاشات قناة الجزيرة التي لا ترتاح السعودية لبعض موادها الموجهة إليها ، ضاعف من الشعور بالحرج . لقد ترك اليماني السلطة بعد اغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥ فلماذا عاد إلى الحياة العامة بهذه الرسالة المحرجة بعد ٣٠ عامًا ؟.

لا يتصور مطلقًا أنه يريد العودة إلى السلطة مرة أخرى ، كما لا يتصور قطعًا أنه مدسوس من بريطانيا التي يقيم فيها ضد بلاده رغم تاريخ بريطانيا الحافل في استضافة المعارضين لنظام الحكم في مصر والسعودية وليبيا ، لأسباب أقلها بالتأكيد أنها تفسح الباب لطلاب حرية التعبير ، فهل شعر الرجل أنه يجب أن يساهم في حركة الإصلاح وحرية التعبير خاصة وأنه يرى أن قسط الحرية في مجال التعبير قد انحسر عما قبل ، رغم ان المراقب العادي يلحظ اتساع نطاق الحريات الفردية في السعودية ؟.

ففي مصر مثلاً بادر الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء الأسبق بالتصدي لنقد نظام الرئيس مبارك وبرر ذلك بأنه اضطر إلى النقد العلني بعد أن اتسع نطاق الدمار ولم تجدي النصائح الودية ، وبعد أن أبدى النظام إصرار على البقاء بنفس السياسات والممارسات.

ويرى البعض أن الرجلين اليماني وصدقي وهما متقدمان في السن ربما دب فيهما الحنين إلى الأضواء ، أو ربما فعلا أحسا بالخطر على الوطن فأرادا أن يشجعا الأجيال الجديدة على اليقظة وتحمل الأمانة ، وفي كل الأحوال فالرجلان يقفان في معسكر المعارضة والنقد ، وتظل النوازع ، مهما اجتهد المراقب في التعرف عليها ، أمرًا ذاتيًا لا يعلمها إلا الله .

من ناحية أخرى ، لا نكاد نرى وزيرًا في أي بلد عربي يجرؤ على نقد النظام بعد تركه السلطة سوى ما يحدث مؤخرًا في مصر . وبطبيعة الحال فإن الوزير عادة لا يستقيل لأنه يعتبر اختياره تكريمًا ويجب أن يقابل بالامتنان والطاعة المطلقة ، ومن قبيل الوفاء الدفاع عن النظام وتبرير أخطائه والمشاركة في هذه الأخطاء ، وما النظام إلا مجموع الوزراء ورأس النظام فكلهم اقسموا على احترام الدستور والقانون وكلهم أصروا في نفس الوقت على الحنث بهذا القسم والتظاهر بالعكس .

وهكذا أصبح الجلاد عندما كان في منصبه يدافع عن حقوق الإنسان ويدعي أن جوهره إنساني ولكن المنصب يضطر الإنسان الشريف إلى التلوث وأن يسلك سلوكاً مناقضًا لطبيعته ، وصرنا نرى من جلد المثقفين والمفكرين واضطرارهم إلى الرحيل وقد انقلب بعد ترك منصبه بقدرة قادر إلى وطني غيور ودس نفسه في زمرة الكتاب والمثقفين . فإذا كان منصبه لم يتح له الكتابة والمحاضرة ، فلماذا ضيق على غيره بحجة أن المنصب له دواعيه رغم أن نفس المنصب في الدول الديمقراطية التي تقلب هو نفسه في أحضانها طيلة خدمته لم يمنع شاغله من أن يطل على مجتمعه بأفكاره الخاصة وإن حرص ، تجنبًا للبس على الإشارة إلى أنه يكتب بصفته الشخصية .

بل إن هذه الأفكار الشخصية قد تكون لازمة أيضًا في بعض المواقف ، وقد رأينا وزير المخابرات في جنوب أفريقيا يكتب في أكبر صحفها مقالاً ضد إسرائيل ويوقعه باسمه ووظيفته مشيرًا إلى أن المقال هو حصيلة تحليله الشخصي ، وشن في المقال هجومًا لاذعًا على سلوك إسرائيل البربري في لبنان وانعدام الرؤية السياسية والاستناد الكامل على القوة الخرقاء والامتهان الكامل لقانون الأمم والأخلاق .وقد كتب الوزير ذلك النقد الجريء رغم قوة الأقلية الصهيونية في جنوب أفريقيا ورغم انه يهودي ومن الأقلية البيضاء فيها .

أما أسباب شيوع هذه الظاهرة فيبدو أنها تتلخص في لفت النظر إلى المسئول السابق وجذب الأضواء التي انحسرت عنه إليه ، أو الظهور بمظهر البطولة خاصة عندما يستعر النقد للحكم ، فينأى المسئول بنفسه عن مركب كان أحد ركابه أو يكون السبب هو يقظة ضميره الذي يتم توظيفه خلال وجوده في منصبه ، فأفاق المسئول على واقعه الجديد .

وأخيرًا قد يكون السبب أنه أدرك فعلاً بعد خروجه حجم الكارثة فانضم إلى المنتقدين .

(٢٤)

هل الديمقراطية علاج للإرهاب فى العالم العربى؟ (١)

دعيت فى الأسبوع الثالث من أكتوبر ٢٠٠٦ لحضور المؤتمر السنوى للجمعية الروسية للعلوم السياسية فى موسكو ضمن عدد من المدعوين يمثلون دولاً أوربية وآسيوية ومن أمريكا اللاتينية، وكان موضوع المؤتمر هذا العام هو الديمقراطية والحكم الرشيد فى ميزان الدراسات الحديثة فى العلوم السياسية. وقد قدمت فى هذا المؤتمر ورقتين الأولى "حول الإرهاب والعالم العربى من منظور علم السياسة" أى الإرهاب كقوة سياسية ذات تأثير معين على القرارات السياسية، أما الورقة الثانية فكانت حول "مدى صلاحية التجربة الديمقراطية الأوربية للدول الأخرى خاصة روسيا والعالم العربى". ويمكن أن ألخص الورقتين بشكل مركز فى الملاحظات الآتية التى استحوذت على الاهتمام والمناقشة فى اللجان وفى الجلسة العامة.

أولاً:هناك بعض المقولات التى تحتاج إلى مراجعة حول الإرهاب. أول هذه المقولات أنه يجب تعريفه وهذا مستحيل، ولذلك فإن مطالبة العالم العربى بعقد مؤتمر دولى حول الإرهاب الدولى لتعريفه والاتفاق على طريقة مواجهته يغفل حقيقة هامة وهى أن الإرهاب أداة لتهديد المجتمعات وآفة مدمرة حضارتها، ولذلك فالإرهاب خطر لاشك فيه، ولكن هذا الإرهاب لايمكن إجماع العالم عليه فى كل الأحوال، وإنما يمكن الاتفاق على حدود دنيا فقط بشأنه فالإرهاب الذى يهدد السعودية قد يتشابه ولكنه لايتطالق مع ما يهدد مصر أو المغرب أو الأردن. ولذلك فإن التعاون العربى أو الخليجى قد يكون الأقرب إلى التحقيق من تعاون عالمى. أما الإرهاب الذى يهدد الفلسطينيين فهو الاحتلال المستمر وسياساته. وعلى العكس ترى إسرائيل أن مجرد وجود الفلسطينيين على قيد الحياة هو تهديد مستمر لمشروعها الذى ينتهى به الأمر إلى تفريغ فلسطين من سكانها أو إبادتهم، وهذا هو السبب فى أن إسرائيل لا تحارب إرهاباً عادياً محدداً وإنما تحارب في داخل النفس الإسرائيلية هذا الكابوس الفلسطيني، ولن يحل هذه المشكلة أى تسوية مهما كانت

جائرة بالنسبة للفلسطينيين، كما لن تستطيع أن تقضى على تسعة ملايين فلسطينى، مثلما أن الإلحاح على الاعتراف بها من كل جبل أو حجر فلسطينى لن يهدئ روعها. فى ضوء ذلك سيظل كفاح الفلسطينيين ضد الغصب الإسرائيلى بمختلف الوسائل بما فيها العمليات الأستشهادية كمعادل للتفوق العسكرى الإسرائلى وانتهاجها سياسة الإبادة الرسمية بكل وحشية كفاحاً وطنياً مشروعاً ضحاياه شهداء عند ربهم وأبطال عند شعبهم، كما ستظل إبادة الفلسطينيين عند إسرائيل دفاعاً مشروعاً عن النفس لأن النفس، الإسرائيلية تمتد فى العمق إلى داخل كل إسرائيلى وفى الجغرافيا لتشمل أى مهدد على اتساع خريطة العالم. فما هو بطولة إسرائيلية هو إرهاب عند الفلسطينيين والعكس بالعكس.

ثانياً: أن الإرهاب ظاهرة عالمية جغرافيا وقد يكون هناك تعاون بين بعض المنظمات الإرهابية بالنسبة للجرائم المنظمة العابرة للحدود ولكن تظل لكل منطقة خصوصيتها وبيئتها الاجتماعية. والارهاب فى العالم العربى له خصوصيته الدينية والثقافية والاجتماعية بالاضافة إلى الطابع السياسى الذى يجد مصدره فى إستمرار الظلم للفلسطينيين واحتلال العراق وفضائح الاحتلال وجرائمه خاصة تقسيم العراق طائفياً ونهب ثرواته وإفقار سكانه واستمرار معاناته منذ بداية حكم صدام حسين وما جلبه عليه، فضلاً عن العدوان الإسرائيلى الوحشى على لبنان ومحاولات تقسيم السودان والضغط عليه لتقبل طوعاً بقوات دولية فى دارفور تحيطها الشكوك والريب، فضلاً عن استهداف العرب والمسلمين بعد ١١ سبتمبر والزراية بمقدساتهم جميعاً بدءا بالقرآن والرسول الكريم وانتهاء بالثقافة الإسلامية والرموز العربية.

فى ضوء هذه الحقائق التبس على العالم العربى مكونات الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب مادام لكل قطر إرهابه الخاص بأسبابه وظروفه وطرق معالجته الأمنية والثقافية والاجتماعية.

ثالثاً: ليس صحيحاً أن سبب الإرهاب الوحيد فى العالم العربى هو نقص أو انعدام الديمقراطية وأن الدعوة إلى نشر الديمقراطية هى دعوة لمقاومة الإرهاب.

صحيح أن الديمقراطية تؤدى إلى تنفيس الاحتقان ولكن ماذا تفعل الديمقراطية فى التفسيرات المتعسفة والضيقة للدين ومطلوباته أو التقييم غير

الواقعى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولعلاقات العالم العربى الخارجية. إن أوربا الديمقراطية تواجه إرهابا من نوع آخر، إرهاب راجع إلى أزمة الديمقراطية التى تخفى وراءها أوضاع المصالح والقوة بحيث تحمل الأقوى إلى كرسى الحكم دون أن إنصاف الأصلح، وإرهاب أخر مصدره عربى أو إسلامى أسبابه متعددة منها العبث الذى تمارسه منظمات إرهابية، وكذلك استغلال هذه المنظمات لأوضاع وسياسات وثقافات تغشى الأقليات العربية والإسلامية فى أوربا، كما أن هذا الإرهاب يعكس أيضاً فشل المجتمعات الغربية فى احتضان المهاجرين وتركهم خارج دائرة الانصهار الاجتماعى والثقافى، فتتسع الهوة والمصلحة بين الطرفين وتصبح الهجرة والمهاجرين خطراً على المجتمعات الغربية.

رابعاً: ليس هناك دين إرهابى أو دين يحث على الإرهاب، ولذلك فلاعلاقة مطلقا بين الإسلام، دين الرحمة والمحبة والتسامح والعزة والعبودية لله وحده، وبين اتهامه ظلماً بالإرهاب. كما أن أزمة الديمقراطية فى العالم العربى والإسلامى لاعلاقة لها بالدين الذى يحض على مكارم الأخلاق والعدل والإنصاف والمساواة والتضامن والمجتمع الواحد الذى يشعر بكل أعضائه، وكلها فضائل لإقامة النظم السياسية وليس ضرورياً أن يرد بالقرآن مصطلح معاصر معين كالديمقراطية وغيره حتى يثبت أنه كتاب عصرى كما افترى بعض القدامى والمحدثين من الجهلة والمغرضين ومن أكل المرض قلوبهم. وفى هذا الصدد يجب أن نميز بين الإسلام والمسلمين الذين قد يحسنون فهم دينهم أو يسيئون إليه بأعمالهم، وأساس المشكلة فى الديمقراطية والتنمية وغيرها مما تفخر به أوربا الآن من قيم سياسية راجع إلى ظروف دنيوية وليست دينية إلا فيما يسببه الفهم المنحرف للدين من مآسى إرهابية واستبدادية.

(٢٥)

هل الديمقراطية علاج للإرهاب فى العالم العربى؟(٢)

إنتهينا فى المقال السابق إلى تسجيل عدد من الملاحظات التى تضمنتها ورقتها الأولى حول الإرهاب فى العالم العربى أما الورقة الثانية حول قضية الديمقراطية وزرعها وعلاقتها بالإرهاب فيمكن أن نوجز الملاحظات بشأنها فى النيقاط التالية.

أولاً، أن القول بأن النظم الديمقراطية لا يحارب بعضها بعض وأنه من الممكن نشر الديمقراطية الغربية فى جميع دول العالم وفى العلاقات الدولية افتراضات لا تزال بحاجة إلى دليل مقنع فى ضوء حقائق نظرية الصراع الدولى وتاريخ أوربا الديمقراطية الدموى والإستعمارى. ثانياً، أن القول بأن الديمقراطية علاج للإرهاب يعكس المنظور الغربى السائد حتى أحداث سبتمبر، والذى رأى أن الإرهاب فى العالم العربى سببه انسداد طرق التعبير السلمى، فاعتبر الغرب العمل الإرهابى عملاً مبرراً محموداً يعمل على كسر الجمود السياسى فى علاقة الحاكم بالمحكوم، واستند إلى بعض التفسيرات الفقهية التى عمرت تاريخ الفقه السياسى الإسلامى فى فقه الثورة على الحاكم أو ولى الأمر الذى يفقد أهلية الولاية باستمرار ظلمه وغيه وفقاً لهذا الفقه. ترتب على ذلك أن الغرب قدم هذا التحليل ذريعة للكيد لبعض الدول العربية وإيواء المجرمين والمحكومين والمعارضين حتى انقلب عليهم سحرهم بعد ذلك. وقد يرى البعض فى جدلية العلاقة بين الإرهاب والديمقراطية أن الإرهاب بحاجة إلى إجراءات قمعية لوقفه وأن الديمقراطية لاتصلح إلا للمسالمين الراغبين فى الحوار والتغير السلمى، وكلا الوجهين يعكس المشكلة التاريخية وهى أين يقع الخط الفاصل بين حريات الأفراد وأمن المجتمع. ولا يخفى أن دعاوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة لم تكن عطفاً على شعوبها ولا غراما فى هذه المبادئ السامية.

ثالثا، أن النموذج الديمقراطى الغربى لايمكن نقله لأنه مهما صلحت بذرته إلا أنه ينتقل إلى بيئة اجتماعية مغايرة، وأن الديمقراطية مفهوم يحتاج إلى توطينه فى

مناطق العالم المختلفة وفق ثقافات هذه المناطق، وهذا هو أحد الأسباب التى دفعت المنطقة العربية إلى التمسك بأن التطور لا يمكن دفعه من الخارج، وأن سلم الكثير من المراقبين بأن الضغط الخارجى حتى لو لم يكن مبرأ من النوازع، فإنه قد استحث الخطى نحو الحراك السياسى فى كثير من دول المنطقة.

وقد بالغت الأدبيات الأمريكية فى تصوير نجاح واشنطن فى دفع العالم العربى نحو الديمقراطية أو وضعه على أعتاب الديمقراطية. وليست لدينا مشكلة فى القبول بهذا المنطق ولكن على أساس أن الغرض هو استغلال أزمة الإصلاح السياسى فى الضغط على النظم العربية لتحقيق أهداف غربية قد لا تتصل مباشرة بما تحقق فى العالم العربى. رأى البعض أيضاً أن سكوت واشنطن عن الحديث المتكرر عن مشروعها الديمقراطى فى العالم العربى له تفسيران متناقضان، التفسير الأول هو انكشاف حقيقة الأهداف الأمريكية، خاصة بنسبة لحماس فى فلسطين، والعراق. التفسير الثانى هو يأس واشنطن من نشر الديمقراطية فى البيئة العربية. وأما التفسير الثالث الذى تتبناه الإدارة الأمريكية هو أنه يكفى الدفع نحو الديمقراطية وإعتبارها من الهموم العربية حتى تتولى الدول العربية نفسها تطبيق ما يلائمها من صور الديمقراطية.

ومن الواضح أن الدوافع السياسية التى تحرك الغرب نحو توريد المصطلحات والخطط إلى الدول الأخرى يفسر فى الغرب نفسه على أنه مشاعر خيرة تريد إفادة الأخرين من التجارب الناجحة فى الغرب وأن تجربة الاتحاد الأوربى فى الوحدة يمكن نقلها إلى غيرها كما يمكن ضم دول أخرى إلى المظلة الإتحادية فى أوربا حفظاً لهذة الدول من الضياع السياسى والاقتصادى. وفى هذا الصدد فإن أوراقاً أخرى قد ركزت على عدم إمكانية نقل النموذج الأوروبى الديمقراطى والوحدوى إلى خارج أوربا سواء فى روسيا أو فى أمريكا اللاتينية أو فى العالم العربى. كما أشير إلى أن انضمام تركيا رغم كل التحسينات والتطوير هو الوجه الأخر للمشكلة حيث تأكد أنه إذا كان من المستحيل زرع النماذج الأوروبية خارج التربة غير الأوروبية فإنه لا يتوقع أن تنضم وتندمج وتتسق أعضاء غريبة مع الجسد الأوروبى وهذا هو حال تركيا التى رأينا أنها لم تقبل فى الاتحاد

الأوروبى مطلقاً لنفس الاسباب التى ذكرتها بالنسبة بنقل ماهو أوروبى إلى خـــاج أوربا نقلا حرفياً.

وأخيراً، فإننا نظن حقاً أن صاحب الفضل الأكبر فى الحراك السياسى فـــى المنطقة العربية، دون إغفال أهمية الحماس الخارجى، هو هـــذه العولمـــة الثقافيـــة والإعلامية التى جعلت الشعوب جميعاً تتجه بثبات نحـــو قـــيم الحريـــة والعـــدل والمساواة الكامنة فى تراثها الإنسانى، وأن القيم الديمقراطية العالمية أصبحت مـــن الحقائق رغم استحالة نقل النماذج الديمقراطية حرفياً من مجتمع إلى آخر.

obeikandl.com

(٢٦)

هل تعود فرنسا إلى الحضن العربي الدافئ ؟

يبدو لنا أن فرنسا التي اتخذت منحى يقترب من الولايات المتحدة وتبتعد عن العالم العربي تعود مرة أخرى إلى سياستها العربية التي أكدها ديجول منذ عام ١٩٦٢ باستقلال الجزائر ثم بموقف فرنسا الحازم من عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧ وانتهى الأمر باستقلال فرنسا عن النفوذ الصهيوني وهو ما أتاح لها أن ترى بوضوح أن مصالحها تقع في قلب العالم العربي ، كما أن سياستها العربية تنسجم مع معطيات كثيرة تؤمن بها فرنسا وأهمها قانونية الحقوق العربية والحاجة إلى دعم سلطة القانون الدولي في المنطقة .

والحق أنني أشعر بارتياح جديد لعودة فرنسا ، فقد قدرت فرنسا بعد معارضتها الغزو الأمريكي للعراق أن إعادة الإعمار ومشاركة الشركات التابعة للدول المساندة للغزو سوف يحرم الشركات الفرنسية فخفضت صوت المعارضة واقتربت مع ألمانيا في منحى جديد يتقارب بشكل مصطنع مع واشنطن . بل إن باريس تقدمت واشنطن مجاملة لها في استفزاز العالم العربي . بدا ذلك في تقديم مشروع القرار ١٥٥٩ في سبتمبر ٢٠٠٤ المناهض لسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية في لبنان دون طلب من الحكومة اللبنانية وعرضت بشدة مصالحها مع سوريا بشكل مفاجئ دون مبرر منطقي ، ثم قدمت في نفس الوقت مشروع القرار ١٥٩٣ في دارفور الذي أرفق به المجلس ٥١ اسمًا من المتهمين بجرائم حرب والإبادة من بين المسؤولين السودانيين ، كما قدمت القرار ١٧٠٦ الخاص بإرسال قوات دولية إلى دارفور وهو مطلب أمريكي بالغ الإلحاح ، ثم قدمت مرة أخرى مشروع القرار ١٥٩٥ المنشئ للجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري وأطلقت التصريحات المناهضة لسوريا والتي تتهمها باغتيال الحريري ، وظلت تقدم مشروعات القرارات إلى مجلس الأمن ، كما قدمت لجنة التحقيق تقريرًا جديدًا في تطور بحث القضية إلى أن وصلت إلى تشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي ، وذلك كله إرضاءً للولايات المتحدة وإسرائيل ومناوأة لسوريا وحزب الله وإيران .

وكانت فرنسا من أسبق الدول التي انقلبت على حزب الله ، فوضعت الحزب على القائمة السوداء وحظرت بث قناة المنار على الأراضي الفرنسية ، وأخيرًا شاركت واشنطن مشروع قرار بادي الانحياز لإسرائيل تم تعديله بشكل طفيف وصدر به القرار ١٧٠١ المشهور في ٢٠٠٦/٨/١١ عقب عدوان إسرائيل الذي استمر ٣٣ يومًا ضد لبنان .

فلماذا تجامل فرنسا الولايات المتحدة وتتقرب منها في القضايا العربية ، بل إن فرنسا كانت تتقرب بشكل مصطنع من إسرائيل أيضًا بعد أن كان شيراك دائم النقد لإسرائيل وشديد المساندة للجانب الفلسطيني ويذكر العالم كيف أن شاشات التليفزيون نقلت مشادة بينه وبين الأمن الإسرائيلي خلال زيارته للمنطقة في أواخر القرن الماضي .

لا يخفى أن هناك علاقة حميمة بين فرنسا والعالم العربي وأن تقرب فرنسا من المواقف الأمريكية في قضايا العراق ولبنان وفلسطين ودارفور أشاع شعورًا بعدم الارتياح لدى أصدقاء فرنسا في العالم العربي وبدأ البحث عن المصلحة الفرنسية الحقيقية في هذا التقارب ، ويبدو أن المراقبين لم يعثروا على مصلحة حقيقية في هذه الساحات الأربع سوى إرضاء الولايات المتحدة .

يبدو أيضًا أن انضمام فرنسا إلى واشنطن وإسرائيل ضد حماس وحزب الله وسوريا وإيران وتساهلها مع الاحتلال الأمريكي للعراق أظهر أن فرنسا وحدها من بين دول الاتحاد الأوروبي الكبرى ، وخلافًا لخطها السابق ، وكأنها ترى واشنطن تقسم حظوظ الدول ولم تشأ أن تخرج من القسمة صفر اليدين .

أما موقف فرنسا في دارفور فقد يفسر على أنه محاولة لإرضاء واشنطن التي دفعت فرنسا بعيدًا عن ساحتها الأفريقية التقليدية حتى جيبوتي مرورًا بساحل العاج وغيرها ، كما قد يفسر على أنه إرضاء للأفارقة على افتراض أن الصراع بين عرب وأفارقة في الإقليم وهي الفرضية الأمريكية الخاطئة ثم تبين أن الاتحاد الأفريقي أقرب إلى الموقف السوداني منه إلى الموقف الأمريكي ، وهكذا يبدو أنه تبين لفرنسا خطأ الفرضية ، فلم يشفع دعمها لواشنطن في دارفور في الإبقاء على النفوذ الفرنسي أمام الاكتساح الأمريكي ، ولم يثبت أن موقفها يرضي الأفارقة لخطأ الافتراض نفسه .

وإذا كانت فرنسا لم تلمس نقدًا لخطها في القضايا العربية في العالم العربي مادامت بعض الحكومات العربية تتفق مع المواقف الفرنسية إلى حد بعيد كما أن موقفها في لبنان ، والذي يفسر بالكثير من الاعتبارات الشخصية والرسمية والتاريخية والأمريكية يرضي أغلبية أعضاء مجلس النواب والحكومة من قوى ١٤ آذار **فلماذا هذا الانقلاب المفاجئ في سياستها العربية في كل المواقع الأربع التي ذكرناها ؟**

أظن أن رصد المواقف الفرنسية الأخيرة منذ منتصف أكتوبر ٢٠٠٦ وخاصة في الأسبوع الأول من نوفمبر ٢٠٠٦ يظهر بوضوح التحول في الموقف الفرنسي وبقي أن نقدم رصدًا لهذا التحول ثم محاولة للتفسير في ضوء المنطق الفرنسي ، وليس في ضوء ما يتمناه الكاتب العربي .

ففي الموقف في العراق ، أدركت فرنسا مؤخرًا ، كما أدرك العالم كله أن سياسة بوش لا تحظى بأي تأييد في أي مكان وأن ثورة الديمقراطيين هي تتويج لهذه السياسة الكارثية ، فبدأت فرنسا تتحدث عن مصداقية موقفها القديم المعارض للغزو، وإبراز المآسي التي يعانيها الشعب العراقي وكيف أن العراق غدا ساحة للسياسات الإقليمية والمنظمات الإرهابية .

وفي فلسطين ، أعلنت فرنسا فشل سياسات البحث عن حل للصراع من خلال الوساطة الأمريكية وخريطة الطريق ، في نفس الوقت الذي لا يزال فيه جون بولتون يردد أمام مجلس الأمن يوم ٢٠٠٦/١١/١٠ أن البديل الوحيد لإنقاذ السلام هو خريطة الطريق ، وتدفع فرنسا الآن بموافقة عربية واسعة لعقد مؤتمر دولي للسلام في باريس في ضوء إفلاس الإدارة الأمريكية وانحيازها الأعمى وفقدانها للمصداقية في هذا المجال .

وقد انتقدت باريس بشدة ومن خلال قرار الاتحاد الأوروبي مذبحة بيت حانون ودعت إسرائيل إلى ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني في الأراضي المحتلة ، وهو أمر يزعج واشنطن ويرضي العالم العربي . وعندما تقدمت فرنسا الدول الأخرى لتقديم أكبر عدد من القوات في اليونيفيل الموسع في إطار القرار ١٧٠١ ترددت كثيرًا حتى لا يفسر إقدامها على أنه استمرار للتطوع بمعاداة حزب

الله ولبنان عمومًا خاصة وأن رئيس وزراء لبنان أعلن عتابًا لاذعًا لفرنسا بالذات التي حرصت خلال العدوان على ترحيل رعاياها وليس العمل على إنقاذ لبنان حيث اقتصر الموقف الفرنسي على التمييز بين تدمير لبنان وضرورة الإسراع بوقف إطلاق النار وليس وقف العدوان . وقد أظهرت فرنسا عزمها على أن مشاركتها في اليونيفيل يختلف هدفه عما أعلنت ألمانيا وهو حماية إسرائيل ، وإنما العمل الجدي لحفظ السلام وفق القرار . بل إن وزيرة الدفاع الفرنسية انتقدت يوم ٢٠٠٦/١١/١٠ الانتهاكات الإسرائيلية للأجواء والأراضي اللبنانية وحذرت من أن التحرش بالقوات الفرنسية سوف يدفع هذه القوات إلى الاشتباك مع الطائرات الإسرائيلية وهو ما أحدث أزمة دبلوماسية مفاجئة بين البلدين بعد أن استدعت إسرائيل سفيرها في باريس للتشاور على أثر هذه التصريحات .

كما صرح المسؤولون الفرنسيون على كل المستويات أن هدف اليونيفيل لا يشمل نزع سلاح حزب الله لأنها قضية تخص اللبنانيين ، وإصرار فرنسا على موافقة الحكومة اللبنانية على مشروع المحكمة الدولية حتى لا يصدر نظامها بقرار مفروض من مجلس الأمن ، وهو اتجاه كانت تؤيده واشنطن .ولاشك أن هذا الموقف الفرنسي فضلاً عن دعوة باريس إلى مؤتمر دولي للسلام في المنطقة أحدث رد فعل إيجابي في العالم العربي ، ومن المحتمل أن تقود فرنسا دول الاتحاد الأوربي إلى استئناف المساعدات للفلسطينيين بعد رحيل حكومة حماس .

أما في دارفور ، فقد أصبحت فرنسا تتفهم معارضة الخرطوم نشر القوات الدولية وأصبحت تحبذ حلاً إفريقيا وقوات أفريقية بالتفاهم مع مجلس الأمن .وربما جاء هذا الموقف الفرنسي في ضوء إصرار الخرطوم على مواجهة استماتة واشنطن في نشر القوة الدولية . بل إن وزير خارجية فرنسا صرح لجريدة الأهرام القاهرية يوم ٢٠٠٦/١١/١١ أن بلاده تخشى من تقسيم السودان انطلاقًا من دارفور .

فما هي أسباب هذا الانقلاب المفاجئ في السياسة الفرنسية في العالم العربي ؟ .

يمكن تفسير هذا الانقلاب في ضوء الاعتبارات الآتية :

الاعتبار الأول : داخلي نابع من إدراك الحكومة الفرنسية أنها انحرفت كثيرًا عن سياستها العربية التقليدية التي التزمت بها منذ ديجول وحتى عام ٢٠٠٤ تقريبًا أي قرابة أربعين عامًا حتى خلال حكم الأحزاب المعارضة للديجولية . وقد جدد شيراك الديجولية فيما يعرف في فرنسا بالديجولية الجديدة وأهم ملامحها التقارب من العالم العربي ، والإصرار على دور مستقل عن الولايات المتحدة ، ولذلك فإن التفريط في هاتين الناحيتين أفقد الديجولية الجديدة أهم خصائصها التي يتميز بها الحزب الحاكم ، والذي ربما شعر بأن تصحيح موقفه قد يفيد في دعم صورته في الانتخابات الرئاسية القادمة .

الاعتبار الثاني : تقدير فرنسا أنها تركب مع واشنطن قاربًا شارف على الغرق فأرادت أن تقفز بسرعة قبل فوات الأوان .

الاعتبار الثالث : إدراك فرنسا أن المصالح العليا العربية تجمع عليها الشعوب والحكام في العالم العربي وإذا كان الحكام لا يفصحون عن مساندتهم لهذه المصالح العليا صراحة ربما لسبب وجود واشنطن على الطرف الآخر ، فإن هؤلاء الحكام لا يختلفون عن شعوبهم في متابعة السياسات المساندة لهذه المصالح أو المناوئة .

ولمزيد من الإيضاح نقول : لا يختلف أحد في العالم العربي أن المصالح العليا في العراق هي في خروج المحتل واستقرار البلاد والمحافظة على وحدتها دون تدخل من أي دول مجاورة ثم عودة العراق إلى دوره الجديد في الساحة العربية بعد هذه المحنة المؤلمة .

وفي فلسطين تتحصل المصالح العربية في تسوية منصفة للفلسطينيين تضع حدًا للفوضى والشقاق في الداخل والمذابح اليومية من جانب إسرائيل ، وأن عدم الاكتراث بهذه الأسس يجلب غضب العالم العربي كله حكامًا ومحكومين ، هكذا في دارفور ولبنان والمحافظة على وحدة الأقطار العربية داخل حدودها ، وربما أدركت فرنسا أنها ناهضت في المرحلة السابقة كل هذه المصالح العربية أو أغفلتها وهي منهمكة لإرضاء واشنطن .

(٢٧)

مجلس الأمن وأزمة الانتشار النووى

أعلنت كوريا الشمالية عن تطوير صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية وعلى ضرب السواحل الأمريكية، مما أثار القلق العميق لدى الولايات المتحدة واليابان. فقد تكاثرت الدول التى تحوز أسلحة نووية أو صواريخ من النوع الذى يدخل فى دائرة أسلحة الدمار الشامل بحيث يمكن القول أن الرتق قد أتسع على الراتق فى هذه القضية الخطيرة. ومالم يتم تدارك ما بقى من فرص بطريقة عاجلة فإن الزمام سوف ينفلت ويصبح من المستحيل الاعتماد على أية ترتيبات للأمن العالمى. فقد دخلت باكستان والهند وكوريا الشمالية وإسرائيل إلى نادى الدول النووية، كما توشك إيران وربما الصين الوطنية أن تدخل نفس النادى. إذ تشير التقارير إلى أن تجارب الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية لكوريا الشمالية قد تزامنت مع اختبار صاروخ فى تايوان قادر على ضرب العمق فى الصين الشعبية، ورغم أن الصين الشعبية لم تعلق كما لم تعلق الصين الوطنية، إلا أن الولايات المتحدة أعربت من قلقها من هذا التطور مما يشى بأن تطوير الصواريخ الصينية لم يكن بعلم الولايات المتحدة. وقد يرى البعض أن الإعلان عن هذه الصواريخ قصد به زيادة الضغط على الصين الشعبية حتى تكون أكثر حساسية لصواريخ كوريا الشمالية مادامت واشنطن لاتعفى الصين الشعبية من الشك فى أنها تستخدم الورقة النووية الكورية لأهداف صينية. وهذه التطورات ترسم علامة استفهام كبيرة حول جدوى مؤسسات العمل الجماعى الدولى وخاصة مجلس الأمن. ونريد أن نسجل فى هذا الصدد عدداً من التحذيرات الخطيرة لعل الوقت لا يزال ممكناً لتداركها.

التحذير الأول، هو أن واشنطن قد انتهجت سياسة مزدوجة غير حازمة فى مجال أسلحة الدمار الشامل أفقدتها المصداقية. بدأت هذه السياسة مع إسرائيل حيث قدمت لها الحماية والمبرر لحيازة كل أنواع الأسلحة، فى نفس الوقت الذى تقاعست فيه واشنطن عن القيام بدور جدى فى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى يكفل للجميع حقوقهم، وآثرت أن تجارى الخطط الإسرائيلية، وأن تتخذ إسرائيل حليفاً

استراتيجيا، وتطلق يدها في كل تجاوزاتها وتضرب بالشرعية الدولية عرض الحائط، وتساند خطط إسرائيل في تحدى رأى المحكمة العالمية في

الجدار العازل، وتسوغ لإسرائيل كل أعمال القتل والاغتيال والإعدام بلا محاكمة وتحويل جيشها إلى فرق من القتلة على أن كل ذلك دفاع شرعي عن النفس. وفي الوقت الذى تصر فيه على عدم امتلاك إيران أسلحة نووية أو الاستفادة من التكنولوجيا النووية، فإنها تفعل ذلك حتى تظل إسرائيل وحدها تحتكر الأسلحة النووية وأنواع الأسلحة الأخرى وتعتمد على سطوة الولايات المتحدة لإخضاع المنطقة كلها لمصالحها وطموحاتها. والمعلوم أن قطاعات كبيرة من الرأى العام الأمريكي بدأت تعبر عن قلقها من تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وأطلقت بعض مراكز البحوث إشارات التحذير من أن واشنطن تعلى المصالح الأمنية الإسرائيلية على المصالح الأمريكية وأن شطراً هائلاً من تشوه الصورة الأمريكية يعود إلى العلاقات غير المتكافئة بين واشنطن وإسرائيل.

في المجال النووى، انتهجت واشنطن سياسة تمييزية بين الهند وباكستان، وكان آخر مظاهرها خلال زيارة الرئيس بوش للمنطقة في أوائل عام ٢٠٠٦ للبلدين حيث أغدق على الهند بينما ضيق على باكستان مما أشاع الجفاف والجفاء، إلى جانب أسباب أخرى، في مسار العلاقات الباكستانية الأمريكية. كذلك أدى انعدام ثقة كوريا الشمالية في الوعود الأمريكية وفي جدية السياسات الأمريكية إلى قرارات بيونج يانج بمواجهة الولايات المتحدة بالتسلح النووى والصواريخ البعيدة المدى، رغم شح مواردها وحاجتها الماسة إلى الغذاء والطاقة، فاختلط النووى بغيره من القضايا السياسية والأمنية، والعالمي بالإقليمي وتداخلت الحسابات الروسية والصينية في الأزمة الكورية، ودفعت موسكو وبكين إلى السعى جدياً إلى إنشاء ترتيبات أمنية آسيوية على الأقل. ولاشك أن انهيار سمعة الولايات المتحدة في قضايا التعذيب ومعسكرات الاعتقال في العراق وجوانتانامو أسهم في فقدان مصداقية الإدارة الأمريكية التى تعانى بسبب السياسات الداخلية والصدام مع الكونجرس والقضاء أيضاً.

التحذير الثانى: أن الولايات المتحدة استنفدت قوة مجلس الأمن وقضت على هيبته من خلال استخدامه وتوظيفه والتمييز بين قراراته والتحكم حتى فى اجتماعاته وتخويف الدول الصغيرة به، والاستعانة به فى تحالفاتها ضد الدول الأخرى فى الوقت الذى لا تكن للمجلس ولا للأمم المتحدة أى تقدير أو احترام، كما تعمل ضد أحكام ميثاق المنظمة الدولية وترسى قانوناً دولياً جديداً. ولذلك فإن الصراع الإيرانى الأمريكى الذى يتخذ شكل الأزمة النووية عرف طريقة إلى مجلس الأمن فى كل الأحوال بإصرار واشنطن على إحالة الملف النووى إليه وتصوير مجرد الإحالة على أنها عقوبة بخلاف العقوبات التى يقررها المجلس. كذلك استخدمت واشنطن مجلس الأمن عدة مرات ضد كوريا الشمالية حتى أدركت موسكو وبكين حدود اللعبة ففقد المجلس هيبته، خاصة عندما لاحظ المجتمع الدولى أن كل قراراته فى الشئون العربية تستند إلى الفصل السابع، فى لبنان والسودان والعراق وغيرها، وتسبغ عليها أعلى درجات الالتزام والتقديس، بينما تنجو إسرائيل من أى ذكر سلبى لها. ولا يزال العالم يذكر القرار ١٤٠٣ عام ٢٠٠٢ الذى قرر إرسال بعثة لتقصى الحقائق فى مذابح جنين فرفضت إسرائيل دخول البعثة إلى فلسطين واضطر الأمن العام أن يبتلع الإهانة. كما لا يزال العالم يتابع تحدى إسرائيل للمحكمة العالمية وإصرارها على الاستمرار فى بناء الجدار العازل، وكذلك إقدامها على إنشاء منطقة عازلة فى غزة تقوم بنفس وظيفة الجدار العازل وهى ضم الأراضى الفلسطينية والتضييق على الفلسطينيين.

والخلاصة، لم تعد دول العالم تشعر بالأمن فى ظل النظام الدولى الراهن، مما سيؤدى إلى سباق محموم للتسلح، وإلى المزيد من عسكرة المجتمع الدولى طلباً للأمن، ومن شأن ذلك تضيق فرص التسوية السلمية للمنازعات، واتساع ممارسات الاستخدام الانفرادى للقوة.

والحل ممكن إذا أدركت واشنطن مخاطر هذين المطورين وعملت على تلافيهما وذلك بإتباع سياسة حازمة فى مجال الأمن النووى، وبناء مصداقيتها كقوة عظمى، وكذلك بتعزيز دور الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين وليس فى تحقيق أهداف السياسة الأمريكية. ولما كان عامل الوقت حاسماً، فإن الانتظار أو التردد أو التخلف سوف تفلت معه الفرصة إلى الأبد.

(٢٨)

متى يفخر العربى حقاً بأنه عربى؟

صفعنا مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة بدم بارد خلال مناقشات مجلس الأمن لفرض وقف إطلاق النار بعد يوم من إجماع وزراء الخارجية العرب فى بيروت على مساندة موقف الحكومة اللبنانية، عندما ذكرنا أنه يفخر بأنه إسرائيلى ولكن أحداً فى العالم العربى لا يستطيع أن يفخر فى الوقت الحالى بأنه عربى. هذا القول أثار الفزع فى نفسى لأنه أطلعنى على ما وصل إليه حال العالم العربى على الأقل فى نظر إسرائيل. فمنذ سلمت مصر زمام أمرها لإسرائيل والولايات المتحدة وهى سعيدة راضية وأعقب ذلك تأكيد السادات على أن مصر ليست عربية، فكانت تلك بداية نجاح الخطة الصهيونية الأمريكية وهو تغييب رأس العالم العربى حتى يمكن للخطة أن تبطش بالأطراف، وكانوا قد أعدوا زعيماً آخر ليكمل الخطة بعلمه أو بغير علمه وهو صدام حسين لأن القضاء على جناحى الأمة يسهل العبث بأضلعها الرقيقة وببطنها الرخو وبأطرافها البعيدة. وخلال خمس وعشرين عاماً تمكنوا من تمزيق المنطقة وإخضاعها، وأمكن للسفير الصهيونى أن يذكر ما ذكر فى مجلس الأمن على سبيل التحقير ودون مناسبة. فى ظل هذا الوضع تم احتلال العراق وتمزيقه وإغراقه فى الدماء، وفى ظله أيضاً توحشت إسرائيل والولايات المتحدة بعد أن أخضعتا الجميع وفى مقدمتهم مصر التى أصبح خطابها لأول مرة فى تاريخها الطويل يظهر بشكل واضح أن مصر قد غيبت ولم تعد عاملاً من عوامل الحساب الصهيونى أو الأمريكى. ويكفى أن يجمع أى باحث كتابات الكتاب العرب الصهاينة فى مصر بالذات وتصريحات كبار المسئولين فيها خلال المأساة اللبنانية، وأن يلحظ قتل إسرائيل واستهانتها بالجنود المصريين فى سيناء بل وتوظيف مصر فى أدوار تدل على مقدار الخلل الذى لحق برأس العالم العربى، ليكتشف أن حالة سرطانية أصابت مصر عبر ربع القرن الماضى فأصبحت مصر الرأس عوانا على العرب والعروبة بدل أن تكون قلعة للعروبة وعونا للعرب. ومن أعراض المرض الخطير الذى ألم بمصر أن ترى العروبة والإسلام يضربان فى مقتل وتسكت عليه إن لم تشارك بصور متعددة فى ضربهما، حتى أصبح الحديث فى العرب والعروبة أو الإسلام وحضارته كفرا بالثقافة التقدمية المعاصرة وتخلفاً لا

يليق بمن يعيش فى القرن الجديد، فانحسرت مصر وانتهى دورها لعدم إدراكها لأهمية الدور وفقدانها لمتطلبات إدارته وعدم إدراكها لمصالحها العليا التى يستطيع طالب مبتدئ فى التاريخ أن يستخلصها يوم أن أنذر هولاكو مصر بعد اجتياحه بغداد وإحراقها فى منتصف القرن الثالث عشر فلم ترد مصر بيبرس وقطز وإنما كان الرد جيشا باسلا التقى بهولاكو فى فلسطين فصدت مصر الهمجية قبل أن تصل إلى بقية ربوع العالم الإسلامى وأنهت الهجمة البربرية إلى الأبد. ولم تكن مصر تجامل أحداً أو تمن على أحد وإنما كانت قيادتها غير المصرية تدرك خطورة دورها وأن أمنها القومى لا يمكن الدفاع عنه إلا بدور إقليمى فاعل. وإذا كان هولاكو جاء غازياً ومهلكاً الحرث والزرع والحضارة، فإن هولاكو الصهيونى بوش وتلميذه الإسرائيلى أولمرت جاء يهلك أهل المنطقة ويخضعها ويذلها ويستولى على أرضها بعد أن يسلبها الشعور بالانتماء لهذه الأرض، ويخلط الأوراق فى ذهن الأجيال فتأخذ هولاكو الجديد حليفاً متآمرا معه ضد العرب والمسلمين. لقد صنف عقلاء هذا الزمان عبد الناصر وصدام والقذافى وكل من حمل راية القومية على أنهم مغامرون، وقد يكون من سوء الحظ أن هذا التوصيف يحمل بعض الصحة فى بعض الحالات، ولكن الثابت الذى لا يجادل فيه هؤلاء العقلاء هو أن العروبة والإسلام يطاردان وأنهما تراث هذه الأمة وسر قوتها وما مشروعات الشرق الأوسط المختلفة الأحجام والألوان إلا محاولات لطمس العروبة والإسلام فى هذه المنطقة، حتى تقضى على هويتها فيسهل تغيير الهوية أو القضاء عليها.

إن التحدى الذى يطرحه السفير الإسرائيلى فى نيويورك وكذلك تصريحات القيادة الإسرائيلية التى تملكها العجب من أن زعماء عرب تمنوا لها التوفيق وعرضوا عليها المساعدة للقضاء على المقاومة، لا يستحق التعليق لأن الزعماء العرب الذين اتصلوا بإسرائيل لهذا الغرض لا يمثلون شعوبهم ولا يمكن لهم أن يفخروا بعروبتهم، وعلى السفير الإسرائيلى وحكومته أن يروا صورة العرب الأصيل فى السيد حسن نصر الله وليس فى صور الزعماء العرب الذين اعتقد السفير أنهم هم صورة العالم العربى. وردى عليه هو أننا جميعاً نفخر بعروبتنا وهو يجب أن يتوارى وأن يخجل لأنه ينتمى إلى عصابة لا تحسن سوى القتل والتدمير، وأن مصيرها كمصائر العصابات المماثلة فى التاريخ.

(٢٩)

ماذا لو قبلت إيران المقترحات الغربية

لا يزال الجدل محتدما حول ما إذا كانت المبادرة الأمريكية الغربية إزاء الملف النووى الإيرانى مناورة أمريكية أم أن هذه المبادرة مؤشر على تغير استراتيجي حقيقى فى الموقف الأمريكى من الملف الإيرانى. كذلك تحاول الولايات المتحدة استنفاد كل الفرص مع إيران حتى أن وزيرة الخارجية الأمريكية لم تستبعد لقاءات أمريكية إيرانية على المستوى الوزاري أى مفاوضات ثنائية وليس مجرد وجود الولايات المتحدة فى المفاوضات مع الترويكا الأوربية، وهذا تطور كبير أغرى بعض المعلقين بالمضي بعيداً بالتأكيد على أن الولايات المتحدة أصبحت مستعدة لمفاوضات مباشرة مع إيران حول كافة الملفات مما يعنى أن واشنطن تقر بمكانة إيران وجدارتها بالتعامل معها بعد أن رفضت الاعتراف بنظامها منذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران وظل الصراع قائماً بينهما حتى الآن. ولم يعلق هؤلاء المراقبين أهمية كبيرة على الموقف الإسرائيلى مادامت المصلحة الأمريكية تتطلب ذلك ومادام التقارب الأمريكى الإيرانى وجد العوامل الموضوعية اللازمة، ومادام هذا التقارب يؤدى إلى ترويض إيران وتخليها عن سلاحها النووى المروع لإسرائيل وقد يؤدى هذا التقارب إلى ما هو أبعد مما ينسجم مع المصالح الإسرائيلية. وهذا الاحتمال والتفسير مقبول إسرائيلياً. ولكن الوجه الآخر للمبادرة الأمريكية ومحاولات استنفاد كل طرف الاقتراب من إيران هو أن هذا الأسلوب الأمريكى يقصد إلى دفع كل الدول الكبرى بما فيها روسيا والصين إلى الانضمام إلى التحالف الدولى الشامل ضد إيران إن رفضت المبادرة الأمريكية، وبذلك تقضى على كل معارضة أو نقد لسياستها..ومن ناحية ثالثة، نعتقد أن واشنطن تواجه ورطة كبيرة مع إيران، لأنه حتى مع تكتيل المجتمع الدولى كله ضد إيران، فإن وجود قرارات عسكرية لدى إيران وقدرتها على استخدامها يضع الولايات المتحدة فى مأزق كبير خاصة إذا كان لديها قرارات نووية وتستخدمها ضد القوات الأمريكية أو ضد إسرائيل. وموضوع هذه المقالة يركز على التداعيات التى تنشأ عن قبول إيران للمقترحات الأمريكية. غير أن أهم هذه التداعيات يمكن فهمها بشكل أوضح إذا وضعنا المبادرة الأمريكية فى إطار نظرية الخيارات الأمريكية

المتاحة أمام إيران. فقد جربت الولايات المتحدة عزل إيران وتشويه صورتها وفرض العقوبات عليها بل ودفع أوربا عبثاً إلى الانضمام للعقوبات الأمريكية. كذلك حاولت واشنطن مداعبة شطراً من المجتمع الإيرانى وهو ما أسمته الأدبيات الأمريكية المعتدلين والإصلاحيين ولكن واشنطن اعتبرت النجاح المفاجئ لأحمدى نجاد هزيمة للاتجاه الإصلاحى، وهو مفهوم أمريكى يخضع للمعايير الأمريكية. ولابد أن واشنطن قد لاحظت أن طهران تمارس قواعد اللعبة السياسية وأنها ترسل الإشارات ولكن واشنطن ظلت تتجاهلها أملاً فى أن تحقق واشنطن أهدافها دون مقابل أو تنازلات منها. بقى منهجان أمام الولايات المتحدة أولهما ما تسميه الأدبيات السياسية الأمريكية بالارتباط المشروط أى باللغة الدارجة سياسة الحزمة التى تتضمن فوائد التقارب ومقابل التنازلات فى تسوية شاملة أو صفقة شاملة ، وثانى هذين المنهجين هو استخدام القوة المسلحة. فى المنهج الأول تهدف واشنطن إلى تغيير سلوك النظام وتطويعه أما فى المنهج الثانى فتهدف واشنطن إلى استخدام القوة لتغيير النظام نفسه. ويضرب الأمريكيون مثلاً للمنهج الأول السودان التى تعاونت مع الولايات المتحدة وفق الخطة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، ثم لتسوية قضية الجنوب، وأخيراً، للسلام فى دارفور، حيث قايضت الخرطوم تنازلاتها بالضغوط الأمريكية. كما يضربون للمنهج الثانى مثلاً ما حدث فى العراق بإسقاط نظام صدام حسين. وقد أشار فلاينت ليفريت رجل السياسة والمخابرات الأمريكى فى كتابه "وراثة سوريا: اختبار بشار بالنار" الصادر عام ٢٠٠٥ من معهد بروكينجزو الذى أعد خصيصاً بناء على طلب مارتن أنديك مدير المعهد والسفير الأمريكى اليهودى السابق فى إسرائيل والذى كافأته مادلين أولبريت وزير الخارجية الأمريكية السابقة على تجسسه لصالح إسرائيل بنقله إلى واشنطن وتعيينه مساعداً لوزيرة الخارجية لشئون الشرق الأوسط وهى نفس المهمة التى يتولاها الآن دافيد والش، أشار ليفريت إلى أن واشنطن يجب أن تجرب مع سوريا منهج الارتباط المشروط والذى لا نظن أن واشنطن مهيأة نفسياً له فى الوقت الحاضر خاصة وأن عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية واستمرار سيطرة وزارة الدفاع نسبياً حتى الآن على قرارات السياسة الخارجية يجعل تجربة هذا المنهج صعباً.

ونحن نعتقد أنه فى الحالة الإيرانية، ربما تعرض واشنطن منهج الارتباط المشروط ليس لكى تنفذه ولكن لكى تعد العدة تماماً لضرب إيران، رغم أن واشنطن تناشد إيران قبول المبادرة واستبعاد المواجهة مع واشنطن، وهى لغة غريبة على الإدارة الأمريكية تدل إما على مأزق واشنطن أو على اقتراب ضرب إيران. وإذا صح ذلك، فلابد أن يكون تصريح الرئيس الإيرانى بأنه سيعطى فرصة لدراسة المقترحات الغربية قد أزعج واشنطن، تماماً كما أزعجها مؤشرات قبول صدام حسين بالوساطات التى جرت لكى يقبل الانسحاب من الكويت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ٩٠-١٩٩١، لأن قبول العراق بالانسحاب يحبط المخطط الأمريكى الهادف إلى ضرب العراق والتواجد فى الخليج انتهاء باحتلال العراق نفسه.

على أية حال، إذا قبلت إيران المقترحات الغربية، ترتب على ذلك فى البداية أن إيران لن يقدر لها حيازة سلاح نووى لأنها سوف تكون خاضعة للاشراف الدولى والأمريكى والتفتيش المستمر. أما من الناحية السياسية فإن شكلاً من أشكال الشراكة السياسية بين إيران وواشنطن سوف ينشأ فى الخليج وأفغانستان وخاصة فى العراق مما يؤدى إلى تواجد إيرانى رسمى فى العراق وتقسيم العراق ومناهضة الطابع العربى فيه، ولكن هذه الشراكة سوف تضع قيوداً على سياسة إيران فى الخليج وسوف تضحى واشنطن بحق الإمارات العربية فى الجزر، كما أن إيران سوف تغير مواقفها من حزب الله وسوريا وتعدل موقفها فى القضية الفلسطينية ومن حماس. وهذه كلها مكاسب هائلة للولايات المتحدة لصالح إسرائيل لم تتمكن من تحقيق أى منها حتى الآن، كما ستوفر لإسرائيل التفرد بالسلاح النووى. ولكن مثل هذه التسوية لن تكون نهاية المطاف فى نظر واشنطن، وإنما سوف تكون بداية لالتصاق أمريكى بإيران.

ونحن نعتقد أنه لا يمكن التعايش الكامل بين حكومة الثورة الإسلامية وبين الولايات المتحدة وسوف تسعى واشنطن إلى إعادة إيران إلى مرحلة ما قبل هذه الثورة. فليس سراً أن واشنطن عازمة على أن تعتبر مرحلة الثورة الإسلامية جزءاً من تاريخ المنطقة، ولكن سياسات هذه الثورة فى التحليل الأخير أسهمت فيما وصلت إليه السياسات الأمريكية فى المنطقة من مكاسب.

إن العرض الغربى يتطلب دراسة دقيقة من إيران فى حساب المحاذير والفرص والمخاطر، لأن الرفض أو القبول كليهما يحدد الكثير بالنسبة لإيران فى هذه المواجهة الفاصلة.

(٣٠)

محاكمة رامسفيلد

وفرص محاكمة المتهمين في إسرائيل

فور استقالة دونالد رامسفيلد من وزارة الدفاع الأمريكية رفع عنه الغطاء وانهالت ضده الدعاوى التي تتهمه بانتهاك القانون الدولي وتنسب إليه جرائم الحرب في العراق وجوانتنامو . ونحن نعتقد أن سيل القضايا سوف يطال الرئيس بوش نفسه بصفته رأس النظام الذي نذر نفسه لتدمير هيبة القانون الدولي وإشاعة الفوضى الدولية وانهيار نظام الأمن الدولي .

وإذا كان التاريخ قد كشف لنا بوضوح أن الزعماء لا يحاكمون إلا إذا هزمت بلادهم في حرب تنتهي باحتلالها كما حدث مع الزعماء الألمان ومع صدام حسين، فإن محاكمة الزعماء ممكنة في بلادهم إذا كانت نظمًا ديمقراطية تحرص على النظام أكثر من حرصها على الأشخاص مهما كان موقعهم العالي في هذا النظام .

وإذا كان معظم المعلقين في الولايات المتحدة والرئيس بوش نفسه يرون أن سحق الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي كان استفتاءً على الحرب في العراق ، فإنني أرى أن هذا الانتصار الساحق للديمقراطيين والذي لم يكن حبًا فيهم وتعلقًا بهم بقدر ما كان نكاية في سياسات الإدارة الجمهورية ، كان هذا الانتصار في رأيي انتصارًا لقيم الديمقراطية الأمريكية الأصلية التي جعلت النظام السياسي الأمريكي نموذجًا لدولة القانون والحريات وأغرى كل أجناس الأرض بالجنة القائمة على الأرض الأمريكية .

ولا شك أن وقف الانهيار بهزيمة الجمهوريين لابد أن يعقبه تصحيح المسار ومعاقبة المسؤولين الذين أساءوا إلى قيم المجتمع الأمريكي في الداخل والخارج حتى صارت أمريكا أهون على العالم من أعتى ديكتاتوريات العالم الثالث وحتى تفوق بوش على صدام حسين منافسه الحقيقي في امتهان القانون .

والغريب أن الرئيس بوش لا يدرك حتى الآن هذه الحقائق بدليل أنه يقدم الآن مرة أخرى مشروع القانون الذي يتيح التنصت على المواطن الأمريكي وانتهاك

خصوصيته بالمخالفة الفادحة لحقوقه الدستورية ، ورغم تجريم القضاء لهذا العمل ورفض الكونجرس الجمهوري لصيغته ، فلم يدرك بعد أن الكونجرس الجديد جاء بفضل كل هذه التصرفات التي أحدثت شروخاً غائرة في العلاقة بين السلطات الثلاث ودفعت كل من الكونجرس الجمهوري والقضاء إلى توجيه نقد مرير لإغفال الرئيس وإدارته لفضائح التعذيب يوم رفض مجلس الشيوخ بأغلبية ٩٢ صوتاً الميزانية ما لم يتعهد البيت الأبيض بوقف جرائم التعذيب في معسكرات الجيش الأمريكي .

والطريف أنه تردد أن بوش فكر في إنقاذ الحزب الجمهوري بأي طريق ، ففكر في إقالة رامسفيلد قبل التصويت بيوم واحد ولكنه تأخر في إقالته ، تماماً مثلما حاول تعزيز فرص الفوز بعقد محكمة صدام وإصدار حكم الإعدام والتهليل له بحيث ترددت أصداء التهليل فقط في واشنطن وطهران وحكام بغداد ، ولم تجد هذه المسرحية نفعًا ، بل أضافت إلى السجل المحتقن صورًا من الخفة والنزق في إدارة الدولة العظمى التي تؤثر قراراتها على العالم بأسره .

مهمة هذه المقالة ليست سرد الجرائم التي ارتكبها رامسفيلد ، فهذه مهمة المنظمات التي شرعت في اتخاذ إجراءات مقاضاته في ألمانيا وفي الولايات المتحدة ، ولكن التركيز في هذه المقالة ينصب على أن البدء بمقاضاة رامسفيلد سوف يغري بمحاكمة الآخرين من أركان النظام الأمريكي حتى تصل الموجة إلى الرئيس مما يخلق مناخاً مثاليًا لتحرك قانوني عربي يعمل على محاكمة المجرمين الإسرائيليين لأن من أهم الجرائم المنسوبة أيضًا إلى الإدارة الأمريكية هي أنها ارتكبت كل هذه الجرائم أو معظمها في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين ، وهي تقدم المصالح الإسرائيلية على سمعة الولايات المتحدة ومصالحها .

ولذلك يجب أن يتم تنسيق التحرك العربي في هذه المرحلة على محاور أربعة ، أولها: **المحور القانوني** الذي يبدأ بإصدار كتاب أسود عن جرائم إسرائيل في العالم العربي بفصوله الأربعة : العراق ، فلسطين ، لبنان ، وضد المسجونين العرب في سجون الاحتلال ، والتمييز ضد العرب أصحاب الأرض داخل إسرائيل المسمون خطأ بعرب ١٩٤٨ ، ونرجو أن نبحث لهم عن تسمية أخرى مناسبة ، رغم أن نسبتهم إلى عام ١٩٤٨ يذكر ببداية المأساة التي خلفتها إسرائيل ، وبأنه مهما تفننت إسرائيل في إبادة هذا الشعب فإن الشعوب لا تفنى .

والخطوة الثانية الموازية هي إقامة ندوات ولقاءات قانونية في العالم العربي وخارجه تحت عنوان يوم العار الصهيوني حتى نقدم للغرب هديته ومدللته وحتى يعرف الرأي العام الأمريكي أنه يدفع الضرائب لتمويل هذا الكائن الإجرامي ، بعد أن تجاوز الزمن من مهزلة الإرهاب الفلسطيني .

ولاشك أن تسجيل الجرائم الإسرائيلية وتوصيفها وفقًا لأنماط الجرائم في القانون الدولي مقدمة ضرورية لرفع الدعاوي أمام المحاكم العربية والأجنبية حتى يشعر العالم المدى الذي تسبب فيه تستره على جرائم إسرائيل التي لا تزال تعتبرها ومعها واشنطن تطبيقًا لحق الدفاع الشرعي ويشمل إبادة الناس بالطائرات وبالمدافع وصواريخ ارض أرض ، ويوجه إلى كل العرق الفلسطيني وليس مقصورًا على فئة معينة فيه .

هذا الضغط القانوني سوف ينجح في النهاية في إنشاء محكمة للمحاكمة عن الجرائم التي ارتكبها هؤلاء القتلة وإعادة الاعتبار للقانون الدولي .

المحور الثاني هو المحور الإعلامي وذلك بتركيز الإعلام العربي وتوجيهه نحو الإعلام الدولي وإنشاء مواقع على الانترنت لنشر صور ضحايا الإجرام الإسرائيلي وتصريحات المسؤولين واستهتارهم في إسرائيل بدماء العرب واستخدامهم كل أنواع الأسلحة لإبادة العرب في كل من لبنان وفلسطين .

في المحورين **القانوني والإعلامي** لابد من ربط الإجرام الصهيوني بالإجرام الأمريكي وضرورة الحضور الإعلامي القوي المدعم بالوثائق على الساحة الأمريكية .

المحور الثالث هو المحور السياسي وذلك من خلال تحرك الحكومات العربية لتصحيح أوضاع العلاقات العربية الأمريكية التي اختلت بسبب هيمنة إسرائيل واللوبي الصهيوني على مراكز صنع القرار الأمريكي والذي أدى إلى الانحياز الأمريكي التام لإسرائيل .

المحور الرابع هو المحور الشعبي والمدني حيث يجب أن تسهم كافة منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في حملة شاملة لفرض احترام القانون الدولي بما يؤدي إلى تحسين فرص احترام القانون الداخلي في العالم العربي .

(٣١)

مركز بوش لحماية الحريات في إسرائيل ؟

ذكرت صحيفة هآرتس يوم ٢٠٠٦/١١/١٦ أن السفير الإسرائيلي الذي يودع العاصمة منقولاً إلى إسرائيل طلب في كلمته الوداعية أن يوافق الرئيس بوش على إنشاء مركز باسمه في إسرائيل تقديرًا لمواقفه المؤيدة للدولة العبرية ، ووافق بوش على الفكرة مؤكدًا أن الحرية تشكل موضوعًا يستحق التركيز عليه .

وهذا الخبر ينبه إلى قضيتين رئيسيتين ، الأولى هي أن واشنطن في عهد بوش تقدم مصالح إسرائيل على المصالح الأمريكية وهو كما نبه إليه الباحثون والسياسيون الأمريكيون مرارًا بحيث تضحى الإدارة برصيد البلاد وسمعتها من أجل إسرائيل وتنحاز بشكل أعمى لها وهو ما لم يتم الوصول إليه في أزهى عصور العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة وقد بدأ ذلك بشكل خاص بعد رفع واشنطن راية مكافحة الإرهاب وتعيين إسرائيل شريكًا في هذه الحرب في المنطقة وغيرها . بل إن انحياز أمريكا لإسرائيل وصل إلى درجة خطيرة إذ يحمي الفيتو الأمريكي إسرائيل في مجلس الأمن من مجرد إدانة مجزرة بيت حانون التي اعترفت إسرائيل بوقوعها وأبدت أسفها عليها وليس اعتذارها لأنها بالدعم الأمريكي أكبر من أن تعتذر.

والطريف أن الوفد الإسرائيلي لم يدع إلى مؤتمر دبي للمنظمة الدولية للبريد يوم ١٤ /٢٠٠٦/١١ ووصل دون الحصول على تأشيرة وظن الوفد الأمريكي أن دبي تنوي منعه من الدخول ، فهدد الوفد الأمريكي بالانسحاب إذا رفض دخول الوفد الإسرائيلي .

أما القضية الثانية فهي علاقة بوش بالحرية ولذلك فإن إطلاق اسم مركز بوش للحريات نكتة سوداء ، ففي عصر بوش انتهكت كل الحقوق والحريات الشخصية بدءًا بحريات الشعب الأمريكي ثم حقوق وحريات الشعوب في أفغانستان وفلسطين والعراق. في عصره سجلت انتهاكات حقوق الإنسان أعلى معدلاتها التاريخية وهذا السجل هو الذي دفع الناخب في التجديد النصفي للكونجرس إلى إنزال الهزيمة بالحزب الجمهوري . وسوف يضيق المقال عن إضرار بوش بقضايا الحرية وتشجيعه على تعذيب المعتقلين وتجاهل كل مبادئ الكرامة الإنسانية .

أما بالنسبة لإسرائيل ، فإن بوش قد أمن لها حرية القتل في فلسطين ولبنان باسم الدفاع الشرعي وحرية اغتصاب حقوق الفلسطينيين وحرية انتهاك أجواء لبنان وأراضيه والفتك بالمدنيين وحرية إبادة العرق العربي الفلسطيني بشكل يعلن الحقد والإجرام .

وإذا كان تمثال الحرية قصد به أن يشهد بحرية الأمريكيين فإن بوش يجب أن يقام له تمثال مقابل تخليدًا لأعماله الخالدة في قتل الحريات المشروعة وتشجيع حماية الحريات الإجرامية غير المشروعة والنوازع الشريرة والغرائز المتمردة على كل قواعد الأخلاق والدين والقانون والحضارة ، وصدق من صرخ يأسًا : أيا أيتها الحرية ، كم من الجرائم ارتكبت باسمك .

لقد بشر بوش العالم العربي بالحرية والديمقراطية ، فلما قصمته مآس نموذج الحرية الذي أقامه في العراق واغتياله للحرية والديمقراطية في فلسطين ، وللحريات المدنية في بلاده ، والتصدي للعدالة الدولية والقانون الدولي في جميع مواقفه ، كشف عن وجهه الحقيقي الذي ظن أنه قادر على خداع الشعوب بغيره وأكد انحيازه للظلم والقهر والاستبداد والتخلف في العالم العربي ، وهذا أكبر خدمة لإسرائيل وأكبر طعنة للعالم العربي مما يجب أن يدفع إلى إقامة مركز بوش لانتهاك الحريات يتزين مدخله بتماثيل ونماذج لضحاياه .

(٣٢)

حين يتوقف سلام المنطقة على نزع سلاح حزب الله ؟

الظاهر الآن أن شريحة لبنانية مع إسرائيل وبعض الحكومات العربية والغرب عمومًا بدأ يشدد على أن سلام لبنان واستقراره وربما إقامة سلام ودولة فلسطينية أصبح مرهونًا بالقضاء على حزب الله ونزع سلاحه ، ومن الواضح في الحساب أن الثمن لهذا الخير كله هو التضحية بمجرد حزب يعتبره هذا الفريق مغامرًا، بل إن واشنطن توشك أن تقول أن نزع سلاح حزب الله ، بقدر ما هو يشكل مدخلاً لسلام عادل ودائم بين إسرائيل والدول العربية ، فهو مدخل أيضًا لاستقرار المنطقة بأكملها بما في ذلك إيران التي ترى واشنطن – بناء على تحليل إسرائيل – أن سلاحها النووي خطرٌ على العالم كله ، بينما سلاح إسرائيل النووي هو لصالح ردع كل من يغير قواعد اللعبة بالقوة ليخل بميزان القوة اللازم لإقامة سلام مع إسرائيل .

أسارع إلى القول بأن الربط بين نزع سلاح حزب الله وقدوم خيرات السلام والهدوء والبناء إلى لبنان والمنطقة ليس استنتاجًا شخصيًا واتهامًا مني لأحد ، ولكن المراقب للجهود الضخمة التي تجرى في العلن لمراقبة لبنان برًا وجوًا وبحرًا وحق تفتيش أي سفينة متجهة إلى لبنان أو سوريا وإحكام الحصار حتى لا يفلت سلاح مهرب إلى حزب الله ووضع لبنان كله تحت وصاية دولية لحماية إسرائيل من حزب الله لن يخطئ الاستنتاج .

ولابد أن المراقب أيضًا قد لحظ تضييق الخناق على حزب الله في داخل لبنان في الوقت الذي تمارس فيه إسرائيل ضد لبنان ما يحلو لها من طلعات جوية بطول البلاد وعرضها وانتهاكات يومية في الجنوب وخطف للمواطنين وإذلال المنطقة لكي تكون رسالة ضغط على حزب الله الذي أبعدته القوات الدولية والقوات اللبنانية بالفعل عن منطقة الجنوب تنفيذًا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي أعلن حزب الله أنه سوف يحترمه حتى لا يترك لإسرائيل فرصة للتذرع بأي شيء لتبرر أي خرق كبير أو عدوان جديد .

أما الحرب النفسية في لبنان وداخل إسرائيل ولبنان حيث الحديث يشتد في لبنان عن نزع سلاح حزب الله حتى لا يكون ورقة في يده كقوة داخلية واستمرار الجدل الاتهامي ضد الحزب من ناحية بينما في إسرائيل يتزايد التهديد بحرب جديدة لاقتلاع حزب الله من المعادلة ، وبدا الأمر وكأنه تنسيق إسرائيلي لبناني دولي ضد حزب الله، فضلاً عن استمرار اتهام حزب الله بأنه أداة إيران وسوريا في لبنان ، وكلها مواقف لبنانية تلقى هوى كبيرًا في إسرائيل وواشنطن .

باختصار أصبح حزب الله وسلاحه هو المشكلة الكبرى أمام استقرار لبنان وانسجام مجتمعه، وتفريغ لبنان لتعقب سوريا أمام المحكمة الدولية ، وهو نفسه الذي يمنع إسرائيل من الانسحاب من شبعا وغيرها .

وقد سبق أن اشرنا في مناسبات أخرى على أن الواجب هو تعزيز سلاح حزب الله ومبادئه السياسية وليس مساعدة إسرائيل ومحاصرته ونزع السلاح الذي دافع عن لبنان ضد العدوان الإسرائيلي ، ولكن شطرًا من اللبنانيين وبعض الحكومات العربية الذين يتجاهلون.تمامًا الا عتراف الإسرائيلي والأمريكي بأن العدوان على لبنان كان مخططًا وأن حزب الله لم يكن يعلم شيئًا ولم يخطط أو يستعد لمعركة ، وكان يجب عليه أن يتشاور مع الجميع من أجل عملياته وكأنه هو الذي اعتدى ، نقول رغم ذلك فإنني مستعد للقبول بنزع سلاح حزب الله مادام هذا السلاح هو الذي يهدد السلم والأمن الدولي ويشيع الفزع داخل لبنان كما يهدد الاستقرار الإقليمي ، ولكن دعنا أولاً ندرس تداعيات نزع سلاح حزب الله .

سوف نفترض أيضًا أن الحزب يتنازل عن سلاحه طوعًا دون عناء قيام أي جهة أخرى بإرغامه على ذلك لأن إرغام الحزب على نزع سلاحه أو القضاء على سلاحه لا يزال غير متصور بعد فشل إسرائيل في المرة السابقة في ذلك و رغم أنها لا تزال تأمل في أن تجرب في ظروف أفضل بعد محاصرة الحزب في الداخل وقطع تحالفاته مع سوريا وإيران في الخارج وتحطيم معنوياته وأنصاره في الداخل.

من المتصور أن الحزب يريد أن يحصل على ضمانات لتأمين قيادته وأعضائه فممن يحصل على هذه الضمانات ؟ من الحكومة اللبنانية وهي أعجز عن

أن تحمي نفسها ، أم من إسرائيل التي لا تحترم عهدًا ولا ذمة أم من الولايات المتحدة التي لا تحترم مقدسًا أيًا كان مصدره وتسير مغمضة العين وراء إسرائيل وتبرر لها كل تصرفاتها ، وتعتبر الدولتان أن جرائمهما بطولات ، أم يا ترى تأتي الضمانات من إيران أو سوريا على أساس أن واشنطن تضع تسوية معهما تشمل تشجيع حزب الله على نزع سلاحه ؟

وإذا افترضنا جدلاً أن السلاح قد نزع وأن ضمانات تأمين كبار قادة الحزب ورجاله قد تم الحصول عليها وأنها صحيحة وصادقة فما هو الغرض من نزع سلاح الحزب الذي لا يستخدم إلا ضد العدوان ومقاومة العدوان ؟

من البديهي أن عدم وجود حزب الله المسلح المستعد للمقاومة والذي يشيع روح مقاومة الاستسلام لإسرائيل سوف يعطي إسرائيل فرصة اجتياح لبنان وفرض اتفاقية سلام على حكومته فتنضم لبنان إلى الأردن ومصر ولا ضير أن تنسحب القوات الإسرائيلية من مزارع شبعا بحيث يتسلمها لبنان وليس سوريا مقابل أن تضمن حرية الحركة العسكرية والسياسية والأمنية في كل لبنان ، وحبذا لو تم ذلك في ظل تسوية مع سوريا ولبنان تنهي فكرة المقاومة أصلاً وتقر تسوية في لبنان وفلسطين .

في ظل هذا الوضع تنتعش السياحة والتجارة بين لبنان وإسرائيل ويشيع الاستقرار والبناء بدلاً من المقاومة والحرب ولكن المقابل هو حرب أهلية مدمرة بين دعاة الخضوع السياسي مقابل دولة البوتيك التجاري .

الصورتان واضحتان : لبنان بحزب الله المسلح الذي يقف لإسرائيل بالمرصاد حتى يقوى الجيش فتصبح الدولة نفسها مقاومة ، أو دولة مسالمة تعيش بجانب إسرائيل في إطار تسوية تريدها إسرائيل تشمل سوريا وإيران وفلسطين ولها شعبية دولية عريضة مادام المجتمع الدولي قد أصبح طرفًا في المشروع الصهيوني ولكنه يستخدم عبارات محترمة مثل السلام والأمن والانسجام والتعاون والاستقرار، بحيث تحصل إسرائيل على كل شيء وتفرض الذل والدمار والهيمنة على المنطقة ويستمر مسلسل تقسيم دول المنطقة الذي يطل برأسه بحدة في لبنان.

على لبنان أن يختار إذن بين أمرين : إما أن يعيش بمعاناة المقاومة في عالم عربي مستسلم لإسرائيل وأمريكا ، أو في وطن يفقد وحدته واستقلاله .

للأسف لا أزال على ثقة أن شريحة من اللبنانيين تفضل استعباد إسرائيل وأمريكا ولا ما تعتبره دعائيًا فقط هيمنة حزب الله عليهم لصالح سوريا وإيران .

الصراع بصراحة ليس بين سوريا وإيران من ناحية ، وبين إسرائيل وأمريكا من ناحية أخرى، ولكنه بين دعاة الاستقلال من إسرائيل ، ودعم التوجه العربي، ودعاة التحالف مع الغرب وإسرائيل وعند هذا الفريق تختلط عشرات الأوراق .

obeikandl.com

(٣٣)

كيف يتعامل العرب
مع الملف النووي الإسرائيلي

الثابت أن إسرائيل لديها أسلحة نووية وإن كان يحلو لها تستمع إلى هذه التكهنات دون أن تؤكد أو تنفي ، ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتقد أنها دولة نووية : **فكيف يتعامل العرب معها ؟**

إذا افترضنا أن هذا السلاح خطر على العرب ، فإن هناك ثلاثة مناهج مطروحة أمام العرب في هذا الشأن : **المنهج الأول** : الإلحاح على إسرائيل بصور مختلفة في المجال النووي ، تارة بنزع سلاحها ، وتارة بضبط استخدامه من خلال الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي مع التمسك بالمطالبة بإخلاء المنطقة من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل.

المنهج الثاني هو التسلح النووي العربي المقابل .

والمنهج الثالث هو التركيز على انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار .

لكن هل أي من هذه المناهج يوفر للعرب الأمن إزاء السلاح النووي الإسرائيلي خاصة بعد فصول الهمجية الإسرائيلية التي صبغت تاريخ الحركة الصهيونية وأبرزتها أجهزة الإعلام في لبنان وفلسطين بحيث بدا احتمال استخدامها للسلاح النووي أمرًا واردًا ، بل إنها هي نفسها هددت باستخدامها بعد عجزها عن التغلب على المقاومة الباسلة لحزب الله ؟.

هذه المقدمة بحاجة إلى مزيد من التحليل نظرًا لخطورة القضية واستمرارها وعجز العالم العربي عن التعامل السليم معها :

حتى الآن ركز الموقف العربي على أن حيازة إسرائيل لأسلحة نووية حتى لو لم تعترف بذلك يشكل خطرًا عليهم وسوطًا تلهب به ظهورهم وأداة لابتزازهم السياسي ، بينما تقول إسرائيل أنها تحوز كل أنواع الأسلحة ليس حبًا في حيازتها ولكن لأنها تشعر بخوف جارف من العرب وأن الشعور بالأمن مسألة ذاتية لا يمكن أن تحلها تعهدات أو معاهدات أو ضمانات خارجية ، وهي لا تخفي أن السبب

في هذا الشعور أنها غرست في هذه المنطقة وتعلم جيدًا أنها اغتصبت أراضي غيرها وابتدعت شرعية دولية خاصة بها عندما تم تقسيم فلسطين بين المهاجرين وأصحاب الأرض ، ناهيك عن الأساطير التي تحشدها الدعاية الصهيونية لتبرير هذا الاغتصاب التاريخي . ولذلك فإن كل محادثات ضبط التسلح في المنطقة والقضايا الأمنية لم يكتب لها النجاح .

ورغم تسليم العرب بخطورة السلاح النووي الإسرائيلي فإنهم يقنعون أنفسهم بأن استخدامه مستحيل ، فلم يحدث أن استخدم سلاح نووي منذ هيروشيما ١٩٤٥ وأن استخدامه وبال على إسرائيل قبل العرب .

كذلك ظهر اتجاه في العالم العربي يهون من شأن هذا السلام ويعمق بذلك المنطق الإسرائيلي وهو أن العبرة بمن يستخدم السلام ويحوزه وبحكمته في التعامل معه وليست العبرة بمدى خطورة السلاح .هذا المنطق هو الذي دفع واشنطن إلى تعظيم خطورة أسلحة صدام حسين المزعومة تبريرًا لغزو العراق ، كما أن المنطق هو نفسه الذي حول مصادر تهديد الأمن القومي من إسرائيل إلى العراق الذي اعتدى بالفعل على الكويت ، ثم ظهر اتجاه آخر ، اعتبر أن إيران وسلاحها النووي أخطر من إسرائيل مستندًا إلى نفس المنطق الإسرائيلي ، وربما أضاف أنصار هذا الاتجاه أن مطامع إسرائيل أصبحت محصورة في فلسطين ، بينما مطامع إيران وإن اتجهت صوب الخليج إلا أنها تتبنى أيديولوجية دينية خطرة ، وطبعًا لم يذكر هؤلاء في مجال المقارنة أن إسرائيل تعمل وفق مشروع صهيوني كوني وأنها تتبنى أيديولوجية دينية – علمانية – عنصرية تستهدف العالم العربي كله بعروبته وإسلامه وصداقاته وتحالفاته ، كما نسي الجميع أنه مادام العالم العربي جثة هامدة فإن الجميع سوف يستهدفونه ، فالعيب في العالم العربي وليس في الأمم التي تتكالب عليه ، كما يتواثب الأكلة إلى مائدة الطعام .

والغريب أن العالم العربي كله انضم إلى معاهدة منع الانتشار ولم يكن السلاح الإسرائيلي جزءًا من حساباته ، رغم أن هذا الموضوع عرف طريقه إلى مؤتمرات القمة العربية لعدة سنوات . ويبدو أن السلام المصري الإسرائيلي ثم قمة مدريد للسلام قد افترضت أن قوة إسرائيل وتناميها هو من المعطيات السياسية

والإستراتيجية في المنطقة مادام السلام الشامل وفق الرغبات الإسرائيلية لم يتحقق ، وفهم العالم والعرب معًا أن الصيغة التي ابتدعها العرب بأن السلام خيار استراتيجي يعني الهدوء وعدم التسلح وعدم منازعة حق إسرائيل في التسلح والقبول بكل ما تجود به إسرائيل .

لابد أن نعترف بأن قضية التسلح النووي الإسرائيلي لم تخضع لمناقشات عربية جادة أو تصور عربي جاد ، وانسجامًا مع المنطق السابق ، وبأن السلام خيار استراتيجي لعل ذلك يستجدي عطف العالم على كتلة عربية تستطيع ماديًا وبشريًا أن تستخلص حقها من غاصب يستقوي بغيره ، وتثير الرثاء عند العدو والصديق الذي لم يستطع أن يصدق أن مئات الملايين من العرب ووراءهم أكثر من مليار مسلم سلموا لكيان غاصب مهما كانت مصادر قوته ، كما لا يستطيع أن يفهم هذا التناقض بين الموارد المادية الهائلة في الجانب العربي الذي تعيش معظم شعوبه على الكفاف بينما وصل متوسط الدخل الفردي الإسرائيلي حتى منتصف عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤ ألف دولار ، وتحتل إسرائيل في تقارير التنمية الإنسانية والبشرية العالمية رقم ١٧ بينما مصر أكبر الدول العربية وأغناها بالموارد البشرية والمادية تحتل رقم ١٦٥ وهي حقيقة كان يجب أن تدفع الوطنيين المخلصين من شدة خجلهم إلى تدارس الخلل الفظيع الذي يهدد بفناء مصر بعد هذا التدهور الخطير في مركزها بين الدول العربية والإفريقية ودول العالم .

وانسجامًا مع هذا الموقف العربي وقصة السلام الاستراتيجي التزم العالم العربي بضرورة إخلاء المنطقة بأسلحة الدمار الشامل لدى جميع الدول بما في ذلك إسرائيل أو يقصد إسرائيل . وقد قبل العالم العربي نزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في مارس ١٩٩١ على أساس أن الخطوة التالية هي نزع سلاح إسرائيل ، وكانت واشنطن والعالم العربي يدركان أنه في تلك الفترة فإن سلاح صدام حسين هو الأخطر على منطقة الخليج بعد أن تم احتلال الكويت بالفعل مما أعطى حجة قوية لتيار سبق الإشارة إليه في العالم العربي لكي يؤكد على انتقال مصدر التهديد من إسرائيل إلى العراق ، ثم ينتقل المصدر بعد ضياع العراق الآن إلى إيران .

ويعلم العالم العربي جيدًا أن الخط العربي القاضي بتجريد المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل عنوان فضفاض ، ولم يدرك البعض أن فكرة الأمن القومي العربي ترتبط بوجود مصادر تهديد متفق عليها لمصالح أمنية مشتركة ، ولذلك أصبح لكل دولة أو لكل منطقة بشكل عام خاصة الخليج نسق أمني مختلف بمصالح أمنية متباينة بعد أن سقطت نظرية الأمن القومي العربي في الكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١ .

كما يعلم العالم العربي أن للأمن الإسرائيلي بما في ذلك أمن المشروع الصهيوني في العدوان التوسعي حساباته وأهمها انكماش نظرية الأمن القومي العربي وانعدام تصور عربي عام لتناول الملف النووي الإسرائيلي ، وأن التزام العرب بعدم التسلح يرضي إسرائيل تمامًا وينسجم مع مخططاتها الإستراتيجية ، بل أصبح الخط العربي الذي كان يأمل أن ينظر العالم إليه باهتمام قيدًا على العالم العربي رغم أنه لا يفكر في كسر هذا القيد الاختياري .

ركز الموقف العربي على أنه طالما أن العالم العربي طرف في معاهدة منع الانتشار النووي فيجب على إسرائيل أن تنضم هي الأخرى إلى المعاهدة، ولكن هناك فرق في المركز القانوني بين الدول العربية وإسرائيل أمام هذه المعاهدة ، فالدول العربية دول غير نووية ومن حقوقها أن تحصل على ضمانات بعدم الاعتداء عليها من الدول النووية وأن تيسر لها الدول النووية الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

في هذا الإطار لا تكف الدول العربية عن المطالبة في جميع المناسبات بانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي ، كان أحدثها في ٢٠٠٦/٩/٢٣ عندما قدمت المجموعة العربية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار يدعو إسرائيل إلى الانضمام للمعاهدة ولكن تصدت كندا للمشروع العربي ودفعت المؤتمر إلى تأجيل مناقشة الموضوع على أساس أن المناسبة هي الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة . وبالطبع لم تكترث إسرائيل للفقرة التي اعتاد المؤتمر السنوي للوكالة أن يضمنها بيانه الختامي التي تدعو إسرائيل إلى الانضمام حتى يكون لمعاهدة منع الانتشار العالمية المطلوبة واللازمة لوضع سياسة أمنية مناسبة في المجال النووي .

فما هو أثر انضمام إسرائيل على القضية النووية الإسرائيلية ؟

إن انضمام إسرائيل للمعاهدة كدولة نووية يكرس وضعها ، وتعلم إسرائيل جيدًا أن التزامات المعاهدة قصاصة ورق لا توفر لها أمنًا ولا تلزمها بتأمين غيرها إذا تعارضت مع مطامعها السياسية .

معنى ذلك أنه إذا استجابت إسرائيل للمطالب العربية وانضمت إلى المعاهدة وهو أمر شجعته واشنطن لساعات على سبيل الاختبار والمناورة وسحبته في مايو ٢٠٠٦ ، فإن ذلك سيجعل وضع إسرائيل أفضل كطرف، ولن يحل المشكلة وهي تسلح إسرائيل وعدم تسلح العرب .

وأغلب الظن أن العرب لا يعرفون ماذا يريدون كمجموعة ولا تعرف دولهم فرادى ماذا تريد مادامت علاقاتها بواشنطن تستغرق كل علاقاتها واهتماماتها ولم تعد ترى إلا واشنطن في السياسة والأمن والاقتصاد والاجتماع والدين ، باختصار في الدنيا وفي الآخرة .

وهل البديل هو تسلح إحدى الدول العربية نيابة عن العالم العربي نوويًا حتى يمكن تحييد السلاح النووي الإسرائيلي ، وهل الوضع بين إسرائيل والعرب يشبه الوضع بين الهند باكستان ؟

obeikandl.com

(٣٤)

ظاهرة تمسك الحكام بالسلطة في العالم العربي

من البديهي أننا نعالج الحكام في النظم الجمهورية التي لم تعد تفترق عن النظم الملكية سواء في فترات الحكم وهي عادة لمدى الحياة ، أو في نطاق السلطات التي يمارسها الحكام ، أو في نوعية الحياة التي يعيشونها لدرجة انه أصبح واردًا المطالبة بتحويل النظم الجمهورية إلى نظم ملكية إذا كان ذلك سيرفع الحرج عن النظم الجمهورية ، كما يرفع الحساسية عند النقاد لهذه النظم .

ولسنا بحاجة إلى تأصيل ظاهرة تمسك الحكام بمناصبهم وامتيازاتهم . ولا نظن أن هناك حرجًا أو حساسية في دراسة هذه الظاهرة من الناحية العلمية تمهيدًا لمعالجتها معالجة علمية أيضًا . ففي العالم العربي ملكيات هي الأردن والسعودية والكويت والبحرين وقطر – رغم استخدام مصطلح الأمير للحاكم والإمارة للدولة ، والمغرب ، وعمان ، أما دولة الإمارات العربية فهي تجمع بين خصائص النظم الملكية والجمهورية ويمكن أن نطلق عليها ملكية توافقية حيث تتوزع السلطة بين إمارة أبو ظبي وبقية حكام الإمارات الست. ففي هذا المعسكر يوجد في العالم العربي أربعة مسميات هي المملكة والإمارة والسلطنة والدولة في الإمارات .

أما النظم الجمهورية فالحكم فيها لا يتحدد بمدة معينة للرئيس وحتى لبنان تم تعديل الدستور لمنح ولاية ثالثة للرئيس ، وليس في العالم العربي رئيس سابق سوى بن بيلا الذي أطاح به انقلاب هواري بومدين ، وعبد الرحمن سوار الذهب الذي انقلب على النميري ومكث عامًا واحدًا سلم بعده السلطة لحكم مدني لم يلبث أن أطاح به انقلاب البشير . والغريب أن جيبوتي هي الدولة العربية الوحيدة بعد لبنان التي يتم فيها تداول السلطة .

ويبدو أن ظاهرة انعدام وجود رئيس سابق في العالم العربي ، بخلاف صدام والذي أزاحه الغزو الأمريكي أو أمير سابق (سوى والد حاكم قطر) تنطوي على إعفائنا من مشاركة أفريقيا في ظاهرة عكسية وهي أن الرؤساء السابقين الذين تركوا السلطة بالاستقالة قبل انتهاء مددهم أو تركوها بعد استنفاد هذه المدد وعجزوا عن تعديل الدساتير لتمديد ولاياتهم ، يتدخلون في سياسات بلادهم ويربكوا الحكام من بعدهم ، وهي ظاهرة تهتم بها الدراسات الأفريقية المعاصرة .

ولا يخفي أن دوافع تمسك الحكام بمناصبهم كثيرة بعضها حقيقي وبعضها الآخر وهمي ، **وأول** هذه الدوافع هو عدم شرعية وصولهم إلى الحكم ، بل إن الاعتماد على الانتخابات لتصحيح عدم الشرعية يعقد وضعهم لأنها جميعًا وبلا استثناء مزورة ومنظمة بشكل يؤكد ويثبت مناصبهم .

وبديهي أن الحاكم الذي يدرك في أعماقه افتقاده إلى المشروعية لابد أن يمارس الديكتاتورية وامتهان القانون ولي عنق الأحكام الدستورية بالتفسير والممارسة أو تفصيل هذه الأحكام على مقاس الحالة التي يريدها ، وهي ظاهرة ربما كان أكثرها وضوحًا ما حدث في مصر في تعديل المادة ٧٦ من الدستور بطريقة تنسف كل أحكام الدستور الأخرى ، وفي صياغة يأباها الدارسون المبتدئون للنظم الدستورية .

أما **السبب الثاني** لتمسك الحاكم بالمنصب حتى الوفاة فهو توهمه أنه فلتة وعبقرية نادرة وأنه يجب أن يستفاد منه ما بقي حيًا ، فأصبح كمن قال فيهم القرآن الكريم : " الذين يفسدون في الأرض وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا " ، وإن واجههم الناس بمدى ما يسببوه لأوطانهم من خراب وهوان ردت بطانتهم ومستشارو السوء والمنتفعون بأن تلك أحقاد المقعدين ينفثونها على الحكام العباقرة الذين قلَ أن يجود الزمان بمثلهم ، بل تأخذ هؤلاء العزة بالإثم فيتهمون الناصحين بأنهم عملاء للخارج رغم أن هؤلاء الحكام في قلب دائرة هذا الاتهام المخيف ، في عصر ضاعت فيه الفواصل والنقاط والحوائط بين الوطنية والعمالة ، وهو العصر الذي حذر منه رسولنا الكريم ، حينَ تحدث عن الرابضة وهم ذوو العاهات الذهنية والوطنية والثقافية والذين تواروا في عصور الحق والنور .

أما **السبب الثالث** فهو خشية بعض الحكام من أن يأتي نظام ينصب لهم المشانق عدلاً أو ظلمًا لأن بعضهم هم أنفسهم فعلوا ذلك لسابقيهم ، ولأن ثقافة الحكم في العالم العربي تكرس ما يقوله الحاكم بأن وطنه بدأ تاريخه يوم تولي حكمه ، وكل من جاءوا قبله أقزام خونة ، رغم أن العالم العربي لم يواجه ظاهرة محاكمة الحكام السابقين بسبب جرائمهم خلال مدة حكمهم لأنه لا يوجد رئيس سابق أصلاً ، عدا ما اشرنا إليه وهو الرئيس سوار الذهب ، والنميري الذي أطيح به

والذي حاولت حكومات لاحقة تسلمه لمحاكمته ، والرئيس بن بيلا وكان بطلاً قوميًا فهو أهل للتكريم والإجلال وليس المحاكمة .

أما **السبب الرابع** فهو سهولة البقاء في الحكم وعدم وجود سبب جدي يرغم الحاكم العربي على تركه ، خاصة إذا ربط هذا الحاكم وجوده بعدد من الترتيبات الداخلية ومع دول أجنبية ، وتمكن من قمع المعارضة والتعامل معها أمنيًا ، لأن الدخول معها في جدل سوف يفتح عيون شعبه على ضعف موقفه ، خاصة وأن الدستور يعطيه في بعض الدول الحق في البقاء إذا رغب .

السبب الخامس ، هو أن طول مدة الحكم تؤدي إلى نشأة طبقة من المنتفعين وطبقات من الفساد تصبح أشد تمسكاً بالحكم ويرجع ذلك الوضع إلى عدد من الحقائق . **وأول** هذه الحقائق وأهمها هي أن الحكام في العالم العربي أدمنوا السلطة والأضواء والظهور بمظهر التميز ، **وثاني** هذه الحقائق هي انعدام مساءلة الحكام وتقييم أعمالهم وتحميلهم المسؤولية ، **وثالثها** هو أن طول مدة بقائهم في الحكم منحهم حصانة ضد الزوال وعاصروا أجيالاً تولد وأجيالاً تروح خاصة وأنهم نجحوا في تكريس جهدهم في إحداث فراغ سياسي هائل لا تستطيع الكفاءات أو القوى السياسية الفاعلة أن تعيش فيه ، بل إن بعضهم حرص على إطلاق قوى وقيمًا جديدة تزري بقيمة الجهد والجدية والشفافية والعلم وتعلي قيم البلطجة الإدارية والقانونية والرشوة والواسطة والانحراف ، لدرجة أن المفتي في إحدى هذه الدول أسبغ شرعية دينية على الرشوة وأطرافها باعتبارها واقعًا لا مفر من التعامل معه حتى تسير مصالح الناس .

والحقيقة الرابعة هي أن عدم مساءلة الحاكم وعدم الفصل بين ميزانيته وميزانية الدولة والتعتيم على حقيقة الموارد واختيار برلمان يساند رغبات الحاكم أدى إلى طوفان من الامتيازات يصعب في ظلها على الحاكم العربي أن يترك جنة الاستبداد والفساد إلى مصير مجهول ، رغم أنه خلال حكمه لابد أن يكون قد حصل على أموال طائلة تضمن له حياة رغدة خلال ما تبقى ، إن تبقى أصلاً ، من سنوات في حياته .

ونحن نعتقد أن هذه الخصائص والظروف التي أفرزت ظاهرة تمسك الحكام العرب بمناصبهم وتطويع كل شيء لخدمة هذا الهدف هو جزء من ثقافة المجتمع العربي السائدة ، ولعلنا نذكر أن كل حاكم يبدأ حكمه بطلب العون من الله والشعب لأن المسئولية ثقيلة ، وأنه اضطر إلى تسلم الحكم ولو كان الأمر بيده لعزف عن ذلك ، ولكن وضعه في هذا الموضع ، ولكن بعد وقت قصير يتولاه الكهنة فيؤكدون له أن الله هو الذي اختاره دون غيره لمزايا خاصة فيه فيجب أن يسمو على الشعب ليكون على مستوى الاختيار فيحيلون بينه وبين الحقيقة ويصبح أسيرًا لما يرون وما يسمعون ورهينة لأهوائهم .

فهل تصلح الديمقراطية الحقيقية في تبديد هذه الثقافة التي كرستها المصالح ، أم سيظل شعار الديمقراطية في يد الحاكم رمزًا للاستغلال والاحتيال ، وفي يد الشعوب رمزًا لليأس والنفاق ؟

إن المخرج من هذه الحلقة الجهنمية يحتاج إلى الكثير وأولها نشر ثقافة الديمقراطية الحقة والتجرد والإخلاص في خدمة الوطن ، مما يجعل المهمة محاطة بأفدح المخاطر .

oberkandl.com

الجوانب القانونية والسياسية لوفاة ميلوسوفيتش

أدى إعلان المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المتهمين فى إرتكاب جرائم الحرب فى يوغوسلافيا السابقة يوم ١١ مارس ٢٠٠٦ إلى تدافع القضايا السياسية والقانونية الملحة فى الظهور. فقد وُجد الرئيس الصربى السابق ميتاً فى زنزانته فى إحدى ضواحى لاهاى. وعلى الفور تضاربت الأقوال والاتهامات حول أسباب الوفاة. أما القضية الكبرى الثانية، فهى تتعلق بأثر هذه الوفاة على سير الدعوى الجنائية. وأما القضية الثالثة، فهى تتصل بسمعة المحكمة الدولية والانتقادات الموجهة إليها. ورابع هذه القضايا، فهى أثر هذه الوفاة على ملف الجرائم فى يوغوسلافيا وماضيها المؤلم، فضلاً عن أثرها على فرص انضمام يوغوسلافيا والجبل الأسود للاتحاد الأوروبى. وأخيراً، أثر الوفاة على الدعوى المرفوعة من جمهورية البوسنة ضد جرائم الصرب فيها أمام محكمة العدل الدولية.

المعروف أن ميلوسوفيتش قاد حملة شرسة لمقاومة انفصال البوسنة وكرواتيا، وشهد تحلل الاتحاد اليوغوسلافى، الذى بدأ يتصدع بعد وفاة الزعيم القومى تيتو فى مايو ١٩٨٠، ولم تفلح القيادة الجماعية فى ظهور وحشية الصرب ضد بقية الأعراق، خاصة المسلمين، وتأجج المشاعر القومية المتطرفة لدى الجميع، بما فى ذلك الألبان فى كوسوفو، فاتخذت حرب الصرب ضد المناطق اليوغوسلافية طابعاً دينياً وعرقياً. وضرب الصرب أمثلة وحشية فى التطهير العرقى عجزت أمامه قوات الحماية الدولية، التى ارتكبت – رغم ضماناتها – أبشع المذابح ضد المسلمين فى قرية سريبرنتشيا عام ١٩٩٥، والتى كشفت الذكرى العاشرة لهذه المذابح مدى التبلد الأوروبى وفى الأمم المتحدة، بينما ترق مشاعرهم جميعاً لمأساة اليهود فى المحرقة.

وقد دفع ميلوسوفيتش الاتهامات عن جرائمه بأنه كان يدافع عن وحدة بلاده ضد الحركات الانفصالية، وعن سيطرة العرق الأقوى وهو الصرب، ولكنه لم يبرر جرائم التطهير العرقى البشعة التى تشكل جرائم ضد الإنسانية.

القضية الأولى التى يثيرها وفاة ميلوسوفيتش هى طبيعة الوفاة. فقد تردد أنه عثر على خطاب بخط يده يحذر فيه من أنه يتعرض للتسمم، وقيل أنه انتحر، كما قيل أن أسرته اتهمت المحكمة بالتسبب فى قتله، لأنها تعلم أنه مريض، ومع ذلك رفضت أن يعالج فى موسكو بحجة أن بالمحكمة طاقماً طبياً، ولم تجد سبباً لعلاجه فى موسكو. وفضلاً عن ذلك فقد طالت المحاكمة وقاربت السنوات الأربع لتوقفها عدة مرات بسبب مرض ميلوسوفيتش. ويبدو أن سبب الوفاة يكتسب أهمية خاصة فى ضوء عدد من الاعتبارات: أولها، أن اغتيال الرئيس السابق بالسم أو بغيره يختلف عن الانتحار من حيث أن الاغتيال يعنى أن هناك من له مصلحة فى الاغتيال وعدم اكتمال المحاكمة، وأن انتحار أحد المتهمين الكبار يمكن أن يرسم علامة استفهام حول تأمين المتهمين أمام المحكمة حتى تخمد المطالبة بتسليم ميلادتين قائد الجيش الصربى خلال الحرب وغيره، حيث يصر الاتحاد الأوروبى على ذلك. كذلك يبدو أن بلجراد لا تريد استكمال المحاكمة حتى لا تصل إلى مرحلة صدور الحكم، حيث تضطر بلجراد إلى أن تدفع مائتى مليار دولار على سبيل التعويض المدنى لأسر الضحايا. كذلك قد يكون من أهداف اغتيال ميلوسوفيتش ألا يصدر الحكم بإدانته، مما يؤثر على نظر محكمة العدل الدولية للقضية المرفوعة ضد يوغوسلافيا السابقة من جانب جمهورية البوسنة.

أما القضية الثانية، فهى مصير الدعوى الماثلة أمام المحكمة بعد وفاة ميلوسوفيتش، والقاعدة فى مبادئ القانون الجنائى هى أن الدعوى مرتبطة بالمدعى عليه، وتنقضى الدعوى بوفاته. غير أن هذا النوع من المحاكم الدولية يهدف أساساً إلى محاكمة ظاهرة الإبادة العرقية فى صورة محاكمة أشخاص لا تكون محاكمة مقصورة لذاتها. ولذلك لا أظن أن موت ميلوسوفيتش ينهى الدعوى، مثلما لا أظن أن ما صرح به منسق السياسات الأوروبية سولانا صحيح، حيث أعرب عن أمله فى أن تنهى هذه الوفاة صفحة مؤلمة، وتسدل الستار على ماض أليم، فلايزال هناك مئات وآلاف المفقودين والضحايا. فالوفاة لا تنهى الدعوى مادام هدف المحكمة ليس المعاقبة لشخص أو أشخاص، وإنما الهدف الحقيقى هو محاكمة ظاهرة الإبادة، ولو اتخذنا معيار عدد القضايا التى نظرتها المحكمة حتى الآن لكانت النتيجة أن المحاكمة بلا جدوى.

أما أن طول أمد المحاكمة يبث اليأس وعدم الجدوى فى نفوس أسر الضحايا، ويجعل الوفاة مخرجاً لإدانة التطرف العربى، فلا أظن أنه صحيح إذا وضعنا هدف المحاكمة الذى أوضحناه فى الاعتبار.

أما أثر الوفاة على فرص انضمام يوغوسلافيا إلى الاتحاد الأوروبى، فلا شك أنه إذا ثبت أنه تم اغتياله من جانب الصرب، فإن عدم ثقة أوروبا فى يوغوسلافيا سوف تتفاقم، مما يجعل الانضمام مستبعداً حتى تبرأ البلاد مما لحق بسمعتها من جرائم. ويشير البعض إلى أن صورة المحكمة فى صربيا قد أصبحت أشد قتامة وسلبية بعد وفاة ميلوسوفيتش، بل وتعتبر بعض الأطراف المتطرفة قومياً أن رئيسهم السابق "جاهد" لأهداف وطنية، وأصبح "شهيداً" فى ساحة المجد القومى.

وأخيراً، فإن وفاة ميلوسوفيتش لن توقف الدعوى، لأن المحاكمة كما قالت ديلابونتى المدعى العام للمحكمة، لا تهدف إلى الإدانة، ولكنها تهدف إلى كشف الحقيقة وتفاصيل ما حدث تماماً. معنى ذلك أن موت المتهم لا يؤثر على سير الدعوى، مهما كانت طبيعة موته انتحاراً أو رغم أنفه، وإن كانت بعض الأوساط الصحفية الأمريكية ترى أن وفاته وعدم اكتمال المحاكمة تظهر أن السلام يتطلب ما هو أكثر من العدالة.

والحق أن قضية المسلمين فى البوسنة، وخاصة ضحايا الصرب بقيادة ميلوسوفيتش يجب أن تلقى ما تستحقه فى تعليق الإعلام العربى والإسلامى، بصرف النظر عن السبب الذى أدى وفاة الرئيس الصربى السابق سواء كان انتحاراً أو كان بسبب مرض يعانيه، أو غيره. والمهم أن موت أحد كبار مجرمى الحرب فى يوغوسلافيا ضد المسلمين هناك لن ينهى المشكلة، مادامت ثقافة الإبادة ضد المسلمين هى السائدة عند الصرب. ولهذا السبب يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها، خاصة وأنها قصرت فى حماية المسلمين، وتركتهم تحت الأمل فى أنهم تحت الحماية الدولية، فكان ذلك سبباً إضافياً لمباغتتهم بالإبادة. وحري بالمنظمة الدولة أن تعلن كل عام مناسبة لذكرى محرقة المسلمين فى البوسنة على الأقل، حتى يحين الوقت الذى نتذكر فيه كل عام محرقة الفلسطينيين على يد إسرائيل. أما الالتزام الآخر على المنظمة الدولية فهو إعداد برنامج لثقافة التعايش حتى لا يغرى معاداة الصرب للمسلمين غيرهم بالتعدى عليهم، وحتى يكون ذلك ضماناً للسلام بين مختلف الأديان والأعراق.

(٣٦)

الإساءة إلى الإسلام

والثقوب السوداء فى ثوب الغرب

تجتاح أوروبا حالة من السعار ضد محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقد نشرت الصحيفة الدنماركية Jyllands- posten فى سبتمبر ٢٠٠٥ رسما كاريكاتوريا للرسول الكريم وطلبت من الكتاب والفنانين أن يقدموا رواية عنه ترافق الرسم فى كتب الاطفال. وكانت الصحيفة قد نشرت ١٢ رسما هزلياً تصور الرسول الكريم فى صورتشير إلى دلالات سلبية. وقد توالت الاحتجاجات الإسلامية والشعبية وبعض الرسمية، حيث قامت السعودية وسوريا بسحب سفرائهما من الدنمارك، كما أغلقت ليبيا سفارتها هناك. أما على المستوى الشعبى فقد أحتجت الجماهير الإسلامية خصوصاً فى أندونيسيا وباكستان وفلسطين والقاهرة، وحيث هددت بعض الجماعات المسلحة فى فلسطين رعايا الدنمارك والنرويج. أما الاتحاد الأوربى فقد أيد الدنمارك فى الدفاع عن حرية التعبير. من ناحية أخرى أنضمت صحف أوربية أخرى فى أيسلندا والمانيا وسويسرا وأسبانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا إلى الحملة. وقد قام رامى لكح رجل الأعمال القبطى الهارب بأموال البنوك إلى فرنسا ومالك صحيفة فرنسا المسائية France Soir بفصل رئيس التحرير، ولكن رئيس تحرير مجلة الموند دبلوماتيك Le Monde Diplomatique اتجه إلى دعوة العالم الإسلامى إلى فهم الثقافة الأوربية التى تعلى كثيراً من شأن حرية التعبير، والتركيز على قضايا أهم وعدم مواجهة الغرب بسبب هذه القضية. على الجانب الأخر، شن وزير خارجية بريطانيا جاك سترو هجوماً شديداً على الصحف التى أعادت نشر الصور، كما انتقدت الولايات المتحدة موقف الصحف الأوروبية فى هذا الموضوع. وقد أضيف إلى الاحتجاج الشعبى والرسمى فى العالم الإسلامى إعلان أمين عام المؤتمر الإسلامى بأن المشاورات تجرى لعقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال شهر فبراير لدراسة أزمة الصور. وقد ظهر كاتب المقال فى الصحيفة الدنماركية لكى يعلن أسفه عما أصاب مشاعر المسلمين بسبب الرسوم، ولكنه تمسك بحق التعبير الذى لا يحظره القانون الدنماركى. كذلك دافعت

الصحيفة الفرنسية المسائية عن قرار نشر الصور قائلة "تصور أن مجتمعاً أضاف إلى محظوراته تلك المحظورات الواردة فى مختلف الأديان، فماذا يبقى من حرية التفكير والحديث وحتى الحركة؟ ومضت الصحيفة تقول " نحن نعرف مجتمعات من هذا النوع ولكن فرنسا انضمت إلى القائمة (يشير إلى إعتذار الحكومة الفرنسية للمسلمين)".

وقد اعتذرت الصحيفة الدنماركية فى بيان أصدرته على موقعها، ولكن الاعتذار كان فى الواقع اعتذاراً عما تسببت فيه من إهانة للمسلمين ولم يكن الاعتذار عن النشر، ولذلك أصرت الحكومة الدنماركية على عدم الاعتذار للدول الإسلامية.

هكذا تقابل العالم الإسلامى مع الغرب فيما وصفه البعض بأنه صراع ثقافات أو حضارات، مما يلقى بظلال كئيبة على فرص الحوار بين الإسلام والغرب. فكيف يمكن التوفيق بين حق العالم الإسلامى فى الحفاظ على قدسية الرموز الإسلامية فى الإعلام الغربى وبين إصرار الغرب على صيانة حرية التعبير؟ وهل تجدى صور الاحتجاج المختلفة بما فى ذلك مقاطعة السلع الدنماركية فى تغيير موقف الغرب من الرموز الإسلامية؟.

فى الإجابة على هذا السؤال يشير البعض إلى أن قدسية الدين الإسلامى ليست أمراً مألوفاً فى الغرب الذى لا يحترم المقدسات الدينية بما فى ذلك خالق الكون، وهو ماعبرت عنه إحدى الصحف الألمانية التى قالت أنهم أحرار فى نقد الخالق نفسه. ولكن الصحف الأوربية جميعاً نفت أن تكون هناك حملة منسقة ضد الإسلام والمسلمين، وأن الحملة المنظمة تهدف إلى تأكيد حرية التعبير. وإذا كانت الصحيفة الدنماركية قد نشرت هذه الصور فى سبتمبر عام ٢٠٠٥، وأعادت نشرها مرة أخرى فى أواخر يناير ٢٠٠٦ لأسباب غير معروفة، فإن انضمام الصحف الأوربية الأخرى إليها فى الوقت الذى تواجه فيه هذه الصحيفة الاحتجاج هو الذى استفز وزير خارجية بريطانيا والولايات المتحدة.

والحق أن أوروبا والغرب عموماً الذى يتمسك بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان يصر على تطبيق هذه المفاهيم داخل أراضيه بشكل يختلف عن تطبيقها فى

الدول الأخرى. وفى هذا الصدد نشير إلى عدد من الثقوب السوداء فى ثوب الحرية والديمقراطية فى الغرب.

الثقب الأول، هو الحديث المتحمس عن حقوق الإنسان فى الوقت الذى تُنتهك فيه أبسط حقوق الإنسان، خاصة فى السجون العسكرية الأمريكية وتدنيس المصحف الشريف، وكل مظاهر احتقار الإسلام بشكل منظم للحط من معنويات المعتقلين، فيسلكون فى سبيل ذلك مسلكاً بربرياً فاحشاً. كذلك تورطت معظم الحكومات الأوروبية فى فضيحة السجون السرية الأمريكية، ومع ذلك لاتزال تتكر هذا التورط رغم نتائج التحقيقات التى أجراها البرلمان الأوروبى.

أما الثقب الثانى، فهو الإعلان عن نشر الديمقراطية فى العالم العربى، والإصرار على عقد الانتخابات فى فلسطين والإشادة بنتائجها، ومع ذلك بُذلت كل الضغوط ضد حماس، مرة لاستبعادها من المشاركة فى الانتخابات، ومرة أخرى لمنعها من الدعاية فى الانتخابات، بل وتهديد الشعب الفلسطينى بوقف المعونة عنه إذا اختار مرشح حماس، ومرة ثالثة بمنع هذه المعونة لمعاقبة الشعب الفلسطينى لأنه اختار حماس، أى أن الغرب قد أشاد بنزاهة الانتخابات الفلسطينية، ولكنه لايعترف بنتائجها.

الثقب الثالث، هو التمسك بحرية الفكر والتعبير والإبداع للإساءة إلى الإسلام والمسلمين وحدهم. وتعلم أوروبا جيداً أن قوانين معاداة السامية تقف لكل متقف أو مفكر أو باحث فى الشئون اليهودية والصهيونية بالمرصاد. نشير فى هذا الصدد إلى بعض ضحايا الحظر الفكرى وإعدام حرية التعبير، وفى مقدمتهم المفكر والفيلسوف الفرنسى المسلم روجيه جارودى الذى سجن وفرضت عليه غرامة مالية بسبب كتابه عن "الأوهام والخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، وغيره كثير من أساتذة الجامعات والباحثين الذين منعوا بحكم القانون مثل قانون جيسو فى فرنسا، من مجرد التفكير فى المحظورات الصهيونية مثل المحرقة وغيرها. ومعلوم أن الأمم المتحدة قد احتفلت عام ٢٠٠٥ بالذكرى الستين للمحرقة، حتى تواكب ذكرى إنشاء الأمم المتحدة، بحيث يتم الاحتفال سنوياً بذكرى المحرقة. وقد فتحت أوروبا ذراعيها لكل من يسئ إلى الإسلام والمسلمين. وعندما نشر سلمان رشدى، الكاتب

البريطانى ذو الأصل الهندى، روايته "آيات شيطانية" فى أواخر الثمانينات من القرن الماضى، تمسكت الحكومة البريطانية أمام الانتقادات الإسلامية بأن سلمان رشدى يمارس حرية التعبير فى وطنه. ولكن بريطانيا أصدرت تشريعاً يحظر الإساءة إلى الأديان، وهو الذى دفع وزير خارجية بريطانيا إلى انتقاد نشر هذه الرسوم. كان الإمام الخومينى فى إيران قد أصدر فتوى بإهدار دم سلمان رشدى، ولايزال مختبئاً عن الأنظار حتى اليوم. فهل التطوع بالإساءة إلى الرسول الكريم والمقدسات الإسلامية ممارسة لحرية التعبير، بينما نقد السياسات الإسرائيلية الإرهابية هو المقدس الوحيد فى الغرب؟ وأين يقع الخط الذى تلتقى عنده حرية التعبير فى الغرب مع مستوى الحضارة التى تؤكد على احترام الآخر وعلى دياناته ومقدساته؟.

إن التسوية السريعة لهذه القضية تؤدى إلى وقف التدهور فى العلاقات الإسلامية الغربية، كما أن توحيد المواقف الإسلامية يوقف التباين بين هذه المواقف، ويوحد المشاعر فى الشارع الإسلامى. وقد يكون من المفيد أن يُدعى الاتحاد الأوروبى إلى المؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية الإسلامى، وأن يتم الحوار بين الطرفين، وأن يتم بيان المخاطر التى تترتب على مثل هذه الأحداث المؤسفة.

obeikandl.com

(٣٧)

قضية الرسوم الهزلية:

حرية تعبير أم إساءة متعمدة للإسلام

استقر الرأى فى العالم الإسلامى على الأقل منذ قمة طهران عام ٢٠٠٠ على أن هناك حاجة إلى الحوار بين العالم الإسلامى والغربى، وأن تكون وظيفة الحوار إزالة التراكمات الإضافية التى أنتجتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الموروث الثقافى والسياسى القديم، وتنقية الأجواء بين الجانبين، والقفز إلى المستقبل المشترك بكل حسن نية، وإزالة الالتباسات التى تعترض طريق الحوار. والحق أن العالم الإسلامى كان جاداً فى مسألة الحوار ولايزال، ولكن أدت قضية الرسوم التى نشرتها إحدى الصحف الدنمركية، وما ترتب عليها من موقف متعمد من عدد كبير من الصحف والدوائر السياسية فى الدول الأخرى، والتمسك بذريعة حرية التعبير قد جعل التساؤل مشروعاً فى هذه المرحلة: هل ما حدث بين الغرب والعالم الإسلامى، والذى لاتزال نيرانه تتعالى يعد شرخاً فى بناء العلاقات، أم هو هزيمة لقضية الحوار، أم أنه يعد أحد أعراض ضعف البنية الأساسية للحوار؟

فعلى الجانب الأوروبى، تمسكت الحكومات الأوروبية بمفهوم حرية التعبير، ولكنها تجاهلت أن هذه الحجة يرد عليها قيدان: أولهما، ألا تصيب أو تؤذى مشاعر الغير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقدسية المعتقد والدين، ومكانة الدين فى نفوس الشعوب الشرقية أيا كان هذا الدين، وهذا ما أكده بيان الفاتيكان، وإلا أفضت حرية التعبير إلى حالة الفوضى والغاب. والقيد الثانى، أن هذه الحرية ليست مطلقة إلا عندما يتعلق الأمر بالإسلام ورموزه، وهو ما يعنى أن هذه الحرية انتقائية. فقد أعلنت الصحيفة الدنمركية أنها سبق أن رفضت رسوماً مهينة للسيد المسيح، ولكنها رفضت نشرها، «لأن القراء لن يستمتعوا بها، وأنها قد تستفز مشاعرهم». من ناحية أخرى، نشرت صحيفة "هاآريتز" الإسرائيلية يوم ١١ فبراير ٢٠٠٦ أن نفس الصحيفة كانت تنوى نشر رسوم هزلية عن المحرقة وعن إسرائيل، حتى توضح أنها تستطيع أن ترسم كما تشاء دون تمييز، ولكن رئيس التحرير قرر عزل مدير التحرير والرسام، وأوقف النشر قبل مثول الجريدة للطبع. وكانت إحدى الرسوم

تصور نجمة داود على هيئة قنبلة يتدلى منها شريط مشتعل، وقالت الصحيفة أنه سبق نشره بريشة نفس الرسام، ولكن لم يلتفت إليه فى الماضى، وبررت النشر بأنها أرادت أن تظهر أنه حتى اليهود بكل الحساسيات التاريخية يتقبلون الفكاهة حتى فى أقدس رموزهم دون أن يتظاهروا أو يحتجوا. وكان مدير تحرير الصحيفة قد أعلن فى هذا السياق أنه سوف يتعاون مع المسابقة التى أعلنت عنها الصحيفة الإيرانية حول الهولوكوست، ولكن الصحيفة سارعت بنفى هذا التصريح خوفاً من إسرائيل.

والملاحظ أن الحملة بدأت فى الجانب الأوروبى وتفاقمت وشملت وزيراً فى الحكومة الإيطالية يطالب البابا – كما فعل الباباوات فى العصور الوسطى – بقيادة حملة صليبية لتأديب العالم الإسلامى، رداً على ردود الأفعال فى العالم الإسلامى. والطريف أن الرئيس الأمريكى لم يهتم إلا بهذه الردود، ولكنه لم يلق بالاً إلى الاستفزاز، ربما لأنه هو نفسه أهم مصادر الاستفزاز والاستخفاف بالمقدسات الإسلامية. أما الموقف الذى اتخذته وزارة الخارجية الأمريكية من الرسوم، وانتقادها نشر هذه الرسوم، فلا يمكن تفسيره على أنه توزيع أدوار، أو اختلاف فى وجهات النظر، ولذا يجب الحرص والحذر فى تحليل بيان الخارجية الأمريكية، الذى انتقده مدير مكتب صحيفة "Die Ziet" الألمانية فى صحيفة "الواشنطن بوست" يوم ٢٠٠٦/٢/٧ بعنوان «Tolerance for intolerance» حيث انتقد تشبيه الرئيس كلينتون الإساءة للمسلمين بالإساءة للسامية، كما انتقد الحكومات الإسلامية القمعية، وقمعها للأقليات الدينية، ورفض ما أسماه الوصاية الأمريكية على الصحفيين الأوروبيين.

أما ما يقال عن حرية التعبير بالنسبة لليهود ورموز الصهيونية، فتجدر الإشارة إلى أن بعض المحتجين فى بريطانيا أمام سفارة الدنمرك فى لندن قد طالبوا بقطع رأس الصحفى الدنمركى أو قتله، فاستغل وزير الداخلية البريطانى الفرصة، وطالب الشرطة بالتحقيق الحازم مع المتظاهرين، وحث البرلمان على الموافقة على بند كان قد رفضه مجلس اللوردات يتعلق بتجريم امتداح الإرهاب. يقابل ذلك ما صرح به "Nick Griffin" رئيس الحزب الوطنى البريطانى لمؤيدى حزبه فى اجتماع سرى سجلته هيئة الإذاعة البريطانية، وصف فيه الإسلام بأنه عقيدة خبيثة

وشريرة، ومع ذلك تمت تبرئته من تهمة التحريض على الكراهية العنصرية. وعلى الجانب الآخر، فإن السير "إقبال سكرانى" الأمين العام للمجلس الإسلامى البريطانى قد صرح بأن الإسلام لا يقبل الشذوذ الجنسى، فتم التحقيق معه بتهمة الإدلاء بملاحظات معادية للإنسان، ولكن الدعوى أسقطت بناء على نصيحة هيئة الإدعاء الملكية لتفاهة القضية. وفى "رياض الحرية" البريطانية تم القبض على الشابة "مايا إيفانز" التى أعلنت ان أسماء الجنود البريطانيين القتلى فى العراق يمكن الاطلاع عليهم فى ساحة "الوايتهول" فتم التحقيق معها، وأُفرج عنها بكفالة. فى نفس "رياض الحرية" صاح "Walter Wolfgang" عضو حزب العمال البريطانى فى وجه وزير الخارجية، وهو يدافع عن دور بريطانيا فى العراق فى مؤتمر حزب العمال عام ٢٠٠٥، وأعلن النائب أن هذا كلام فارغ، فأخرج من المؤتمر وتم توقيفه بموجب قانون محاربة الإرهاب، رغم حصانته البرلمانية. ولما رابط " Brian Haw" المعارض للحرب فى العراق أمام البرلمان وصرح بأن حزب العمال مسئول عن الزج ببريطانيا فى حرب غير مشروعة تقرر حظر المظاهرات فى حدود كيلو متر حول البرلمان.

أما فى مجال الحرية فى مواجهة الهولوكوست نشير إلى قضية السيد "Earnest Zundel" الذى استؤنفت محاكمته فى "مانهايم" بتهمة إنكار الهولوكوست، وهى تتألف من ثلاث تهم، وهى السب والتحريض وامتهان الموتى. كان Zundel يعيش فى الولايات المتحدة، ثم طرد إلى كندا، وتم تسليمه إلى ألمانيا ليحاكم بتهمة تصل عقوبتها فى القانون الألمانى إلى السجن خمس سنوات. وقد شبه أنصاره قضيته بقضية الرسوم، وطالبوا بحقه فى حرية التعبير التى تتمسك بها أوروبا. وكان Zundel قد نشر فى موقعه الإلكترونى كتاباً بعنوان: «هل مات فعلاً ستة ملايين يهودى؟» أكد فيه أن اختراع المحرقة هدفه استغلال الشعب الألمانى. هناك آلاف القضايا المشابهة، ولكننا نشير إلى قضية المؤرخ البريطانى الشهير "ديفيد ارفينج" المعتقل الآن فى النمسا بتهمة إنكار المحرقة، وقضية " Germar Rudolf" الذى سُلم إلى بلده ألمانيا من الولايات المتحدة للمحاكمة.

تلك نماذج من حرية التعبير فى أوروبا، أو حرية اللاتعبير عندما يتعلق الأمر باليهود، أو بالحساسيات السياسية داخل الدول الأوروبية، ويوجد بالقطع ما

يمنع الإساءة فى قانون هذه الدول إلى الأديان والمعتقدات، وإلى المصالح القومية لها، وكذلك الإساءة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

وأحسب أن موجة الاحتجاجات العارمة فى الشارع الإسلامى تلقى موافقة من الحكومات الإسلامية، ولكن يبدو أن هذه المواقف الرسمية قد تأخرت كثيراً، فتركت الزمام والساحة إلى غيرها. على الجانب الآخر، فإن رد الفعل الإسلامى كان بالغ العنف، وتضمن بعض التصرفات غير المقبولة مثل إحراق السفارات والبعثات الدنمركية التى تتمتع فى كل الأحوال بالحصانة المطلقة.

فى ضوء ما تقدم، كيف يمكن رسم المستقبل المشترك بين الغرب والعالم الإسلامى على أساس مقبول من الجانبين؟

لا أشك أن قضية حرية التعبير التى تم الرد عليها، وقضية الإساءة إلى الآخر، هى من القضايا التى تعكس أزمة فى الحوار سواء فى لغته أو فى المسرح الذى أعد له. فمن المقطوع به ان الحملات التى تسيرها الدول الإسلامية إلى أوروبا تحت عنوان تحسين صورة الإسلام فى الخارج أصبحت وهماً، ولابد من التخطيط بشكل علمى للتواصل مع الغرب على أساس الاحترام بالمسلمين المتبادل والمصلحة المشتركة، وأعتقد أن نقطة البداية هى الطريقة التى تسوى بها أزمة الرسوم، فهى التى سترسم طريق المستقبل.. هل يتم القفز عليها، أم يتم الإصرار على الاعتذار الرسمى عن أن حرية التعبير لا يجوز أن تنطوى على الإساءة؟ وألا يكتفى بالإعتذار عما ألم من ضرر، لأنه فصل بين المقدمة والنتيجة، وهو أمر أجادت أوروبا والولايات المتحدة استخدامه فى القضايا الدينية والسياسية. ونعتقد أن اللقاء بين الجانب الإسلامى والغربى والأمم المتحدة أصبح ضرورياً لوضع ميثاق شرف يحترم كل المقدسات الدينية على الأقل، أما ما وراء ذلك، فهو يدخل فى إطار حرية التعبير.

وأخيراً، فلماذا لا تضع المؤسسة اليورومتوسطية لحوار الثقافات ومقرها بمكتبة الاسكندرية برامج لمعالجة مثل هذه القضايا، وأن تكون القناة الرئيسية فى هذا الشأن بين الغرب والعالم الإسلامى، وهذا هو الهدف من اختيار الاسكندرية مقراً لها.

(٣٨)

الإدارة الأوروبية

لأزمة الرسوم وتداعياتها الخطيرة

من الواضح أن أوروبا كلها متضامنة مع الدانمارك وهى تدير الأزمة مع العالم الإسلامى، على أساس أن الصمود هو الذى يحسم القضية. فرغم المظاهرات الصاخبة والشعارات والمقاطعات للمنتجات والكتابات والاتصالات التى تعبر عن موقف العالم الإسلامى، والتى تضافرت مع الاحتجاجات الدبلوماسية، والتى أتخذت مختلف الأشكال من سحب للسفراء إلى إغلاق لمقار البعثات فى الدانمارك، إلا أن أوروبا أصرت حتى الآن على موقف واحد. فقد رفض رئيس وزراء الدانمارك تقديم أى اعتذار عن الرسوم، أى حق الصحفى فى التعبير، وإن كان يأسف لما أصاب مشاعر المسلمين، وهو نفسه موقف الصحيفة الدانماركية. فى نفس الوقت أعلن رئيس المفوضية الأوروبية تمسكه بحرية التعبير، وارتفعت أصوات أكثر حدة وتطرفاً من وزراء فى حكومات أوروبية ينددون بالإسلام والعالم الإسلامى.

ارتكزت الإدارة الأوروبية للأزمة على عدد من الافتراضات: الأول، أن العالم الإسلامى ليس كتلة واحدة، وأن مظاهر التعبير عن الغضب فيه لست متساوية، وهو ما يسمح بالاتصال بمراكز هامة للتهدئة وإنهاء الأزمة. الافتراض الثانى، هو أن الاتصال بالحكومات هو أحد الطرق الهامة للسيطرة، وهو ما دعا سولانا المنسق الأعلى للسياسات الأوروبية إلى القيام بجولته فى المنطقة، ساعياً على الأقل إلى تحجيم رد الفعل الرسمى فى بعض الدول الإسلامية. وهذا الافتراض قائم على قراءة أوروبية للسلوك العربى، وهو أن الحكومات قادرة على تهدئة الشارع، وأن سلوكها يؤثر تأثيراً كبيراً على هذا الشارع الذى يستلهم هذه المواقف. الافتراض الثالث، أن ردود الفعل الشعبية عادة قصيرة الأمد، وسرعان ما تتبدد بمرور الزمن. بعبارة أخرى، فإن أوروبا التى تساندها الولايات المتحدة قد اختارت أن تفسر هذه الأزمة من منظورها التقليدى، واتخذت قرارها بالصمود فى وجه مظاهر الأزمة، وهى واثقة أنها – أى أوروبا – هى دائماً المنتصرة فى هذا السياق.

فى تفسير أوروبا لهذه الأزمة، أن الشارع الإسلامى يغلى لأسباب عديدة، لا علاقة لها بالرسوم، وإنما تتعلق بنمط حياته ومعاناته مع الحكومات وأحباطاته، خصوصاً فى العراق وفلسطين، وما تسببه السياسة الأمريكية من مضاعفات خطيرة على مسار حياته وعقيدته، فكانت الرسوم مناسبة للانفجار، وربما استعانت أوروبا بتفسيرات بعض المجتهدين من أبناء العالم الإسلامى الذين يدّعون الحكمة والروية، ويظنون أنهم واسطة بين الطرفين، وهم فى الحقيقة أكثر ميلاً لأوروبا، وأكثر اقتراباً من نظرتها للعالم الإسلامى. ولسوء الحظ، فإن الإعلام العربى والإسلامى يفسح لهؤلاء مساحات معتبرة للكتابة والحديث، وكأنهم رسل الرحمة والسكينة فى عالم إسلامى مضطرب، فأصبح بعضهم يعتبر نفسه من قيادات الرأى العام، فترتفع جائزته على مساعيه عند أوروبا والغرب عموماً. وقد لاحظ الغرب أن فريقاً من هؤلاء يدافع عن الرسوم، بل وينقلها فى صحفه، مثلما حدث فى الجزائر والأردن واليمن وماليزيا وأندونسيا، وقد تطول القائمة، وهو ما يسمح لأوروبا بافتراض أن الاحتجاج على الرسوم ليس موقفاً موحداً فى العالم الإسلامى، وأن الصمود الأوروبى يسمح أيضاً بانحسار الموجة، وتؤدى طول المدة إلى شروخ فى صرح المعارضة الإسلامية.

الأخطر من الافتراض والتفسير لما يحدث فى العالم الإسلامى أن أوروبا تبنى صمودها وإصرارها على حرية التعبير أياً كانت نتيجته. ورغم اعتراض الكثير من الساسة والعقلاء، وكذلك الفاتيكان وشرائح عديدة من الأوساط الدينية على اعتقاد – بالغت فيه كثيراً – مفاداه أن أوروبا تمر باختبار لجدية الديمقراطية فيها، وأن ما يحدث فى الشارع الإسلامى هو صورة من صور الهجمية والإرهاب ضد المصالح الأوروبية فى العالم الإسلامى، هدفه محاربة هذه الديمقراطية، وإرغام أوروبا على التراجع، ولذلك قرر رئيس المفوضية الأوروبية أن أوروبا لن تعتذر عن حقها فى حماية الديمقراطية، مهما بلغت قوة رد الفعل الإسلامى. بل تؤكد الكتابات الأوروبية على أن أوروبا هى التى يجب أن تنقل العالم الإسلامى إلى مرحلة الحضارة والديمقراطية، وأنه إذا انكسرت موجة المعارضة الإسلامية فذلك يعنى انتصار الديمقراطية على الديماجوجية. وربما خلص بعضهم من ذلك إلى منطقية السعى الأمريكى لغرس الديمقراطية فى العالم الإسلامى، وإلى تخفيف حدة المشاعر الدينية المناهضة لمثل هذه الإصلاحات. والغريب أن بعض الكتابات

الأوروبية تعلن فى تعليقها على هذه الأزمة على أن الإسلام غير قادر على التعايش مع الحضارة الديمقراطية الحديثة والحريات المرتبطة بها، وأن الإسلام لا يمكن أن يعتنق الحداثة، كما أن حرية التعبير تمثل تهديداً للأصوليين من جميع الأديان.

وقد وجد الإعلام الصهيونى فى هذه المعركة الهائلة بين الإسلام والغرب فرصته لصب النار على الزيت، خاصة وأن هذا الإعلام سعى طوال عقود لربط الإسلام بالإرهاب، فوجه البعض ألسنة اللهب نحو دحر الجهود الإسلامية لفك الارتباط المتعمد بين الإسلام والإرهاب. ولم يطق بعضهم أن يدين البعض موقف الدانمارك، فانبرى يهاجم هذا النقد فى الكتابات والأعمدة وبريد القراء.

يضاف إلى ما تقدم بصدد الإدارة الأوروبية للأزمة، ورداً على التهديد ضد من يتعرض للرموز الإسلامية، مثل فتوى الخمينى ضد سلمان رشدى، أجاز مجلس العموم البريطانى فى يوم ٢٠٠٦/٢/١٥ أحكاماً تجرم ما يسمى بتعظيم الإرهاب أو تمجيده أو تقريظه، مثل صور التهديد المختلفة. على الجانب الآخر، نشير إلى أن كل الدول الأوروبية تحمى الأديان بقوانين واضحة ضد كل صور الازدراء أو التحريض أو الإثارة، وقد رفعت الكنيسة دعوى فى فرنسا فى العام الماضى ضد رسوم مسيئة لأصحاب عيسى عليه السلام فى "العشاء الأخير" وكسبت القضية. وكانت النية تتجه فى نيويورك إلى عرض مسرحية على مسرح برودواى الشهير، تمثل السيد المسيح فى صورة رجل شاذ جنسياً، ولكن رسائل الاحتجاج والتهديد بإحراق المسرح هى التى أوقفت عرض المسرحية.

فهل الطريق القضائى يهدئ الشارع الإسلامى، وهل يهدئه موقف رسمى إسلامى موحد؟ وكيف يمكن رسم خطوط إدارة الأزمة فى العالم الإسلامى المترامى الأطراف؟ وهل يكفى أن نحذر أوروبا والغرب من أن الزراية بالرموز الإسلامية يشجع على الأعمال الإرهابية، ويقدم المبرر للإرهاب الحقيقى بذريعة الدفاع عن هذه الرموز؟ وهل تجرؤ جهة مهما كانت قوتها أن تمنع ازدهار هذا الإرهاب؟ أم أن موقف أوروبا من التحصن حول حرية التعبير مقصود لإثارة الفتنة فى العالم الإسلامى، ولذا يجوز لنا أن نتساءل أهى فتنة فى العالم الإسلامى، أم بداية فصل جديد من الصراع بين الإسلام والغرب؟

(٣٩)

أزمة الرسوم

ومدى إلحاح الحاجة إلى حوار جاد

استقر الرأى فى العالم الإسلامى على الأقل منذ قمة طهران عام ٢٠٠٠ على أن هناك حاجة إلى الحوار بين العالم الإسلامى والغربى، وأن تكون وظيفة الحوار إزالة التراكمات الإضافية التى أنتجتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الموروث الثقافى والسياسى القديم، وتنقية الأجواء بين الجانبين، والقفز إلى المستقبل المشترك بكل حسن نية، وإزالة الالتباسات التى تعترض طريق الحوار. والحق أن العالم الإسلامى كان جاداً فى مسألة الحوار ولايزال، ولكن أدت قضية الرسوم التى نشرتها إحدى الصحف الدنمركية، وما ترتب عليها من موقف متعمد من عدد كبير من الصحف والدوائر السياسية فى الدول الأخرى، والتمسك بذريعة حرية التعبير قد جعل التساؤل مشروعاً فى هذه المرحلة: هل ما حدث بين الغرب والعالم الإسلامى، والذى لاتزال نيرانه تتعالى يعد شرخاً فى بناء العلاقات، أم هو هزيمة لقضية الحوار، أم أنه يعد أحد أعراض ضعف البنية الأساسية للحوار؟

فعلى الجانب الأوروبى، تمسكت الحكومات الأوروبية بمفهوم حرية التعبير، ولكنها تجاهلت أن هذه الحجة يرد عليها قيدان: أولهما، ألا تصيب أو تؤذى مشاعر الغير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقدسية المعتقد والدين، ومكانة الدين فى نفوس الشعوب الشرقية أيا كان هذا الدين، وهذا ما أكده بيان الڤاتيكان، وإلا أفضت حرية التعبير إلى حالة الفوضى والغاب. والقيد الثانى، أن هذه الحرية ليست مطلقة إلا عندما يتعلق الأمر بالإسلام ورموزه، وهو ما يعنى أن هذه الحرية انتقائية. فقد أعلنت الصحيفة الدنمركية أنها سبق أن رفضت رسوماً مهينة للسيد المسيح، ولكنها رفضت نشرها، «لأن القراء لن يستمتعوا بها، وأنها قد تستفز مشاعرهم». من ناحية أخرى، نشرت صحيفة "هاآريتز" الإسرائيلية يوم ١١ فبراير ٢٠٠٦ أن نفس الصحيفة كانت تنوى نشر رسوم هزلية عن المحرقة وعن إسرائيل، حتى توضح أنها تستطيع أن ترسم كما تشاء دون تمييز، ولكن رئيس التحرير قرر عزل مدير التحرير والرسام، وأوقف النشر قبل مثول الجريدة للطبع. وكانت إحدى الرسوم

تصور نجمة داود على هيئة قنبلة يتدلى منها شريط مشتعل، وقالت الصحيفة أنه سبق نشره بريشة نفس الرسام، ولكن لم يلتفت إليه فى الماضى، وبررت النشر بأنها أرادت أن تظهر أنه حتى اليهود بكل الحساسيات التاريخية يتقبلون الفكاهة حتى فى أقدس رموزهم دون أن يتظاهروا أو يحتجوا. وكان مدير تحرير الصحيفة قد أعلن فى هذا السياق أنه سوف يتعاون مع المسابقة التى أعلنت عنها الصحيفة الإيرانية حول الهولوكوست، ولكن الصحيفة سارعت بنفى هذا التصريح خوفاً من إسرائيل.

والملاحظ أن الحملة بدأت فى الجانب الأوروبى وتفاقمت وشملت وزيراً فى الحكومة الإيطالية يطالب البابا – كما فعل الباباوات فى العصور الوسطى – بقيادة حملة صليبية لتأديب العالم الإسلامى، رداً على ردود الأفعال فى العالم الإسلامى. والطريف أن الرئيس الأمريكى لم يهتم إلا بهذه الردود، ولكنه لم يلق بالاً إلى الاستفزاز، ربما لأنه هو نفسه أهم مصادر الاستفزاز والاستخفاف بالمقدسات الإسلامية. أما الموقف الذى اتخذته وزارة الخارجية الأمريكية من الرسوم، وانتقادها نشر هذه الرسوم، فلا يمكن تفسيره على أنه توزيع أدوار، أو اختلاف فى وجهات النظر، ولذا يجب الحرص والحذر فى تحليل بيان الخارجية الأمريكية، الذى انتقده مدير مكتب صحيفة "Die Ziet" الألمانية فى صحيفة "الواشنطن بوست" يوم ٢٠٠٦/٢/٧ بعنوان «Tolerance for intolerance» حيث انتقد تشبيه الرئيس كلينتون الإساءة للمسلمين بالإساءة للسامية، كما انتقد الحكومات الإسلامية القمعية، وقمعها للأقليات الدينية، ورفض ما أسماه الوصاية الأمريكية على الصحفيين الأوروبيين.

أما ما يقال عن حرية التعبير بالنسبة لليهود ورموز الصهيونية، فتجدر الإشارة إلى أن بعض المحتجين فى بريطانيا أمام سفارة الدنمرك فى لندن قد طالبوا بقطع رأس الصحفى الدنمركى أو قتله، فاستغل وزير الداخلية البريطانى الفرصة، وطالب الشرطة بالتحقيق الحازم مع المتظاهرين، وحث البرلمان على الموافقة على بند كان قد رفضه مجلس اللوردات يتعلق بتجريم امتداح الإرهاب. يقابل ذلك ما صرح به "Nick Griffin" رئيس الحزب الوطنى البريطانى لمؤيدى حزبه فى اجتماع سرى سجلته هيئة الإذاعة البريطانية، وصف فيه الإسلام بأنه عقيدة خبيثة

وشريرة، ومع ذلك تمت تبرئته من تهمة التحريض على الكراهية العنصرية. وعلى الجانب الآخر، فإن السير "إقبال سكرانى" الأمين العام للمجلس الإسلامى البريطانى قد صرح بأن الإسلام لا يقبل الشذوذ الجنسى، فتم التحقيق معه بتهمة الإدلاء بملاحظات معادية للإنسان، ولكن الدعوى أسقطت بناء على نصيحة هيئة الإدعاء الملكية لتفاهة القضية. وفى "رياض الحرية" البريطانية تم القبض على الشابة "مايا إيفانز" التى أعلنت ان أسماء الجنود البريطانيين القتلى فى العراق يمكن الاطلاع عليهم فى ساحة "الوايتهول" فتم التحقيق معها، وأُفرج عنها بكفالة. فى نفس "رياض الحرية" صاح "Walter Wolfgang" عضو حزب العمال البريطانى فى وجه وزير الخارجية، وهو يدافع عن دور بريطانيا فى العراق فى مؤتمر حزب العمال عام ٢٠٠٥، وأعلن النائب أن هذا كلام فارغ، فأخرج من المؤتمر وتم توقيفه بموجب قانون محاربة الإرهاب، رغم حصانته البرلمانية. ولما رابط " Brian Haw" المعارض للحرب فى العراق أمام البرلمان وصرح بأن حزب العمال مسئول عن الزج ببريطانيا فى حرب غير مشروعة تقرر حظر المظاهرات فى حدود كيلو متر حول البرلمان.

أما فى مجال الحرية فى مواجهة الهولوكوست نشير إلى قضية السيد "Earnest Zundel" الذى استؤنفت محاكمته فى "مانهايم" بتهمة إنكار الهولوكوست، وهى تتألف من ثلاث تهم، وهى السب والتحريض وامتهان الموتى. كان Zundel يعيش فى الولايات المتحدة، ثم طرد إلى كندا، وتم تسليمه إلى ألمانيا ليحاكم بتهمة تصل عقوبتها فى القانون الألمانى إلى السجن خمس سنوات. وقد شبه أنصاره قضيته بقضية الرسوم، وطالبوا بحقه فى حرية التعبير التى تتمسك بها أوروبا. وكان Zundel قد نشر فى موقعه الإلكترونى كتاباً بعنوان: «هل مات فعلاً ستة ملايين يهودى؟» أكد فيه أن اختراع المحرقة هدفه استغلال الشعب الألمانى. هناك آلاف القضايا المشابهة، ولكننا نشير إلى قضية المؤرخ البريطانى الشهير "ديفيد ارفينج" المعتقل الآن فى النمسا بتهمة إنكار المحرقة، وقضية " Germar Rudolf" الذى سُلم إلى بلده ألمانيا من الولايات المتحدة للمحاكمة.

تلك نماذج من حرية التعبير فى أوروبا، أو حرية اللاتعبير عندما يتعلق الأمر باليهود، أو بالحساسيات السياسية داخل الدول الأوروبية، ويوجد بالقطع ما

يمنع الإساءة فى قانون هذه الدول إلى الأديان والمعتقدات، وإلى المصالح القومية لها، وكذلك الإساءة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

وأحسب أن موجة الاحتجاجات العارمة فى الشارع الإسلامى تلقى موافقة من الحكومات الإسلامية، ولكن يبدو أن هذه المواقف الرسمية قد تأخرت كثيراً، فتركت الزمام والساحة إلى غيرها. على الجانب الآخر، فإن رد الفعل الإسلامى كان بالغ العنف، وتضمن بعض التصرفات غير المقبولة مثل إحراق السفارات والبعثات الدنمركية التى تتمتع فى كل الأحوال بالحصانة المطلقة.

فى ضوء ما تقدم، كيف يمكن رسم المستقبل المشترك بين الغرب والعالم الإسلامى على أساس مقبول من الجانبين؟

لا أشك أن قضية حرية التعبير التى تم الرد عليها، وقضية الإساءة إلى الآخر، هى من القضايا التى تعكس أزمة فى الحوار سواء فى لغته أو فى المسرح الذى أعد له. فمن المقطوع به ان الحملات التى تسيرها الدول الإسلامية إلى أوروبا تحت عنوان تحسين صورة الإسلام فى الخارج أصبحت وهماً، ولابد من التخطيط بشكل علمى للتواصل مع الغرب على أساس الاحترام بالمسلمين المتبادل والمصلحة المشتركة، وأعتقد أن نقطة البداية هى الطريقة التى تسوى بها أزمة الرسوم، فهى التى سترسم طريق المستقبل.. هل يتم القفز عليها، أم يتم الإصرار على الاعتذار الرسمى عن أن حرية التعبير لا يجوز أن تنطوى على الإساءة؟ وألا يكتفى بالإعتذار عما ألم من ضرر، لأنه فصل بين المقدمة والنتيجة، وهو أمر أجادت أوروبا والولايات المتحدة استخدامه فى القضايا الدينية والسياسية. ونعتقد أن اللقاء بين الجانب الإسلامى والغربى والأمم المتحدة أصبح ضرورياً لوضع ميثاق شرف يحترم كل المقدسات الدينية على الأقل، أما ما وراء ذلك، فهو يدخل فى إطار حرية التعبير.

وأخيراً، فلماذا لا تضع المؤسسة اليورومتوسطية لحوار الثقافات ومقرها بمكتبة الاسكندرية برامج لمعالجة مثل هذه القضايا، وأن تكون القناة الرئيسية فى هذا الشأن بين الغرب والعالم الإسلامى، وهذا هو الهدف من اختيار الاسكندرية مقراً لها.

(٤٠)

الطريق المسدود أمام التسوية القضائية

لقضية الرسوم فى الدانمارك

لسنا بحاجة إلى تفصيل الجدل بين العالم الإسلامى والاتحاد الأوروبى، وتداعيات هذا الجدل الذى استمر بسبب رفض الدانمارك الاعتذار، وكذلك صاحب الرسوم والجريدة عن هذه الرسوم، لاعتقادهم أنه ليس خطأ يمكن الاعتذار عنه، ولكنه حق وقيمة حرية التعبير يجب الدفاع عنها فى بناء الديمقراطية ضد "القهر الإسلامى" لهذه الحرية، وإن اقتصر الاعتذار على ما لحق بمشاعر المسلمين من ضرر غير مقصود. وهكذا استحكم الجدل بينما الطرف الأوروبى متضامن، ويعتبر الدفاع عن حرية التعبير لديه قضية مصير، وظرفاً تاريخياً لمواجهة "العدوان الإسلامى"، بينما يستمر الشارع الإسلامى، وبعض الحكومات الإسلامية فى التنديد والإصرار على الاعتذار. وبين الطرفين، هناك اتصالات ومحاولات لتأمين هذا الاعتذار بشكل مناسب، فيما يحاول سفير الدانمارك فى الرياض مع رابطة العالم الإسلامى إطفاء الحريق، ووقف نزيف الخسائر الاقتصادية، وأن يعتبر هذا المسعى جزءاً من موقف دانماركى جامد، ويأمل أن ينحنى العالم الإسلامى لهذا الموقف. فالقضية القانونية الأولى التى يتمسك بها الغرب هى حرية الرأى. فالمعلوم أن أساتذة القانون الدستورى يفضلون أن يدافعوا بشكل أعمى عن موقف الصحيفة، ويتجاهلون أن فكرة حرية التعبير قد تطورت وتعمقت كلما تطور التاريخ، كما أن الفكر لابد أن ينطوى على فائدة للابداع. فالمسائل التى تتصل بحرية التعبير اليوم مختلفة تماماً عن تلك التى واجهت رئيس المحكمة العليا الأمريكية القاضى Holmes عندما سطر اعتراضه الشهير فى قضية Abrams vs. United States عام ١٩١٩. وبنفس المنطق، يجب على المسلمين أن يشعروا بالقلق بشأن ردود الأفعال على هذه الأحداث، لأن المدافعين عن الإسلام، وحتى بعض الحكومات الإسلامية ترى أن الكثير من أرجاء العالم الإسلامى يعانى من عقدة كبيرة حول دوره فى التاريخ، ويستخدمون هذه الحساسية لإثارة المسلمين، ودفعهم لإرتكاب أعمال العنف غير المنطقية، والتى لا تخدم الإسلام والقيم التى أوصى بها الرسول الكريم. والمفزع أن الطرفين يتصرف دون تفكير.

أما فيما يتعلق بضوابط حرية التعبير، فهذا أمر مستقر فى كل النظم القانونية، فليس هناك حرية بلا ضوابط. فقد رفضت محكمة إبادة العرق فى رواندا ذريعة حرية التعبير عندما وجدت أن هذه الحرية قد تمثلت فى نشر رسوم هزلية لرموز التوتسى، فقادت هذه الرسوم جماهير الهوتو لإبادة الشخصيات التى رمزت لها هذه الرسوم. وقد أكد القضاء المقارن فى كل دول العالم على أن حرية التعبير لها حدود تختلف من دولة لأخرى، ومن وقت ومن لآخر، ومن ظرف لآخر. ففى الولايات المتحدة يحظر النقد الحاد للسياسة الأمريكية فى العراق، وكذلك الحال فى بريطانيا، التى يحاكم بعض مواطنيها بتهمة التهكم أو التحدى أو النقد للسياسة البريطانية فى العراق. ويسعى المعارضون فى بريطانيا للحصول على حكم يؤكد عدم شرعية المشاركة البريطانية فى غزو العراق. وفى النمسا كما فى عدد من الدول الأوروبية تشمل قيود حرية التعبير عدم التشكيك بالمحرقة اليهودية، وقد حكم بالسجن ثلاث سنوات على المؤرخ البريطانى دافيد ارفينج رغم أنه تراجع عما كتبه عام ١٩٨٩ حتى يفلت من العقاب.

وتؤكد المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتى تطبقها الدانمارك على حرية التعبير، حيث قالت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان «إن حرية التعبير هى واحدة من القوائم الأساسية للمجتمع الديمقراطى» وأن هذا الحق ينطبق ليس فقط بالنسبة للمعلومات أو الأفكار التى يستقبلها الناس بشكل حسن، أو تلك التى تعتبر غير مسئية، ولكن ينطبق الحق أيضاً بالنسبة للأفكار التى تسئ offend أو تصدم أو تزعج. هذا الحق فى التعبير هام وبشكل خاص لأجهزة الإعلام.

غير أن حرية التعبير وفق الاتفاقية الأوروبية ليست حقاً مطلقاً. فبينما تؤكد الفقرة الأولى من المادة العاشرة على حرية التعبير، فإن الفقرة الثانية من نفس المادة تفرض عدداً من القيود. وعلى سبيل المثال، فإنها تسمح بإيراد قيود على حرية التعبير عندما تكون ضرورية لحماية السمعة أو حقوق الآخرين. وهذا يفتح الباب لعمل قانونى ضد السبّ والتشهير libel and slander، ولكنها تسمح أيضاً للحكومات بأن تجرم خطاب الكراهية. ولدى الدانمارك قانون جنائى من هذا النوع، وهو القسم ٢٦٦ب من القانون الجنائى الدانماركى. ويسمح هذا القسم بالتعقب

الجنائى لأى شخص يقوم علناً وبنية مبيتة أن ينشر على نطاق واسع من الناس، وذلك بإذاعة بيان أو معلومات تهدد أو تسئ أو تحط مجموعة من الأشخاص على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقى أو الوطنى أو المعتقد أو التوجه الجنسى. وقد فسرت محكمة حى Heming عبارة «النشر على أوسع نطاق من الناس»، لكى يشمل إرسال رسائل إلكترونية إلى ٤٧ شخصاً، وأدانت عضو حزب الشعب الدانماركى بسبب توزيعه بريد إلكترونى تضمن بيانات خاطئة ومهينة للمسلمين. بل إن المحاكم الدانماركية قررت أن المرسوم يشمل التعبيرات الشفهية أو المكتوبة والصور والكاريكاتير والتصرفات الرمزية. ونتيجة لذلك فسرت المحاكم القسم ٢٦٦ب على أنه يحظر حرق الصليب cross burning، كما يحظر خطاب الكراهية أو الخطاب المتضمن التمييز على أساس العرق أو النوع. بل إن الدانمارك قيدت حرية التعبير لديها بعد تصديقها على الاتفاقية الدولية لمنع كل صور التمييز العنصرى لعام ١٩٦٥، والتى تلزم الدانمارك بأن تندد بالتمييز العنصرى، وأن تتعهد بأن تتبع بكل السبل المناسبة ودون تأخير سياسة إنهاء التمييز العنصرى فى كل صورة، وتعزيز التفاهم مع كل الأعراق. وفى ظل هذه الاتفاقية تستطيع الدانمارك أن تحد من خطاب الكراهية، إذا وجدت أن مجمل الظروف تجعل مثل هذا الخطاب أو التعبير مؤدياً إلى التمييز العنصرى أو الكراهية.

ومن الواضح أن الصحيفة الدانماركية تكون قد انتهكت القانون الجنائى فى القسم ٢٢٦ب إذا ثبت أن المحرر قصد بهذا النشر الإساءة إلى مشاعر المسلمين وإثارة الكراهية. غير أنه فى سبتمبر ٢٠٠٥ رفض المدعى الدانماركى – بناء على طلب بعض رجال الدين الإسلامى – أن يرخص بمحاكمة جنائية لمحرر الصحيفة بموجب القسم ٢٦٦ب، وهذا قرار سياسى خاطئ. ولابد أن يعلم هؤلاء أن الدانمارك قد أصبحت محطاً للصداع والعنف المعادى للمسلمين والمهاجرين. فهل يحلو لهم أن تؤجج صحفهم هذا اللهب؟ ولا يجوز لهم الانتظار حتى يحدث لهم ما حدث فى رواندا من قبل.

فكيف نفسر رفض السلطات القضائية فى الدانمارك رفع الدعوى من جانب المسلمين، إلا أن يكون تعصباً، بل وإنكاراً للعدالة، مما يعرض الدولة الدانماركية نفسها للمحاسبة من جانب المجتمع الدولى؟ وهل يجوز رفع دعوى أمام محكمة

العدل للمنظمات الأوروبية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حول انتهاك الدانمارك لهذه الاتفاقية، ورفضها حق التقاضى فى شأنها؟ وهل يجوز رفع دعوى ضد الدانمارك أمام محكمة العدل الدولية، لأنها رفضت السماح بالتقاضى فى شأن تطبيق اتفاقية دولية؟ كل هذه الافتراضات تتطلب دراسة فنية متعمقة، ولكن اللافت للنظر هو أن الإصرار على رفض الاعتذار يرتبط بموقف سياسى يخفى شعوراً مستهجناً ضد المسلمين، وقد استقوت الدانمارك بالموقف الأوروبى. وهل يتعين أن يحدد العالم الإسلامى موقفه، وأن يأخذ فى اعتباره موقف الأقلية الإسلامية، وما يمكن أن ينالها هى وغيرها؟ وما هو مستقبل الحوار بين المسلمين والغرب فى ضوء هذا المأزق؟ أعتقد أن العالم الإسلامى لابد أن يعيد دراسة خياراته السياسية، وأن يكون لديه من أوراق القوة ما يجعل الحوار مع الغرب يتسم بالندية والحرص المتبادل، وإلا صار حرصنا على الحوار بشروطهم دليلاً على الاستسلام لهم.

وهناك نقطة خطيرة تتعلق بالمشهد الأخير لهذا الصراع السياسى بين العالم الإسلامى والغرب، فإن انتهت الأزمة بسكوت الشارع الإسلامى، ظل الغرب على موقفه الجامد المدافع عن حرية التعبير، ويكون العالم الإسلامى قد هُزم فى هذه المواجهة، مما يفتح الباب لدائرة جديدة من الصراع، طرفها الأول هو الغرب، الذى سوف يتمادى فى الاستهدانة بالمقدسات الإسلامية، والطرف الثانى هو جماعات إسلامية تعوض عجز الحكومات، وتستغل مشاعر الشارع المحبطة. أما إن اعتذرت الدانمارك، فإن العالم الإسلامى قد يعتبر ذلك انتصاراً لموقفه، وتخشى أوروبا أن يفسر هذا الموقف على أنه هزيمة لحرية التعبير أمام "إرهاب الشارع الإسلامى". فكيف يمكن إغلاق الملف بشكل صحى؟ الطريق الوحيد هو الاتفاق السياسى بين زعماء الطرفين، وفتح الطريق أمام التسوية القضائية فى الدانمارك، وأمام المحاكم الأوروبية الأخرى.

(٤١)

الوضع القانونى للأماكن الدينية المقدسة

ظهر فى الآونة الأخيرة اتجاه يتردد من حين إلى آخر يطفو ويتخفى فى بعض الأحيان، ويتحدث عن تدويل الأماكن المقدسة الإسلامية، ولذلك رأينا أن نضع النقاط فوق الحروف فى هذا الموضوع، حتى نئد الفتنة فى مهدها. وبصرف النظر عن دوافع الذين يكتبون فى هذا الموضع، أو الدول التى تشيع ذلك، فإن هذا الاتجاه له خطورته الفائقة، خاصة فى ظل عدد من الحقائق التى لا يختلف عليها أحد، وأهمها، أن المملكة العربية السعودية قد جعلت خدمة الحرمين الشريفين على رأس أولوياتها، لدرجة أن الملك عدل صفته، بحيث أصبح يسمى «خادم الحرمين الشريفين»، وهى صفة بقدر ما تشرف الملك والمملكة، وبقدر ما تستعيد تقليداً تاريخياً للقوى الدولية التى كانت تسيطر على الجزيرة العربية عبر التاريخ، فإن هذا الوصف يتطابق مع الواقع الذى يشهد به كل زوار بيت الله الحرام للعمرة أو الحج.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يقع فى مواسم الحج من ضحايا لا شك يدمى قلوب الجميع، وهو الذى حرك هذا الاتجاه فى فصله الأخير، رغم أنه ترديد لموقف متكرر لم يكن له علاقة بأى ضحايا يسقطون فى موسم الحج. ولاشك أيضاً أن المملكة، وهى تتحمل المسئولية كاملة عن تأمين الحجاج ورعايتهم، بالتعاون الكامل مع الدول التى ينتمون إليها، تتطلع إلى موسم حج هادئ وسعيد يفرح فيه زوار بيت الله الحرام بأداء الفريضة، كما يسعدون بعودة سالمة إلى ذويهم، وأنها تفتح ذراعيها لكل اقتراح يمكن أن يساعد على تلافى الأسباب التى تؤدى إلى ما يحدث فى موسم الحج. ولسنا بحاجة إلى بيان أن الحج خشوع وتذاكر، ولم يكن مطلقاً مناسبة للتظاهر السياسى أو الاحتجاج أو استخدام الحجاج فى البلد الحرام وفى الشهر الحرام لغير ما شرع الحج. ولذلك فإن تأمين موسم الحج من جميع جوانبه أمر يعود إلى السلطات السعودية. ولاشك أن الحوادث التى وقعت فى موسم الحج الأخير، والتى راح ضحيتها عدد كبير من الشهداء تستحق العناية والتحقيق بمعرفة السلطات السعودية للتعرف على ما جرى، بُغيَة تجنب أسبابه فى المستقبل. غير أن

هذه الأحداث قد استفزت دولاً وأفراداً، فكانت تعبيراتهم تنفيساً عما حدث، وهذا أمر مقبول، ولكن الحذر يبدأ عندما تصبح الآراء جزءاً من مخطط يستهدف النيل من المملكة، كما يهدف إلى خلط الأوراق فى الساحة الإسلامية.

ويدرك الجميع أن الإسلام والمسلمين يتعرضون لأكبر هجمة عرفها التاريخ الإسلامى، على الأقل منذ نهاية القرن الخامس عشر، عندما انهارت دولة الأندلس، وطاردتها حركات الارتداد الصليبى. وقد طالت المؤامرة الكبرى على الإسلام والمسلمين الجميع منذ احداث ١١ سبتمبر، حيث توجهت هذه المؤامرة إلى الإسلام كعقيدة وحضارة، وإلى المسلمين فى ثرواتهم ودينيهم ونظم حياتهم. وقد ترتب على ذلك كله أن نشأت حركات إرهابية قاسية اجتاحت العالم الإسلامى بأكمله، ولم تنجُ دولة من هذا الوباء بسبب هذا المناخ العام، ولاتزال المملكة تتعرض لهذه الهجمات. ولا يخفى أن الهجوم على المملكة من أى زاوية هو جزء من هذا المخطط الكبير، ونحن نربأ بالذين يروجون لتدويل الأماكن المقدسة الإسلامية أن يكونوا جزءاً من مخطط النيل من الإسلام والمسلمين ومقدساتهم. ولذلك، وجب أن يكون الإيضاح سياسياً وقانونياً.

والحق أن الملك عبد العزيز عندما كان يوحد الجزيرة العربية فى مطلع ثلاثينات القرن الماضى، كان يريد أن يظهر للعالم الإسلامى فى ذلك الوقت أنه يستهدف مصلحة الإسلام والمسلمين، وأن الأماكن المقدسة مقدسة عند الجميع، وأن مشاركة الجميع فيما ينفع صالح هذه الأماكن أمر يلقى الترحيب. فلما اشتد ساعد المملكة، وقامت وحدتها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢ لم يؤثر ذلك على ترحيب المملكة بما يفيد هذه الأماكن. والحق أيضاً أن الأماكن المقدسة جميعاً من أى دين تتبع الوحدات السياسية التى تقع فيها. فالأماكن المقدسة المسيحية تتبع الدول التى تقع فيها هذه الأماكن، ويقوم الفاتيكان على الأراضى الإيطالية باتفاق خاص مع الحكومة الإيطالية يطلق عليه «Concordat» عام ١٩٢٩، وفى هذا الاتفاق تتعقد السيادة للحكومة الإيطالية على أراضى دولة مدينة الفاتيكان، ماعدا ما يتعلق بالشئون الكنسية، إذ ليس للفاتيكان جيش أو بوليس خاص، أو محاكم تختص بمحاكمة من يسئ إلى مقدسات المدينة. وبالمثل، فإن بيت لحم، الذى شهد مولد السيد المسيح عليه السلام، يوم كان مولده وحمله وحديثه رضيعاً معجزة السماء

للأرض، هو جزء من الأراضى الفلسطينية، ولكنه يخضع للاحتلال الإسرائيلى، وأن القرار فى شأن هذه المدينة يعود إلى أصحاب المدينة، وهم الفلسطينيون. أما بيت المقدس والمسجد الأقصى، فهما تحت السلطة الفلسطينية، وإن كان الدفاع عنهما مسئولية إسلامية عامة، بسبب ما لهما من قداسة، فيكون الدفاع عنهما فرضاً دينياً، كما يكون الدفاع الفلسطينى عنهما فرضاً وطنياً وسياسياً بالإضافة إلى كونه فرضاً دينياً. أما الأماكن الإسلامية المقدسة فى مكة المكرمة والمدينة المنورة، فإنها جزء من الأراضى السعودية، مفتوحة لأداء الفرائض الدينية، وتتولى السلطات السعودية توفير أداء هذه الفرائض وتيسيرها، وهى بذلك تقوم بواجب دينى شرفها الله به، وشرف خدمة الكعبة حتى قبل الإسلام كان أمراً تتكالب عليه القابل، وتسعى لنيله.

وحتى يمكن أن نوضح الموقف بشكل أكبر، فلعلنا نشير – مع الكثير من التحفظ فى التشبيه، ولكنه تشبيه على سبيل التبسيط – إلى المركز القانونى لقناة السويس، التى تقع فى الأراضى المصرية، ولمصر السيادة الكاملة عليها، باعتبارها جزءاً من مياهها الداخلية، ولكن القناة فى نفس الوقت مرفق مائى دولى تفيد منه كل دول العالم بلا استثناء أو تمييز. ومعنى ذلك أن المملكة تبسط سيادتها على الأماكن الإسلامية المقدسة، ومن حقها أن تطلب ممن تشاء العون عند الضرورة. وإذا كان الأمر يتعلق بالفتاوى الإسلامية التى يصدرها علماء المملكة للحجاج، فإن علماء المسلمين جميعاً مطالبون بأن ينضموا إلى علماء المملكة، لكى يكون هناك رأى رحب يستند إلى صحيح الدين، وينتفع به عموم المسلمين، وهو بذلك واجب دينى لازم. واعتقد أن منظمة المؤتمر الإسلامى، ومجمع الفقه الإسلامى هما ساحتان مناسبتان للتعاون بين علماء المملكة وسائر علماء المسلمين. وأذكر أننى عندما كنت أتشرف بشغل منصب المستشار القانونى لمنظمة المؤتمر الإسلامى خلال النصف الثانى من الثمانينات من القرن الماضى، كانت المملكة تنظم عدد الحجاج بما يتناسب مع عدد سكان الدول الإسلامية، خلال تنفيذ المملكة لبرامج توسيع الحرمين الشريفين، ولذلك بالتفاهم مع شقيقاتها من الدول الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامى.

ومعنى ما تقدم، أن هناك أمرين متميزين ومتباينين، الأمر الأول، هو سيادة المملكة على الأماكن المقدسة، فهى التى تمنح تأشيرات الدخول، وهى التى تضبط الإقامة للزوار، وتحافظ على الأمن والنظام داخل الأماكن المقدسة، بما يتيح أفضل الفرص لإداء المناسك فى هدوء وطمأنينة. ولاشك أيضاً أن المملكة حريصة على أن تكون بوابة سهلة لتشجيع أداء المناسك، حتى بالنسبة للدول التى قد لا تكون علاقاتها بالمملكة على المستوى الذى تريده المملكة فى إطار العلاقات الدولية العادية. والمملكة فى ذلك تميز تميزاً قاطعاً بين علاقاتها السياسية مع الدول، وبين المسلمين فى هذه الدول الذين يرغبون أداء أحد أركان الدين، وهو حج البيت الحرام، والتقرب إلى الله بأداء العمرة. وتطبيقاً لذلك، فلم تمنع المملكة المسلمين العراقيين من أداء المناسك عندما كان صدام حسين يهدد المملكة ويغزو الكويت. كذلك، لم تمنع المملكة المسلمين العرب المقيمين فى إسرائيل من أداء المناسك رغم أنهم يحملون جوازات سفر إسرائيلية، لأن المملكة لا تريد أن تكون السندان الذي يقابل المطرقة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين الذين تقيم إسرائيل إلى جوارهم، ولا أقول الذين يقيمون فى إسرائيل. وعندما كانت إيران بعد الغزو العراقى لمعظم أراضيها، ترد بمهاجمة السفن التى تحمل النفط السعودى والخليجى فى الخليج العربى، وتطلب ذلك حماية سوفيتية وأمريكية، فإن المملكة لم تمنع مطلقاً الحجاج الإيرانيين، وإنما منعت فقط تظاهراتهم السياسية التى حاولت استغلال موسم الحج لأغراض سياسية. وفى إطار هذا التمييز بين زيارة المملكة وزيارة الأماكن المقدسة، فإن من حق المملكة أن تمنع زوار الأماكن المقدسة من زيارة بقية المدن السعودية متى قدرت أن مثل هذه الزيارة تتصل بأمنها. وليس معنى ذلك، أن المملكة – وهى تنتهج سياسة جديدة لتنسيط السياحة – يمكن أن تقصر مواطن الزوار لأغراض سياحية على الأماكن المقدسة، إذا كان الأصل فى الدخول إلى الأراضى السعودية هو السياحة، بعد أن كانت السياحة، ربما حتى الآن فى المملكة، قاصرة على السياحة الدينية، فتنوعت أسباب الزيارة السياحية، ومن أهمها السياحة العلاجية وغيرها.

وهكذا توفق المملكة بين متطلبات السيادة السعودية وبين وضعها لحارس وخادم للأماكن المقدسة. فإذا كان هذا هو واجبها، فمن واجب الزوار والدول التى

ينتمون إليها أن يتعاونوا جميعاً معها لتقديم أفضل خدمة دينية ممكنة، ولا أظن أن مخالطة هذا الالتزام بأى مشاعر سياسية يمكن أن يخدم هذه القضية الهامة، إن لم يكن تعطيلاً لهذه القضية، وإساءة للإسلام وللمسلمين. ولاشك أن التساهل مع هذا الاتجاه نحو تدويل الأماكن المقدسة، هو مدخل طبيعى إلى انقسام المسلمين، وإلى تعطيل الشعائر، وإلى التدخل الأجنبى تحت شعار حماية حرية العقيدة، وهو شعار استخدمته الدول الغربية ضد الدولة العثمانية للقضاء عليها، عندما تدخلت لحماية الأقليات غير الإسلامية، ولا يختلف التدخل لحماية هذه الأقليات عن التدخل لحماية الأماكن المقدسة فى خطره وآثاره.

ونحن نأمل بهذه الإيضاحات أن نساعد فى درء الفتنة، ودعوة المسلمين جميعاً إلى التعاون مع السلطات السعودية التى تتفانى فى خدمة الأماكن المقدسة، وضيوف الرحمن.

obeikandl.com

تحديات وحدة الأمة الإسلامية

انعقد فى مكة المكرمة، وفى رحاب البيت الحرام الملتقى الأول لوحدة الأمة الإسلامية، الذى قرر فى نهاية أعماله خلال الأيام الثلاثة الأولى من شهر أبريل ٢٠٠٦ أن يعقد هذا الملتقى مرة كل ثلاث سنوات، ويتولى مجلس تنفيذى متابعة ما يصدره الملتقى من قرارات، وذلك فى إطار رابطة العالم الإسلامى. ولاشك أن التقاء علماء المسلمين وغيرتهم على واقع الأمة الإسلامية أمر هام، ولكن الأهم منه أن يلتقى هؤلاء العلماء على حلول عملية للخروج من مأزق التشتت والتشرذم فى الفكر والرؤية والعمل، مما أشاع الفتنة بين شبابنا الذى افتقد المؤشر الصحيح والقدوة الحقيقية. وقد شخصت أبحاث هذا الملتقى صورة الأمة الإسلامية كما جسدها القرآن الكريم وابدعتها السُنة النبوية المطهرة. فهى صورة مثالية لجسد واحد يتداعى بالسهر والحمى كل أعضائه إذا اشتكى منه عضو واحد، وهى أمة كالبنيان المرصوص يشد بعضها بعضا، كما يسقط البنيان إذا سقط حجر واحد، وهى أمة، كما وصفها القرآن الكريم، تتراحم فيما بينها، ولكنها تكون أشد بأساً على غيرها إذا ناصب هذا الغير هذه الأمة العداء، أو اعتدى على مقدساتها. وإذا كانت صورة الأمة الإسلامية فى القرآن والسُنة صورة مثالية، فإن هذه الصورة تفترق تماماً عن الواقع المعاصر. وربما أصبح هذا الواقع هو ما حذر منه الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم، فى حديث بالغ الدلالة، حذر فيه الرسول الكريم من أن هذه الأمة سيأتى عليها زمن تتكالب عليها فيه الأمم الأخرى كما تتكالب الآكلة على قصعتها، وهم حينئذ كثرة وليسوا قلة، ولكن هذه الكثرة تفتقر إلى الفاعلية، ويكون شأنها كشأن غثاء السيل بعد أن ينزع الله الخوف والمهابة لهذه الأمة من قلوب أعدائها، فيستخفون بها. ولكن ما يحدث لها يكون سببه الرئيسى هو انصراف هذه الأمة نفسها إلى الدنيا، والانصراف عن الآخرة، وهى حالة عبر عنها الحديث الشريف تعبيراً دقيقاً بليغاً، بأن الأمة سوف تصاب فى هذا الزمن بالوَهْن، وهو ليس كالوَهَن، وهو النصب والتعب، الذى يصيب الإنسان. وليس معنى الحديث أن هذا الزمن هو ما نحن فيه، أو أن زمن الضعف والانحسار هو قدر مكتوب، ولكنه تحذير من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من أن الأمة الإسلامية إذا انصرفت

عن الحق فيما بينها وفى سنوكها، فإنها تصبح مآكلة للأمم الأخرى. ومعنى الحديث الشريف أن الاستخفاف بالأمة الإسلامية يبدأ بمرض فى داخلها. ولهذا السبب، فإن دراسة أحوال هذه الأمة، والأسباب التى أدت إلى هذه الحالة هى المخرج الصحيح مما تعانيه. وقد قدم الملتقى عدداً من الحلول فى المجالات الاقتصادية وغيرها، ولكننى أعتقد أننا نحتاج إلى حلول أكثر نجاعة. فلا يكفى أن نطالب بإنشاء سوق إسلامية مشتركة دون أن ندرك أن اقتصاد الدول الإسلامية أصبح جزءاً من منظومات عالمية، وهذا الاقتصاد يعتمد أساساً على المواد الأولية، وأن النظام الاقتصادى الدولى يكرس عدم التوازن والعدل بين حقوق الدول النامية وحقوق الدول الصناعية. ولذلك فإن علماء الأمة مطالبون بالبحث الجدى فى الطريقة التى يمكن بها تحرير الاقتصاد فى الدول الإسلامية من الهيمنة التى يعانيها فى جميع المجالات، وأن تصبح موارد الأمة خالصة لمشروعاتها التنموية. كذلك يجب على علماء الأمة أن يبحثوا فى الإشكاليات الفقهية التى يختلط مصطلح الأمة الإسلامية بها مع غيرها من المصطلحات. ويبدو أن حل هذه المشكلة الفقهية يعتمد على التفسير الميسور للمفاهيم القرآنية، ولابد أن يدرك هؤلاء العلماء أن هذه الأمة تعيش بين أمم أخرى، وأنهم جميعاً أعضاء فى المجتمع الدولى، ولابد أن يفسروا قول الله سبحانه وتعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس» تفسيراً صحيحاً، حتى تعنى أنها خير أمة بما أتاح الله لها من سبيل الخير والرشاد، فإن عملت بها استحقت أن تكون خير أمة، وإن قصرت فى ذلك فإن الله يفاضل بين الأمم والأفراد بأعمالهم، ولم يكتب على أمم معينة وضعاً دائماً، وإنما هو يرشدها حتى يختبر إيمانها. وهذا ينطبق على مقولة "شعب الله المختار"، وعلى الأمة الإسلامية، وغيرها من الأمم التى ورد ذكرها فى القرآن الكريم. كذلك، فإن حل هذه الإشكاليات الفقهية يعتمد اعتماداً كبيراً على التفسير المستنير كعلاقة الإسلام بغيره من الأديان الأخرى. فقد سمعت فى المؤتمر من يقول بما يمكن أن يؤدى إلى التصادم والصراع، وتنكب طريق الضلال السياسى، وذلك بالإصرار على أن الأمة الإسلامية أرقى من غيرها بنص القرآن الكريم، حتى لو جلست فى الطرقات، أو استجدت غيرها من الأمم، وهذا تفسير معيب. كذلك، فإن تعدد الوصف الشرعى لبعض التصرفات، مثل القتال إلى جانب المقاومة، أو مواجهة نظام الحكم داخل الدولة أدى إلى سحب من

الغموض والإبهام حول شبابنا. ولهذا السبب، فإن حرص الشباب على التأسي بتوجيهات علماء المسلمين لا يجب أن يصاب بالإحباط أو بالانصراف عن هؤلاء العلماء. ولهذا السبب أيضاً، فإن العلماء هم عنوان الحقيقة، التي تتنوع طرق الوصول إليها، ولا يجب لأن يكون اختلاف اجتهادهم سبباً في تمزيق شمل الأمة. والطريق إلى ذلك هو العلم الصافي النقي، الذي لا يقصد إلا وجه الله ومصالح الأمة، والتسامح فيما يبديه غيرهم من آراء، والسير على منهج علماء السلف الصالح، الذين كانوا يؤكدون ضرورة التعاون على ما اتفقوا عليه، وأن يعذر بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه، وأن يتعلموا أدب الاختلاف في تراثهم المجيد، وأن يكونوا خير ناصح للحاكم في غير خوف أو طمع، فإذا صلح الراعي بنصحهم صلحت الرعية، كما يجمع الفقهاء.

وقد رأيت أن مفهوم الأمة الإسلامية، كما رسمه القرآن الكريم، والسُنة النبوية المطهرة يواجه تحديات على الأرض في عالمنا المعاصر. فكيف يمكن أن نوفق بين انتماء المسلم إلى أمة واحدة، وأن تحدد حدود الولاء لها والتزاماته إزاءها، وبين حقوق المواطنة والانتماء إلى دولة إسلامية قد يختلف موقفها عن مواقف غيرها، مادامت فكرة الأمة الإسلامية فكرة معنوية. ويجب أن يبحث العلماء في العلاقة بين الأمة الإسلامية وبين غيرها من الأمم. فالمسلم في إحدى الدول الأوروبية ينتمي ويخلص إلى الأمة التي يعيش فيها، كما أنه مطالب بالإخلاص إلى الأمة الإسلامية، وهو ما حدث في بريطانيا مثلاً، بمناسبة الغزو الأمريكي للعراق، فقد شعر المسلم البريطاني والأمريكي بأن هناك تناقضاً بين ولائه لبريطانيا أو الولايات المتحدة، اللتين تقومان بالغزو، وبين العراق الذي تم غزوه والاعتداء عليه ظلماً وعدواناً، وأدى هذا التمزق في المواقف، مع غياب اجتهادات علماء المسلمين، إلى أن بعض أبناء الجالية الإسلامية ذهبوا إلى العراق للانضمام إلى المقاومة العراقية – من منطلق إسلامي – ضد الجيوش البريطانية، فحكمت عليهم المحاكم البريطانية بالخيانة العظمى، واعتبر بعضهم أن هذا الحكم حكم دنيوي، وهو جزء من الثمن الذي يدفعه المسلم في سبيل نصرة أمته. ولذلك، فإن علماء الأمة يجب أن يعالجوا هذه القضايا، وهذا هو السبب في أن معالجة القضايا الشائكة، وما تنطوي عليه من مخاطر توجب توحيد الفتاوى بشأنها، كما طالب بذلك خادم الحرمين

الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز فى كلمته أمام القمة الإسلامية الاستثنائية فى مكة المكرمة فى الأسبوع الأول من ديسمبر عام ٢٠٠٥. ومن القضايا التى يجب ألا يتوقف عندها علماء المسلمين طويلاً هى العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، إذا فُهم الإسلام على أنه تنظيم للمجتمع وطريق لسعادته، بصرف النظر عن الأشكال والإجراءات والأساليب التى تحقق ذلك. ورأيت أنه على علماء المسلمين أن يوثقوا العلاقة بين العروبة والإسلام، فقد سمعت بعضهم يتبنى خطاباً لا يتفق مع مصالح المجتمع العربى والإسلامى، فيردد مقولات جوفاء، وهى أن الفكر القومى، وهو فكر علمانى بطبيعته كما يقولون، لا يتفق مع الإسلام. وخلص هؤلاء إلى أنه لا التقاء بين العروبة والإسلام. وقد يكون هذا النفر من العلماء قد وقع أسيراً لبعض المفاهيم، أو توقف عند فصل واحد من فصول استخدام الدين لخدمة الأطروحات السياسية، مثلما أوعز الرئيس السادات إلى الأزهر بأن يؤيده فى صلحه مع إسرائيل، فافتى شيخ الأزهر بأن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل تشبه صلح الحديبية بين رسولنا الكريم، وبين كفار قريش. ولهذا السبب بالذات، فقد ركزت على تجنب استخدام الدين فى أغراض سياسية متغيرة، وإنما يجب استخدامه فى التربية الصحيحة، وتنشئة المسلم تنشئة راقية.

وأخيراً، فإن القضايا التى تنتظر اجتهاد علماء المسلمين تتغير بتغير الليل والنهار، ولذلك رأيت أن ينشأ مركز للدراسات الإسلامية ينشغل بهذه القضايا، فضلاً عما انتهى عليه الملتقى من دراسة اقتراح بإنشاء هيئة كبرى للإغاثة الإسلامية، وتحرير العمل الخيرى الإسلامى من المؤامرات السياسية، ومن القيود التى استحدثها بعض من استهدف الإسلام وأهله فى العقد الأخير.

(٤٣)

الأمة الإسلامية

وتحديات الواقع الدولى المعاصر

رسم القرآن الكريم والسُنة النبوية المطهرة صورة لنموذج الأمة التى جعلها الله خير أمة أخرجت للناس، وهذا التميز يرجع إلى مقدار علمها واجتهادها عندما تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتوفرت لهذه الأمة ضمانات النجاح فى هذه المهمة بتوجيهات نبوية مفصلة وقوائم إسناد قرآنية متينة لا تضل الأمة بعد ذلك عن نيل غاياتها. وأوضح القرآن والسُنة أن هذه الأمة تفخر بمجتمع كالبنيان الواحد المرصوص، والجسد الواحد الذى يتباند ويتضامن أعضاؤه. ويقصد بالأمة الإسلامية مجموع المسلمين الأفراد أياً كان مكان وجودهم على الأرض، وأن انتشارهم فى بقاع غير إسلامية يرفعون فيها راية التوحيد، ويظهرون فيها عالمية الدين وحيوية الدعوة هو من تدبير الله، وسبباً فى انتشار أبناء الأمة فى ربوع المعمورة. وهذا الانتشار، فضلاً عن تطور البيئات الاجتماعية والثقافية، وتسارع التطورات التكنولوجية تفرض قضايا جديدة وتحديات متجددة، مما يفرض تحديات وواجبات على القيادات الإسلامية كى تدير شئون المسلمين فى قضايا دينهم، وتنصح أمور المسلمين بما ينفع المسلمين فى دينهم ودنياهم.

ولاشك أن العالم الإسلامى، وهو المصطلح الذى يمكن أن يقتصر فى نطاق مفهوم الأمة على الدول الإسلامية فى إطار العلاقات الدولية، أو الأمة الإسلامية فى هذا السياق، يتعرض لهجمة متعمدة تشبه الهجمة الصليبية التى استهدفته فى القرن الخامس عشر الميلادى، والتى أعقبت موجات من الهجوم على الشرق الإسلامى طوال ستة قرون (من التاسع إلى الخامس عشر)، ولكن الهجمة فى القرن الخامس عشر اقترنت ببدعة وذريعة جديدة، وهى الكشوف الجغرافية، فاقترن الاستعمار الأوروبى بهذه الكشوف، ونال العالم الإسلامى من هذه الهجمة الكثير، حيث خلفت الاستعمار الغربى الذى لم يرحل عن معظم عالمنا الإسلامى إلا منذ سنوات قليلة.

وهذه الهجمة الجديدة التى أعقبت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تميزت بالتركيز والشمول، فهى تتوجه إلى العالم الإسلامى فى عقيدته وأصول دينه

ورموزه وشخص نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، بعد أن استهانت ببقية أنبياء الله ورسله، فضلاً عن استهدافها للحضارة والتاريخ الحاضر والأوطان والثروات، تارة تحت شعار «مكافحة الإرهاب» بعد أن قرنت الإرهاب بالإسلام عبر عقود من العمل الجاد لتوثيق هذا الربط، وتارة أخرى تحت ذريعة «فك الارتباط» بين الإسلام والاستبداد، وإشاعة النظم الديمقراطية التى تحرر الإنسان من الكبت والقهر السياسى، فتنعدم لديه نوازع الإرهاب، كما تعظم عنده الحاجة إلى المحافظة على مكتسبات الآخرين. وكان العنوان الأكبر الذى يحتوى كل هذه المقاصد هو «حركة الإصلاح والتجديد»، وبلغ الأمر فى التجديد أحياناً إلى اقتلاع الإسلام نفسه عبر التشكيك فى كل مقدساته وينابيعه، وعبر الربط الملفق بين كل سلبيات حياتنا وبين الإسلام، وتجاهلت هذه المؤامرة دور الإسلام فى نقل الإنسان من حياة الجاهلية العامة إلى حياة الإنسانية الراقية التى يتوحد فيها الجميع فى عبودية الخالق، بعد أن أنهت عبودية المخلوق بصوره العديدة، وبعد أن حصنت الأرزاق والأقدار عند خالق الكون والمهيمن على شئونه. وبذلك تجاهلت هذه المؤامرة قروناً عديدة من حضارة المسلمين، ونماذج مشرقة من تاريخهم يوم كانت أوروبا تسبح فى ظلمات الجهل والضلال طوال العصور الوسطى.

فى ضوء هذه الهجمة والقفزات السياسية والتكنولوجيا، وما طرحته العولمة من تحديات إضافية، فإن واجب العلماء من كل التخصصات فى ربوع العالم الإسلامى البحث عن كيفية المحافظة على نموذج الأمة فى القرآن والسُنة من كل صور التشويش، ثم مقارنة هذا النموذج مع الواقع الذى يعيشه الناس. وقد حاول البعض أحياناً، لكن محاولة أظهرت فشلاً وآتت نتائج سلبية أحياناً. وعلى سبيل المثال، عندما بدأ الغرب يتحدث عن حقوق الإنسان، اتبرى عدد من المؤسسات الإسلامية وانطلقت الكتابات والمقررات الدراسية والمؤلفات والرسائل الجامعية تفاخر الغرب بأن فى القرآن والسُنة هو أفضل مما يقولون عن حقوق الإنسان، الذى كرمه الله، واستدعت الدراسات والأحكام والنصوص الدالة على تميز ومكانة بنى آدم، فانتشرت الدارسات المقارنة فى هذا الباب. ورغم أن هذه الدراسات كانت تقارن بين نصوص دينية فى الإسلام وواقع المجتمع الغربى، إلا أنها أفادت فى بيان موقف الإسلام من هذه القضية ومن غيرها، ولعلها تساهم أيضاً فى تطوير واقع الدول الإسلامية.

ولكن التحديات الجديدة متعددة، وتفرض علينا المزيد من التبصر والبحث. ولعل أهم هذه التحديات هى كيفية التوفيق العملى والفكرى بين مفهوم الأمة القرآنى ومفهوم الأمة فى الأدبيات القانونية والسياسية، وكذلك فى الواقع السوسيولجى والسياسى المعاصر يمكن فى هذا الصدد أن نشير إلى أن مفهوم الأمة الإسلامية يقوم على وحدة الدين مع تنوع الأعراق والثقافات والدول والوحدات السياسية. وهذا المفهوم الذى فصله القرآن والسُنة قُدم إلى جانب أحكام أخرى، أهمها أن الله خلق بنى آدم وأبدع فى تنوعهم أجناساً وقبائل وألواناً شتى، لا لكى يتنازعوا أو يتفاضلوا على هذه الأسس، كما يحدث فى عالم الواقع، ولكن ليكون ذلك دليلاً على طلاقة القدرة فى الخلق المتنوع والبعد عن النمطية، ولكى يسعوا جميعاً إلى التعارف والتعاون والتقارب سواء كانوا فى إطار أمة واحدة أو فى أمم شتى ينتمون جميعاً إلى آدم، وهو من تراب، كما يتفاضلون جميعاً عند الله بمعيار واحد هو التقوى والعمل الصالح.

واعتقد أن مفهوم الأمة فى القرآن يجب أن يحظى بمزيد من الدراسات المتعمقة، لأنه لو كان الناس يقسمون إلى أمم على أساس أديانهم، فإن ما ينطبق على الأمة الإسلامية ينطبق على غيرها من الأمم المسيحية واليهودية، ولكن نظراً لأن الإسلام والمسيحية واليهودية دين واحد، ولم يرد فى القرآن تجزئة الدين، فإن الإسلام فى جوهره هو ما جاء عليه كل الأنبياء والرسل، قبل أن تأتى الرسالة الإسلامية المحددة لآخر رسله، وخاتم أنبيائه، وآخر صلة بين إضاءات السماء واستقبال الأرض محمد صلى الله عليه وسلم. فمفهوم الأمة الإسلامية فى القرآن الكريم مفتوح لكل من يستجيب لرسالة الإسلام العالمية التى تخاطب الإنسان وبنى آدم والنفس والمؤمنين بإطلاق.

تضارب الولاءات فى مفهوم الأمة الإسلامية:

فإذا كان المسلم عضواً فى الأمة الإسلامية، فإنه لابد أن يدين لهذه الأمة بالولاء والانتماء، فكيف نترجم هذا الولاء والانتماء فى عصر يقسم المجتمع الدولى فيه على أساس الدول وليس الأديان؟ وكيف نفسر مفهوم التضامن ومجالاته بحيث

لا يتضارب مع قواطع أخرى؟ وهل يظل هذا المفهوم مطلقاً يرتب النتائج المطلقة في عالم نسبي وواقع متربص؟

فالدول الإسلامية تسهم مع بقية الدول في المجتمع الدولي في صناعة القانون الدولي، فكيف يتمايز عطاء وسلوك الدول الإسلامية عن غيرها في صناعة هذا القانون؟ صحيح أن التقاليد الإسلامية كانت أسبق من الكثير من قواعد القانون الدولي المعاصر، وخاصة في المجال الإنساني وفي الصراعات المسلحة، ولكن هل يختلف سلوك الدول الإسلامية الحالي عن التقاليد الإسلامية أم يتطابق معها؟ وإذا كان الدين مرجعية في هذا الباب، فكيف تلتزم الدول الإسلامية بالدين على مستوى السلوك الدولي في عالم يعتبر الدين نزعة عنصرية وخاصة الإسلام، في الوقت الذي تحكم بعض الدول الأوروبية فيه أحزاب مسيحية، ولا يجدون ضيراً في ذلك، بل ويغزو بوش العراق بإدعاء أنه مبعوث السماء والعناية الإلهية، وفي وقت جعل الغرب الاعتراف بالهوية الإسلامية ضرباً من المخاطرة بعد أن ألصق تهمة الإرهاب بأي اسم إسلامي.

الواقع أن السبب الرئيسي في تربص الغرب بالإسلام والمسلمين هو حالة الضعف غير المبرر، والهوان الذي وصل إليه الدول الإسلامية بعد أن فارقت في حياتها صحيح الدين، فأصبح سلوكها الدولي يتسم بالتردد وعدم الشعور بالاعتزاز لانتسابها لهذا الدين، فأصبحت صورة الإسلام والمسلمين عند الغرب لأسباب كثيرة من دوافع التربص بهذه الصورة والنيل منها. ولذلك، فإن المعالجة للصورة المسيئة للرسول الكريم يرجع إلى الاختلاف في تقييم نظرة الغرب إلينا، وهو عين السبب الذي يجعل الاختلاف في النظر إلى الحوار مع الغرب هو القاعدة، فيقعدنا ذلك عن العمل بدلاً من أن نتفق على تشخيص واحد وعلاج متنوع، لأن اختلاف التشخيص يجعل العلاج مجازفة خطيرة.

الأمة الإسلامية والأمة العربية:

كان الصراع ولايزال نسبياً محتدماً بين أبناء الأمة الواحدة على مفاهيم متباينة فرقت شملهم عهداً طويلاً. فقد رفض الإسلاميون وبعض العلماء أي مفهوم عرقي أو ثقافي يناقض مفهوم الأمة الإسلامية الذي يجب أن يسود على غيره من

التقسيمات والولاءات بدون النظر إلى واقع لا يؤيد هذه النظرة المثالية عند البعض، والجامدة عند البعض الآخر، وغير الواقعية عند البعض الثالث، فرفضوا الاعتراف بالفكر القومى والعروبة. وفى مقابل ذلك، تمسك القوميون بأن العروبة تجمع المسلمين وغيرهم، ولذلك يجب أن تكون الدعوة القومية دعوة علمانية. وبالغ هؤلاء وهؤلاء فى الخصومة فيما بينهم، ولكن بعد ما ينيف على ثلاثة عقود، ومع ظهور عالم جديد يناصب الجميع العداء، ويستهدف كل الرموز الإسلامية والقومية ويعمل بانتظام على تقويضها جميعاً، بدأت عملية المراجعة العقلية فى نموذجين للفكر الإسلامى والفكر القومى، وهما المملكة العربية السعودية وسوريا، حيث أكد الرئيس بشار الأسد فى يناير ٢٠٠٦ أن العروبة هى وعاء الإسلام، والعلاقة بينهما علاقة تفاعل وحماية متبادلة، وهو نفس ما أكده الأمير سعود الفيصل فى كلمة شهيرة عام ١٩٨٥. ولذلك، فإن المفكرين المسلمين يجب أن يؤصلوا للعلاقة الحميمة بين العروبة والإسلام. وإن كان بعض العلماء مثل د. وهبة الزحيلى لايزال يتبنى النظرية التقليدية التى تؤدى إلى رفض كل ما ليس إسلامياً، وهو ما يسعد أصحاب نظريات التمزيق الذين رددوا ثنائيات متعددة، عربية مقابل إسلامية، عربية مقابل إفريقية، إفريقية مقابل إسلامية، وغيرها من المصطلحات والثنائيات*.

الأمة الإسلامية والولاء للدولة:

هل يتناقض الولاء والانتماء لأمة إسلامية واحدة مع الولاء للأوطان والدولة القطرية؟ لايزال الانقسام قائماً بين أنصار فكر الأمة الإسلامية الجامدة، وبين من يرون الولاء للدولة وحدها، وهى حالة واقعية بينما الأمة مفهوم نظرى. ولكن هناك من لا يرى تمايزاً بين الأمة الإسلامية والدولة، وأن الولاء لهما معاً واجب، ولكن كل هذه الآراء تحتاج إلى تأصيل وتعميق، ولا ضرر أن تتغير هذه الآراء مع تغير المعطيات فى كل حالة على حدة، ولا يلزم أن تكون هناك نظرية عامة حاكمة لكل صور العلاقة بين الأمة الإسلامية والدولة. وقد حدث خلط كبير بين مفهوم الأمة الإسلامية ومفهوم الأمة فى الفقه السياسى والقانونى، وعلاقة كل من الأمة والدولة فى الحالتين، ولذلك يجب التعمق فى الدراسة والتبصير فى الاستنتاج على أساس أن العلم غائى، أى أن الهدف من الدراسة هو التعرف على معوقات الانسجام بين الأمة الإسلامية وغيرها من المفاهيم المعاصرة.

الأمة الإسلامية والأمم الأوروبية (أمم مهاجرة):

تحتاج الأقليات الإسلامية، فى الغرب بوجه خاص، إلى عناية خاصة وفكر منفتح ورؤية عملية تجعل المسلم فى المجتمع الغربى، كما قال ولى عهد بريطانيا «عضواً كاملاً فى المجتمع الغربى، ويحتفظ فى نفس الوقت بهويته الإسلامية».

اعتقد أن علماء الأمة يجب أن يولوا هذه المعادلة ما تستحقه من اهتمام، وما يتطلبه التوفيق من الجانبين من جهد حقيقى، والبحث عن حلول عملية تحافظ على الولاء للأمة الغربية التى يعيش فيها وهو عضو فاعل فيها، وعلى ولائه للأمة الإسلامية. ولاشك أن فشل تحقيق هذه المعادلة يرجع إلى صعوبات التكيف مع عالم جديد، وإلى تخلى الدول الإسلامية عن هذه القضية، وإلى الصورة السلبية التى ترسخت لدى الغرب عن الإسلام وسلوك المسلمين. اعتقد أن هذا الملف بأكمله يحتاج إلى إدارة خاصة ودراسات جادة وقائمة على مسح ميدانى لنوعية المشاكل التى تواجهها الأقليات، وترشيد سياسات الهجرة، بعد أن بدأت الدول الغربية تشعر بأنها بحاجة إلى وضع سياسات سلبية تبتعد بها عن الاحتكاك بالعالم الإسلامى، فتصبح الأقلية عبئاً على مجتمعها الجديد، ودولتها الأصلية، بل وعلى العلاقات بين الدول الإسلامية والغرب.

obeikandl.com

الحملات الجديدة وتصريحات البابا:

الجهات والأسباب والأغراض وطرق المعالجة

أصبح النيل من رسول الله محمد صلى الله علية وسلم ظاهرة تستفز المسلمين وتضيف جديدًا إلى عوامل الشقاق مع الغرب وتخلط الأوراق في باب الإرهاب وعلاقته بالأديان، كما تلقى بظلال من الريبة حول فرص الحوار بين الغرب والمسلمين وسعى المصلحين إلى الاستفادة من القيم الدينية في محاربة صور الفساد والإرهاب وانحراف مسيرة البشرية في هذا العصر.

ولذلك تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل شامل في الجزء الأول لظاهرة النيل من الإسلام عمومًا والنيل من الرسول الكريم بشكل خاص ، ثم تقدم تفسيرًا لهذه الحملة ودوافعها ووضعها في سياق سياسي أشمل ، وأخيرًا سبل مواجهة هذه الظاهرة نظرًا لخطورتها وآثارها ودلالاتها .

obeikandl.com

أولاً : ظاهرة النيل من الإسلام ورسوله :

ظاهرة استهداف الإسلام من الناحية الفكرية قديمة قدم الرسالة نفسها وطالت القرآن الكريم ورسول الله صلى الله عليه وسلم وساهمت المؤامرات اليهودية في ذلك ، خاصة بعد التحكيم في قضية وجود اليهود في المدينة المنورة بسبب تأمرهم على أمن البلاد وانتهاكهم لدستور المدينة الذي كان أول عقد اجتماعي لتأسيس فكرة المواطنة وأمن الوطن لكل أبناء المدينة من جميع الأديان والطوائف وهم أمام القانون سواء ويصح أن تكون وثيقة المدينة دستورًا وهو الأقرب إلى الواقع ، كما يصح أن تكون معاهدة بين المسلمين واليهود وهذا جائز من وجهة نظر القانون الدولي .

وقد ظل استهداف القرآن والرسول عليه الصلاة والسلام- وهما جناحا الشريعة الإسلامية – بشكل لم ينقطع عبر التاريخ ، ولكن الحملة كانت تشتد كلما ضعفت الأمة الإسلامية ، كما لعب بعض المستشرقين دورًا مشبوهًا في هذه الحملة وبثوا السم في الكتابات الإسلامية عبر العصور مما لا يتسع المقال لتفصيله ، وإن أتيح للكثيرين أن يفصلوا في هذا الفصل في الموقف من الإسلام في دراسات ورسائل جامعية وندوات علمية كان للرابطة أيضًا دورها في تحليله والتعريف بجوانبه .

ويعنينا في هذه الورقة أن نعالج الحملة الجديدة ضد رسول الله صلى الله عليه وسلم التي بدأت في الواقع منذ سبتمبر ٢٠٠٥ ، ولكن هذه الحملة الموجهة ضد الرسول الكريم والتي تتهمه بإذكاء الإرهاب أعقبت الحملة الشاملة على الإسلام والمسلمين التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ، فالحملة على الرسول صلى الله عليه وسلم لا يمكن فصلها عن الحملة على الإسلام وديار المسلمين، وإن كان استهداف النبي الكريم في إطار هذه الحملة يشير إلى أن هذه الحملة هي الأعنف ، وأنها مرتبطة باستهداف القرآن الكريم أيضًا وامتهانه، كما أنها جزء من ظاهرة الاستهداف التاريخية لأسباب متفاوتة، فالحملة ضد النبي جزء من حملة عامة ، وأنها ظاهرة متصلة وليست مستحدثة، وأنها أظهر من حلقات الاستهداف السابقة بسبب ثورة الإعلام ووسائل الاتصال من ناحية، وبسبب

حساسية المسلمين تجاه الغرب وتهاوي فرص التعاون معه من ناحية أخرى، ثم أخيرا بسبب ما يعانيه المسلمون من استهداف في كل مناحي حياتهم، فالحملة ليست منقطعة عن الماضي، كما أنها لا يمكن أن تتجزأ عن مجمل صورة الحملة الشاملة التي تستهدف الإسلام وكل المسلمين ، ورغم كل ذلك يتزايد عدد المعتنقين عن قناعة بهذا الدين الحنيف ، ويرتفع شأنه وتقوى شوكته في هذا الاختبار التاريخي.

يهمنا في هذا الجزء من الدراسة بيان جوانب الحملة الشاملة، ثم بناء عناصر الظاهرة التاريخية باستهداف النبي الكريم في فصلها الجديد، وذلك تمهيدًا للانتقال في الجزء الثاني إلى تفسير الظاهرة ثم اقتراح الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

فالحملة الشاملة استهدفت البلاد الإسلامية بغزو أفغانستان والعراق ورفع لواء مكافحة الإرهاب، ومادام الإرهاب قد ارتبط في مفهوم الحملة بكل ما هو إسلامي، فقد اقترنت كل مكافحة للإرهاب بمطاردة الإسلام والمسلمين، رغم تزايد موجات الإرهاب الحقيقي الذي يفتك بالأخضر واليابس ويضرب حضارة الإنسان، صحيح أن معظم العمليات الإرهابية يقوم بها منظمات إسلامية تعلن عن نفسها في كل مكان فاختطفت الإسلام من أصحابه الحقيقيين، وهي إرهابية أيضًا في نظر عموم الفقهاء في العالم الإسلامي، إلا أن استهداف الإسلام والمسلمين بذريعة الإرهاب قد لعب دورًا أساسيًا في تقديم الذريعة لكل من يريد داخل العالم الإسلامي للقيام بأي عمل بدعوى الرد على ازدراء الإسلام أو الانتصار للقرآن وللرسول الكريم، بل أصبحت إدانة هذه الأعمال من المفكرين والعلماء الجادين مدعاة من جانب الإرهابيين للهجوم على علماء الأمة وتسفيه آرائهم.

وهذه الظاهرة بدورها تلقى تشجيعًا من جانب الغرب حتى يجد هو الأخر الذريعة لوصم الإسلام والمسلمين كلهم بالإرهاب، فتضيع الأصوات العاقلة الهادئة في هذا الطوفان من الأفعال الإرهابية الغربية، والردود الإرهابية تحت شعار الإسلام فتشقى المجتمعات الإسلامية وتتقطع أواصر المودة بين أتباع الأديان وينسب إلى الإسلام ما هو بالقطع منه براء .

وقد بدأ الفصل الجديد من الظاهرة في الدانمارك حيث نشرت صحيفة يولاندز بوسطن في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥ رسومًا تصور الرسول الكريم على أنه إرهابي

وطلبت الصحيفة من قرائها في مسابقة عامة اختيار أكثر الرسوم تعبيرًا عن إرهاب الرسول، ولما لم يلتفت أحد إلى هذه الرسوم ، عادت الصحيفة نفسها إلى نشر الرسوم في أواخر يناير ٢٠٠٦ بعد أيام من فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، فأحدثت هذه المرة ردود فعل عاصفة من بعض الحكومات وكل الشوارع العربية ضد الدانمارك وبضائعها بل وتجاوزت بعض الردود حدود الاعتدال ضد بعض البعثات الدانماركية ، ورغم كل ذلك تمسكت الحكومة الدانماركية بأن الرسوم نشرت في حدود حرية التعبير ، ورفض القضاء الدانماركي أن يدين هذه الرسوم رغم حماية القانون الدانماركي لقدسية الأديان ، بل إن أوروبا كلها هبت تدافع عن حرية التعبير ضد ما اعتبرته إرهابًا فكريًا إسلاميًا تمارسه مجتمعات لا تعرف أي نوع من الحرية ولم تالف حرية التعبير وهي أعز ما في التراث الديمقراطي الأوربي.

ولم يبرر دعاة الحرية ما تلحقه حرية البعض من إساءة لمعتقدات آخرين، وانتشرت ظاهرة الرسوم المسيئة للرسول في عدد من الصحف والمجلات الفرنسية والألمانية والاسبانية والإيطالية وغيرها، ولم يمنع غيرهم من النشر سوى تهديد الجاليات الإسلامية باستهداف من يتورط في هذه الجريمة. كذلك لم يعلق دعاة الحرية على النقد اللاذع من العالم الإسلامي على أساس أنهم يسترخصون مقدسات المسلمين، بينما يخضعون في صغار ومهانة لقوانينهم التي تحظر عليهم مجرد مناقشة المحرقة اليهودية، ناهيك عن مقدسات اليهود وأنبياء بني إسرائيل.

والغريب أن البابا بنديكت السادس عشر كان من أشد نقاد هذه الحملة ورفض أن تكون حرية التعبير مبررًا للإضرار بعقائد الآخرين، ولكن البابا جدد الحملة ضد الرسول الكريم عندما ألقى محاضرة في إحدى الجامعات الألمانية حول التسامح في الأديان واقتبس طرفًا مما قاله أحد أباطرة الروم في القرن الثالث عشر في مناظرة مع أحد المفكرين الفرس، حيث تساءل الإمبراطور ومعه البابا بالطبع عما أضافه الإسلام ورسوله إلى البشرية سوى العنف والإرهاب والتزمت ، وقد أثارت محاضرة البابا هذه المرة ردود فعل أوسع ضد الحبر الأعظم وهو نفسه أستاذ سابق للاهوت بنفس الجامعة ويعلم جيدًا معنى الاقتباس في محاضرة معدة سلفًا وفي ظروف يتعرض فيها الإسلام لحملة ضارية.

ولا يمكن الفصل بين المواقف الصحفية الأوروبية من الرسول الكريم وموقف البابا سوى في أن البابا هو رئيس الكنيسة الكاثوليكية الواسعة الانتشار كما أنه يعد رئيس دولة مدينة الفاتيكان، ولذلك طالبت أوساط إسلامية بوقف الحوار مع الفاتيكان وسحب سفرائها لديه .

وعلى أية حال ، فإن ردود الأفعال الغاضبة في العالم الإسلامي لكل ما يسيء إلى الإسلام والرسول الكريم لن توقف الحملة الغربية وهذا هو موضوع الجزء الثالث من هذه الورقة .

ومن الواضح أن محاولات النيل من رسولنا الكريم قد اتخذت صورًا متعددة سواء صدرت في كتب ودراسات أو في روايات أدبية مثل رواية سلمان رشدي " آيات شيطانية " عام ١٩٨٨ ، أو في رسوم كاريكاتورية أو مقالات كما حدث في الحملة الأخيرة ، أو في محاضرات علمية كما حدث مع البابا .

من الواضح أيضًا أن محاولات النيل من الرسول الكريم قد ركزت على وصمه بالإرهاب، وذلك بعد أن وصم القرآن نفسه بالإرهاب ، ومادام القرآن والرسول الكريم هما عماد الشريعة ومصدراها الأساسيان ودليل حياة المسلمين وثقافتهم، فإن الطعن فيهما ووصمهما بالإرهاب يهدف إلى ضياع الدليل والتشكيك في صلب العقيدة ، وهذا كله مرتبط بما تضمنته حملة مكافحة الإرهاب عقب أحداث ١١ سبتمبر التي استغلت أو صممت لمحاربة الإسلام والمسلمين، وتميل معظم الدراسات الحديثة إلى التشكيك في صحة الأحداث وتتجه إلى اتهام أجهزة الأمن والموساد بتدبير هذه العمليات التي أفادت أمريكا وإسرائيل في الانقضاض على العالم الإسلامي وتسفيه حضارته وشريعته ورموزه المقدسة وقهر المسلمين على ما لا يتفق مع تقاليدهم ووطنهم .

فقد أشاع الغرب أن القرآن نفسه يحض أتباعه على الإرهاب في قوله تعالي " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم "، ورغم أن الإرهاب للعدو المعتدي وأنه ردع له، إلا أن الآية فسرت لديهم وفق غرضهم، وقد يجدي بيان الحقيقة في الآية دون تقديم تفسيرات اعتذارية تخالف النص وتستجدي من في قلبه مرض.

من ناحية أخرى، أظهر سلوك الجنود الأمريكيين في أفغانستان والعراق وجوانتانامو من الفضائح ما أدانه العالم كله وكان أحد أسباب هزيمة الحزب الجمهوري في انتخابات الكونجرس، ولكن يهمنا تدنيس القرآن الكريم كأداة للانتقام من المعتقلين وإذلالهم وإلقاءه في المراحيض. فالتلازم بين استهداف القرآن والرسول الكريم واضح وهما ركنا الإسلام.

وهذا التلازم كان وسيظل مادام الإسلام باقيًا، ومادام الغرب يدرك تمسك المسلمين بكتابهم وسنة نبيهم في نشر التسامح والإنسانية والأخوة والوئام في عالم ترتفع فيه موجات الفجور ومجافاة الطبيعة البشرية في الحياة والسلوك تحت ستار عولمة مشبوهة تهدف إلى اختراق عقيدة المسلمين وثوابتهم.

obeikandl.com

ثانيًا : أهداف الحملة ودوافعها :

لاشك أن استهداف القرآن والإسلام ورسوله هو جزء من الحرب الدينية التي تمثل امتدادًا للحروب الصليبية وهو في نفس الوقت حرب سياسية تتخذ الدين ذريعة وستارًا، في إطارها العام هو مقاومة الإرهاب وتعتبر الرسول الكريم رمزًا ومرشدًا له وأنه في نظر الغرب والكنيسة هو الذي أتى بالقرآن الكريم فبث فيه كل معاني العنف والكراهية ولذلك وجدنا الحملة تشمل كل الأوساط الإعلامية والثقافية والسياسية والكنسية مما يضيق المقال عن تفصيله وإيراد أمثلته ولكن الكنيسة بشكل خاص ساهمت بجدية في هذه الحملة وكرست نفس الصورة القديمة التي يتدارسها اللاهوت في كنسهم عن الحروب الصليبية عندما كان الأوروبيون والمسلمون يصموا بعضهم بعضًا بالكفار وتشيع في الكتابات القانونية الغربية التي أسست لعلم القانون الدولي هذه المفاهيم، حيث أجاز المسيحيون قتل المسلمين الكفار في مقابل تقسيم المسلمين للعالم إلى دار الإسلام ودار الكفر.

ولاشك أن الحملة ضد الرسول الكريم تدرك العلاقة بينه وبينه القرآن والكريم وهي علاقة عضوية بقطع النظر عن التصوير الغربي السابق لهذه العلاقة ولكن القرآن واضح في تحديد مكانة الرسول شخصيًا ومكانة سنته باعتباره مشرعًا مخولاً بذلك وهو ما يعرفه المستشرقون جيدًا. فالقرآن نزل على الرسول وحيًا ، وربط القرآن ربطًا مطلقًا بين القرآن ورسوله في قوله تعالى " ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا"، وقرن القرآن الكريم بين أوامر الله وأوامر النبي في مواضع متعددة تنتظمها صيغة متكررة " وأطيعوا الله والرسول .. " . كما كرم الله سبحانه نبيه الكريم واختصه دون غيره من الأنبياء والرسل بالذكر الحسن وامتدح خلقه العظيم .

والثابت أن دارسي العلاقة بين القرآن ورسوله في الغرب قد انتهوا إلى الحقيقة وهي أن رسول هو مبلغ الرسالة وأن القرآن هو معجزة الدعوة التي نزل بها الرسول الكريم وأن هذه الدعوة موجهة للناس كافة في الماضي والمستقبل، وأن الرسول خاتم الأنبياء ورسل السماء إلى الأرض كما أكدوا أنه لا يمكن تصور القرآن الكريم بغير رسول الإسلام العظيم .

هذه العلاقة المركزية بين القرآن ورسوله واستقرارها في عقيدة المسلمين على أساس أن القرآن والسنة هما ركنا الشريعة الإسلامية هي التي استهوت أصحاب الحملة ، فلا غرابة أن نجد للحملة جناحين هما : استهداف القرآن فيما أشرنا من تدنيسه والتطاول عليه، جنبًا إلى جنب مع استهداف رسولنا الكريم .

ويبدو لنا أن الحملة ضد الرسول تستغرق الحملة ضد القرآن لأن الهجوم على الرسول يعني تقويض الرسالة من أساسها، وهي حملة سياسية في جوهرها تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف الظاهرة والباطنة والتي يمكن أن نوجزها في ثمانية أهداف رئيسية :

الهدف الأول : هو زعزعة أركان القوة عند المسلمين ، وقد بدا خلال السنوات القليلة السابقة أن الآخر يحسد المسلمين على وفائهم لقرآنهم ونبيهم خاصة عند استجواب بعض العناصر الإسلامية التي فضلت الموت على التفريط في دينها رغم كل ما نسب إلى هذه العناصر من أفعال إرهابية بالحق والباطل .

معنى ذلك أن الحملة قد استهدفت ركني الشريعة مستغلة عددًا من الاعتبارات أبرزها حالة الاستهداف العامة التي ركزت هذه المرة على تتويج الجهود السابقة في ربط الإسلام بالإرهاب .

والحق أن المسلمين قد وقفوا موقف المتفرج طوال ربع القرن الماضي إزاء الجهود الصهيونية التي جعلت علاقة الإسلام بالإرهاب جزءًا من المدرك الثقافي والإعلامي الغربي بحيث أصبح يكفي أن ينطق اسم أو رمز إسلامي حتى يوصم بالإرهاب إلى أن يثبت عكس ذلك .

الهدف الثاني : هو أنها في إجمالها تبدو وكأنها استئناف للحروب الصليبية . ولا يخفى عندنا أن الهجمة التي يواجهها الإسلام هذه المرة تشبه تمامًا تلك الهجمة الشرسة أو ما يسمي بالانقضاض الصليبي مقترنة بالاستعمار وتجسيد الهجمة بصورة عسكرية واستيلائية على مقدرات البلاد الإسلامية في نهاية القرن الخامس عشر وهي الفترة التي كانت قد شهدت ظهور الجناح الشرقي في تركيا العثمانية واقتحامها أوروبا من شمالها ووسطها ، فكانت الخريطة العامة في ذلك الوقت هي الصراع في ثوب جديد بين التوسع الإسلامي في أوروبا والتوسع الاستعماري في العالم الإسلامي .وتعمد الحملة الجديدة إلى كل الوسائل الإعلامية والسياسية مستغلة كل شيء بما في ذلك ما ترسب خلال نصف القرن الماضي من صور سلبية للإسلام والمسلمين .

الهدف الثالث : هو استفزاز المسلمين وتشويه صورة الإسلام ورسوله في الغرب حتى تسوء العلاقة بين المسلمين والغرب وتنغلق سبل الحوار والتفاهم لصالح اليمين المتطرف المسيحي أو الصهيونية المسيحية .

الهدف الرابع : هو تجسيد الخوف من الإسلام وحملة كراهية الإسلام ، " الإسلاموفوبيا " التي تجمع في طياتها بين الخوف والتربص والكراهية، وتحقيق ما

أراده البعض وبشر به منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي من أن الإسلام سيصبح هدفًا للغرب بعد انحصار الخطر الشيوعي، وبدأ الغرب بالفعل يستعد لذلك مما نراه الآن من آليات وابتداعات لمقاومة الإسلام بعد ربطه هذه المرة بالإرهاب، وليس دعاوى الديمقراطية لمقاومة الثقافة الإرهابية وتجديد الخطاب والفكر الديني وتطوير البرامج التعليمية إلا أداة للتدخل في المجتمعات الإسلامية وتبرير العبث بثقافة المسلمين ، كما أن المواجهة العسكرية التي تضمنتها نظرية الرئيس بوش للإرهاب وهي الجناح الثاني مع الديمقراطية لمقاومة الإرهاب إلا ذريعة أخرى لتحطيم العالم الإسلامي وليست الحرب الدولية لمكافحة الإرهاب إلا حملة أمريكية للقضاء على الإسلام وإذلال المسلمين.

ولاشك أن إشاعة الخوف من الإسلام وتكريس هذه الثقافة في المجتمعات الغربية عن طريق نشر الصور المتوحشة للمسلم وسلوكه يسمح للمنظمات المتطرفة اليمينية في الغرب من المطالبة بوقف هجرة المسلمين إلى أوروبا وطرد من بقي منهم خاصة بعد وقوع أحداث مدريد ولندن عام ٢٠٠٥ والتي كانت الشرارة التي استغلت لبدء الحملة الجديدة أو الموجة الجديدة من الحملة المستمرة ، وقد أدى ذلك بالفعل إلى تقلص المساندين للحقوق الإسلامية وأثر ذلك على قضايا العالم الإسلامي والعربي ، كما سمح للحكومات الأوروبية بأن تتغلب على المعارضة وتصدر تشريعات مكافحة الإرهاب التي وضعت الأقليات الإسلامية في دائرة الشك والاتهام.

والظاهر لكل مراقب أن الدوائر الصهيونية واليمينية التي تطالب بالتصدي للأقليات الإسلامية ضمن استهدافها وكراهيتها لكل الأجانب تستثني بشكل خاص الأقليات اليهودية ، كما أن هذا المناخ والإساءة إلى الرسول الكريم يسمح لها بأن تشيع بأن المسلمين لا يتمتعون بالتسامح إزاء نقد غيرهم لهم، لذلك لا يمكن أن يكونوا جزءًا من نسيج المجتمعات الغربية ذات الحضارة المسيحية ، وقد آن الأوان لفرزهم باعتبارهم بثورًا ضارة على جسم المجتمع الأوروبي وتهديدًا مستمرًا لتطوره الاجتماعي. وفي هذا الإطار حاول البعض دون جدوى أن ينسب أعمال الشغب في باريس عام ٢٠٠٥ إلى عناصر إسلامية كما كان الحال دائمًا في اتهام المسلمين الجاهز بأي عمل تخريبي لولا أن المفكرين في فرنسا أدركوا خطورة تسييس القضية لصالح التيارات المتطرفة وبدأوا يعالجون الموضوع من زاوية إيجابية وبشكل أخص من زاوية علم الاجتماع.

الهدف الخامس للحملة هو الدعاية للمسيحية وبيان مدى تسامحها مقابل الإسلام المتصل بالإرهاب . ولا يخفى أن هذا الهدف ينطوي على الترويج للمسيحية رغم فصل الدين عن الدولة ، وذلك بعد أن انصرف الشباب عن دور العبادة مقابل إقبال الشباب المسلم على المساجد، وتوحش التيارات الإلحادية المادية مع ارتفاع أسوار العولمة، وكذلك تهدف الحملة في هذا المقام إلى مواجهة الأعداد المتزايدة للذين يعتنقون الإسلام لأن هذا الإقبال على الإسلام يدحض حجتهم بأن الإسلام قد انتشر بالسيف، كما أن التصدي للمتحولين للإسلام يفضح ما يتقولون به من حرية شخصية في اختيار الإله والسلوك .

وربما هذا هو الذي يفسر انضمام البابا في هذه المرحلة إلى الحملة ضد الرسول والإسلام لأن تحول الشباب عن الكنيسة وظهور الفضائح والانقسامات الكنسية يضعف السلطة الدنيوية للبابا وهو بذلك يصل تقليدًا معروفا منذ الحروب الصليبية وخطاب الكنيسة الذي يعتبر القرآن الكريم مصدرًا للإرهاب بآياته عن الجهاد والسيف بينما أحجم المسلمون عن المس بكتاب المسيحيين صدعًا بأوامر دينهم.

ويرى المعاصرين من آباء الكنيسة مثل الأب موريس يورمان أن السيف شعار المسلمين يدل على العنف وأن السلم لا مكان له في دنيا المسلمين كما كرست الكنيسة مع غيرها تعميم الإرهاب على عموم المسلمين دون تمييز بين المعتدل والمتطرف، كما أن الكنيسة هي التي رسخت مقولة أن الإسلام عقيدة ابتدعها محمد قوامها الكذب والتشويه المتعمد للحقائق والجبروت والانحلال الخلقي والانفلات مع الشهوات والقتل وهو ما يناقض في زعمهم ما تدعو إليه المسيحية .

وقد ساهمت المنظمات الصهيونية في هذه الحملة التي صورت الأقليات الإسلامية على أنها أفواج من الغزاة الجدد لأوروبا، فإذا كان المسلمون قد غزو أوروبا حربًا في العصور الوسطى فإن الأقليات الإسلامية تغزو قلب المجتمعات الأوروبية سلمًا واستغلالاً لسماحة المسيحيين وديمقراطية الغرب.

وقد أجرت هذه المنظمات الصهيونية مقاربات متكررة بين الإسلام ومعاداة السامية مستدلة بذلك بما ورد في القرآن حول اليهود وغدرهم وقتلهم الأنبياء وزيف كتابهم في قوله تعالي " ويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم " .

الهدف السادس المتصل بهذه النقطة هو أن نشر الرسوم المستفزة للمسلمين والمسيئة لرسولهم الكريم يعد اختبارًا لولاء الأقليات الإسلامية في أوروبا وكان عليها أن تختار بين الانتماء الديني والانتماء الأوربي وأن الإسلام لا يمكن أن

يكون جزءًا من ثقافة أوروبا . وهذه حقيقة يكشفها موقف الاتحاد الأوروبي من تركيا كما تكشفها تصريحات علنية للكثير من كبار القادة والزعماء في أوروبا الديمقراطية . ويتحصل هذا الهدف في أن الأقليات الإسلامية قد اختارت الولاء لدينها ونبيها ويستدلون على ذلك أيضًا بأمثلة عملية وهي انخراط عدد من الشباب الأوروبي في الحرب في العراق ضد جيوشهم الوطنية مما أحدث انقسامًا حادًا بين الولاء للأمة الإسلامية والولاء للأمم الأوروبية التي يعيش فيها المسلم .

والمعلوم أن الصهيونية قد ربطت منذ عدة قرون بين الهدف المسيحي والهدف اليهودي ضد المسلمين، واعتبرت أن هذا الهدف مشترك بينهما ضد عدو واحد، وكشف الصهاينة في كتاباتهم وخاصة المستشرقون منهم عن الحض على كراهية الإسلام ومحاربته والقول بأن عالمية الإسلام وخطاب القرآن هما نزعة استعمارية عالمية لا تميز بين المسيحيين واليهود وهو نفس المنطق الذي ساقه اليهود عام ١٩٦٤ ليحصلوا على وثيقة الفاتيكان لتبرئة اليهود من دم المسيح، مثلما تمكن اليهود منذ العصور الوسطى من الربط بين التوراة والإنجيل باعتبارهما كتابًا واحدًا أحدهما قديم والآخر جديد .

الهدف السابع : هو شق الصف الإسلامي وإيقاع الفتنة التي بدأت بالفعل بين المسلمين بمختلف طوائفهم وبين عموم المسلمين وبين الغرب وبين المسلمين المتدينين والعلمانيين بحيث أصبح العلمانيون في هذه المعركة يقفون في خندق أعداء العالم الإسلامي . ولا يجوز أن نغفل في هذا السياق عن ظهور عدد كبير من الدعاة الهواة في تفسير القرآن وعلومه وتقديم الفتاوى ونشرها في الفضائيات وزرع البلبلة حول أصول الدين وأحكامه الثابتة مما أحدث فوضى حقيقية واضطرابًا واضحًا في الشارع الإسلامي .

الهدف الثامن هو الرغبة في إظهار الفارق بين همجية الرد الإسلامي على الإساءة للرسول الكريم وبين حضارة أوروبا التي لا تحترم مقدسًا ولا تعبد إلا المادة، وأن حرية التعبير أو بمعنى أدق حرية الإساءة للآخرين ما عدا اليهود هي أعز ما يحرصون عليه. ولا يخلو هذا الهدف من محاولة استفزاز الأقليات الإسلامية لتعزيز المقولات السابقة عنهم. كما لا يمكن أن نغفل في هذا السياق عن أن نشر الرسوم المسيئة للرسول الكريم تعطي المنظمات الإرهابية التي تتظاهر بالانتصار لرموز الإسلام ومقدساته الفرصة لكي تثبت أن نظرتها للغرب الصليبي وتحالفه مع الصهيونية هو التحليل الصائب .

وقد يحلو لرواد الحملة أن يروا هذا الاستقطاب الحاد بين خطاب التطرف الإسلامي وخطاب التطرف الصليبي، فالأول يتزعمه بن لادن بمفرداته حول غزوتي نيويورك وواشنطن وانقسام العالم منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى فسطاطين أي معسكرين أحدهما معسكر الإيمان والآخر معسكر الكفر تجديدًا لمقولة تقسيم العالم في العصور الوسطى عند المسلمين إلى دار السلام ودار الحرب، مقابل خطاب بوش حول محور الشر ومحور الخير، والتقابل بين خطاب الجهاد والقتال الدائم عند بن لادن في التفسير المتطرف لآيات الذكر الحكيم وبين خطاب بوش حول الحرب الاستباقية وأنه مبعوث العناية الإلهية لحماية العالم من الإرهاب الإسلامي ، وما بين الخطابين المتطرفين يشقى المسلمون .

وخلاصة القول، في هذه النقطة هي أن الحملة متعمدة وموجهة وتتسم بالعداء المقصود وأن توقيتها وتكثيفها منذ صيف ٢٠٠٥ ربما يكون له علاقة مباشرة بتفجيرات مدريد ولندن التي اعتبر بوش أنها تؤكد صدق نظريته بأن الخطر الإسلامي لا يستهدف أمريكا وحدها وإنما يستهدف حضارة البشرية كلها مما يبرر له كافة الصلاحيات بمحاربة هذا الخطر على مستوى العالم، كما لم يفت الرئيس بوش أن يبرهن للشعب البريطاني أن بريطانيا لا تساند الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب على سبيل المجاملة، وإنما لأن الإرهاب يستهدف الجميع وذلك ردًا على نقاد توني بلير .

ولم يفت الإعلام الصهيوني أن يلفت النظر إلى أن الأقليات اليهودية تختلف تمامًا عن الأقليات الإسلامية، فالأولى تبني والثانية ترهب وتهدم بسبب إخلاصها لنبيها ودينها، فأصبح الإخلاص للدين في هذا الخطاب الصهيوني قرينا ورديفا للتفاني في الإضرار بالمجتمع الغربي ، كذلك أشار الإعلام صراحة إلى أن الإرهاب الذي ضرب أوروبا جاء من أقلياتها الإسلامية التي لم تحترم أمن المجتمعات التي احتضنتها وتربت فيها بخلاف الإرهاب الذي هاجم الولايات المتحدة من الخارج.

ولاشك أن هذه المقاربة أحدثت أثرًا فادحًا في نفوس الأوروبيين وأدت إلى تفاقم فزعهم من الإسلام والأقليات الإسلامية وأضاعت الأصوات العاقلة الموضوعية التي تطالب بالتحليل الموضوعي لهذه الظاهرة .

كذلك تم استغلال هذه الحملة وردود الفعل عليها خاصة تلك الردود الغاضبة من الشباب المسلم وعجز الحكومات أو تراخي بعضها في ضبط ردود الفعل دفع الحكومات الأوربية إلى النزول إلى ساحة الدفاع عن التصرفات المسيئة للرسول

بدعوى حرية التعبير رغم الحقيقة الواضحة وهي أن حرية التعبير لا تثار إذا تعلق الأمر باليهود عمومًا وإسرائيل ومقدساتهم . ولذلك رأى البعض أن هذه الحملة في توقيتها وكثافتها وتجهيزها صناعة صهيونية حتى تستدرك هذه الحملة إيقاع الضرر الذي فوتته الحملة الشرسة التي انطلقت من أحداث ١١ سبتمبر والذي خفت أوارها بسبب تكشف الكثير من حقائقها وإدراك العالم كله لدواعيها .

ثالثًا : سبل مواجهة الحملة:

يتضح من التحليل السابق ارتباط الحملة الجديدة بوضع دولي خاص خلقته أحداث ١١ سبتمبر وارتبطت في نفس الوقت بالحملة الضخمة التي انطلقت من سبتمبر لتدمير الهوية الإسلامية وزعزعة العقيدة واستهداف أركانه الأساسية وهما القرآن والسنة وقد استغلت هذه الحملة الجديدة هجمات مدريد ولندن حتى تنقل الفزع إلى الديار الأوروبية وتخلق وحدة غربية ضد الإرهاب الإسلامي في الوقت الذي يبرأ الإسلام والمسلمون مما لحق بهم وبدينهم وبتلك اللعبة المكشوفة بين ما يسمي بالإرهاب الإسلامي والمصالح الغربية الكبرى ، فالحملة الجديدة إذن هي استكمال وتابع للحملة الأصلية التي انطلقت عام ٢٠٠١ كما أنها فصل جديد في مسلسل قديم ولكن الجديد فيها هذه المرة هو التركيز على علاقة الإسلام بالإرهاب الذي لحق بالقرآن الكريم وبرسول الإسلام صلى الله عليه وسلم ، ولذلك حرصت الرسوم الكاريكاتورية على أن تصور الرسول الكريم بزي عربي وفي عمامته قنبلة وهو ضرب لعصفورين بحجر واحد : العروبة والإسلام .

والغريب أن الفصل بين العروبة والإسلام هو صناعة علمانية ولا نزال نذكر الحروب الفكرية المصطنعة بين الإسلاميين والعروبيين وقد نسوا جميعًا الحقيقة المؤكدة وهي أن العروبة بغير إسلام بداوة وجهالة وأن الإسلام بغير عروبة علم يحتاج إلى يحتاج سارية فالعروبة هي الحاضنة للإسلام والإسلام هو روح العروبة، فقد أعز الله العرب بالإسلام بعد ذلهم ، كما أذلهم عندما فرطوا في الإسلام وهو لا يعد تفسيرًا دينيًا لظاهرة انحطاط العرب بقدر ما يعد قراءة تاريخية دقيقة لعلاقة العروبة والإسلام .

إذا كانت الحملة تستهدف كل ما اشرنا إليه وتنطلق من استغلال واضح لظروف معينة وأهمها اختطاف بعض المنظمات الإرهابية للإسلام واغتصاب الحديث باسمه وهم خطر على المسلمين قبل أن يشكلوا خطرًا على غيرهم ، كما أنهم أسهموا في رسم صورة الإسلام السلبية عند الآخرين .

لاشك أن غضبة المسلمين لقرآنهم ونبيهم لها ما يبررها، ولكنهم يجب أن يدركوا أن الحملة سوف تتكرر وأن مجرد الغضب هو تنفيس عن حالة نفسية وأن الغضب المدمر هو بالضبط ما تهدف إليه الحملة .

ومن الصعب في هذه العجالة أن نقدم استراتيجية شاملة لمعالجة هذه القضية الخطيرة، فسوف تظل حرية التعبير في أوروبا هي الحصانة التي يتستر بها كل من يسيء إلى الرسول الكريم ، ربما عن جهل بمكانته في بعض الأحيان وربما لفهم عميق لهذه المكان في أحيان أخرى، وربما لأن أوروبا لا تقدس مسيحها ولا تعترف بإله وتدخل ذلك كله في إطار الحرية الشخصية .

فإن قلنا إن الإساءة للرسول ثقافة أوروبية لا يمكن للعالم الإسلامي أن يغيرها أدى ذلك إلى طريق مسدود، وإن قلنا أن الحملة المسيئة للرسول الكريم تنطوي على استخفا للمسلمين والإسلام لأدى ذلك التحليل إلى الانتظار إلى اليوم الذي يصبح فيه المسلمون قوة يعتد بها ويخشى بأسها. وإن قلنا أن كف الحملات عن اليهود ومقدساتهم في أوروبا سببه حماية الولايات المتحدة لإ رائيل وكل ما يرتبط بها وهو أمر لا يقابله نفس الشيء في المعسكر الإسلامي لأصبنا كبد الحقيقة ، ولذلك فإنني أعتقد أن معركتنا الرئيسية لكف الحملات عن ديننا ورموزنا المقدسة ليس معركة دينية وإنما هي معركة شاملة يشارك فيها السياسيون والمثقفون والمشتغلون بأمور الدين والإعلام ، ولهذا السبب فإننا يجب أن ن . خطة شاملة تهدف إلى تنقية أفهام المسلمين وترقيتها بفهم أصول دينهم وتنقية المعالجات الإعلامية مما يسيء إلى الدين والتوجه إلى الآخر بأفضل ما في هذا الدين من قيم وأن نبذل جهدًا لكي تعتدل الكفة بين المسلمين والولايات المتحدة وأن نقيم جسورًا قوية من الوئام مع العقلاء في الغرب وأن ندين الإرهاب والتطرف كلما وقع بصرف النظر عن الديانة التي ينتمي إليها الإرهابيون وأن نهتم اهتمامًا بترجمة معاني القرآن الكريم وإعداد الدعاة المستنيرين .

وأظن أن ذلك كله يجب أن يتوازى في حملة شاملة طويلة الأجل فكما أن الإسلام قوي بذاته منتصر بطبيعته فيجب أن يكون المسلمون في مستوى اليقين بتصرفاتهم وسلوكهم ، وألا يعبأوا كثيرًا بما يفعل السفهاء في الغرب وألا يكونوا عرضة للاستفزاز الدائم وأن يركزوا على هذه الخطة لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .